الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

محددات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

- بوجريدة زهير

إشراف الأستاذ:

- مفتاح حسن

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: بوعكريف زهير	جامعة جيجل	**رئيسا**
الأستاذ: مفتاح حسن	جامعة جيجل	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: خضراوي نعيمة	جامعة جيجل	**مناقشا**

السنة الجامعية 2018-2019

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "**مفتاح حسن**" على الجهود التي بدلها معي طيلة فترة إنجاز هذا البحث،وبخالص شكر ي و تقديري إلى كل الأساتذة الذين أمدوني بيد المساعدة في إعداد هذا العمل من خلال توجيهاتهم ونصائحهم القيمة و أتوجه كذلك بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولهم الإشراف على مناقشة البحث وعلى حرصهم في تصحيح محتواه.

كما لا يفوتني في هذا المقام التقدم بالشكرو التقدير إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الأشكال	IIV
قائمة الجداول	VII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الأول: مفهوم تجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	13
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية	13
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	19
المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية	22
المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية	36

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	36
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية	38
المطلب الثالث: أنواع سياسة التجارة الخارجية	39
المطلب الرابع: أدوات سياسة التجارة الخارجية وآثارها الاقتصادية	44
خلاصة الفصل	61
الفصل الثاني: محددات التجارة الخارجية	
تمهيد	63
المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات	64
المطلب الأول: تأثير العرض الكلي والطلب الكلي على الصادرات والواردات	64
المطلب الثاني: علاقة الدخل الوطني بالصادرات والواردات	68
المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على الصادرات والواردات	75
المطلب الرابع: تأثر الميزان التجاري بالصادرات والواردات	95
المبحث الثاني: العوامل الأخرى المؤثرة على التجارة الخارجية	98
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	98
المطلب الثاني: السياسة النقدية	103
المطلب الثالث: تحويلات رؤوس الأموال	110
خلاصة الفصل	113

الفصل الثالث: تحليل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	
تمهيد	115
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	116
المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1962-1970	116
المطلب الثاني: ر حلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1971-1989	121
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	125
المبحث الثاني: هيكلة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	132
المطلب الأول: هيكلة الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	132
المطلب الثاني: هيكلة الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	141
المبحث الثالث: الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	152
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	152
المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	153
خلاصة الفصل	157
الخاتمة العامة	159

قائمة المراجع	164
الملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الفجوة التكنولوجية	25
02	مراحل دورة المنتج	26
03	التبادل الدولي في السوق الدولية	58
04	التوازن في نموذج DG/OG	67
05	أثر الزيادة في صافي الصادرات على الطلب الكلي	68
06	أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف الثابتة	88
07	عجز الميزانية العامة في حالة سعر الصرف المرن مع استجابة تدفقات رؤوس الأموال الدولية	90
08	عجز الميزانية العامة في حالة سعر الصرف المرن مع عدم استجابة تدفقات رؤوس الأموال الدولية	91
09	التركيب السلعي للصادرات الغير نفطية (1990-2017)	136
10	التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990-2017)	143
11	شركاء الرئيسيون للجزائر في الاستير اد لسنة 2017	150
12	تطورات بنود الميزان التجاري (2013-2017)	155

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تكلفة إنتاج سلعتي القمح والقماش في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة	14
02	تكاليف إنتاج وحدة النبيذ ووحدة القماش بعدد العمال في السنة	16
03	إيضاح نظرية القيم الدولية	18
04	الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1997)	21
05	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1962-1970)	120
06	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1971-1977)	123
07	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1978-1989)	125
08	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2017)	134
09	لتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016)	138
10	أهم الزبائن للجزائر خلال سنة 2017	140
11	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2017)	142
12	لتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2016	148
13	أهم الدول الممونة للجزائر خلال سنة 2017	149
14	رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2017)	152

مقدمة عامة

إن حقيقة اعتماد الدول على بعضها البعض في إشباع جزء من حاجاتها من السلع والخدمات ومنذ عصور طويلة جعل من قضية التجارة الخارجية محل اهتمام المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك، النيوكلاسيك والحديثين منهم حيث سعوا في بحوثهم عن مبررات قيامها وسبل الاستفادة من مزاياها والعوامل المحددة لها، ولا تقتصر الاتجاهات الحديثة في دراسة التجارة الخارجية على انتقال السلع والخدمات باعتبارها المظهر التقليدي المعروف للتجارة الدولية وا ٍنما يتعدى ذلك إلى دراسة انتقال رؤوس الأموال ثم يضاف إليها انتقال الأشخاص عبر الحدود الإقليمية للدولة إلى دولة أخرى.

وتكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير وهي مصدر مهم للعملة الصعبة، وقد برزت بعد الحرب العالمية الثانية تكتلات اقتصادية دولية لتنظيم شؤون الاقتصاد العالمي من خلال اهتمامات المؤسسات الدولية المختلفة بتدفق السلع والخدمات بين دول العالم وآثارها على النمو الاقتصادي وفي مقدمة المؤسسات منظمة التجارة العالمية التي تعتبر الراعي المباشر على تحرير التجارة وضمان تدفقها الحر بين الدول.

ونظرا للدور الفعال للتجارة الخارجية في مختلف المجالات فقد سعت كل دولة إلى انتهاج سياسة تجارية ملائمة لظروفها الاقتصادية بغية الحفاظ على التوازن المالي وبعث النمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تنمية اقتصادها وهذا من خلال الانفتاح والاهتمام بالتجارة الخارجية لأنها ترى فيها منفذا للخروج من دائرة الفقر حيث تعمل جاهدة لتشجيع الصادرات لزيادة الدخل القومي الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة الاستثمارات ومنه يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالتجارة الخارجية وفي ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم أدركت الجزائر ضرورة الاندماج ضمن التجارة العالمية فلجأت إلى إصلاحات معمقة مست جميع القطاعات وا ٍلى إبرام عدة اتفاقيات مع هيئات دولية كصندوق النقد الدولي واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولازالت المساعي جارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن واقع التجارة الخارجية في الجزائر يشير إلى سيطرة قطاع المحروقات على صادراتها، وباتت الواردات في تزايد كبير مما يشكل تهديد على القطاعات الأخرى، ورغم ما اتخذته الجزائر من سياسات تجارية لعلاج هذا الوضع إلا أنه مازال قائما،ومما سبق يمكن طرح إشكالية البحث الرئيسية بالسؤال الآتي:

ما هي محددات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

وللإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم تطورات التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي؟
- ما هو تأثير سياسة التجارة الخارجية المتبعة على الاقتصاد؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للتجارة الخارجية؟
- ما هي المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما هو وضع حركة الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

فرضيات الدراسة:

محاولة منا للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تتأثر التجارة الخارجية في الجزائر بعدة متغيرات اقتصادية.
- تتأثر المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر بالسياسة التجارية المتبعة.
- تأثرت السياسة التجارية الخارجية في الجزائر بالتطورات والإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
- يتأثر الميزان التجاري في الجزائر بالتغير في أسعار المحروقات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أهم محددات التجارة الخارجية من جهة ومن جهة أخرى الميزان التجاري الجزائري، حيث دائما يهتم الاقتصاديون بالقطاع الخارجي للاقتصاد وما يترتب عليه من آثار وانعكاسات على الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة ونظرا لأهمية حجم الواردات والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبما أن الصادرات تعتبر عاملا إيجابيا في الدخل القومي لأنها أهم العائدات الاقتصادية من الخارج ما زاد الاهتمام بها إذ تستخدم في تمويل الواردات حيث أن الصادرات تؤثر إيجابا على الميزان التجاري، الادخار والاستثمار وبالتالي فإن تحديد العوامل المؤثرة في حجم الصادرات والواردات تقودنا إلى تحديد حركة الميزان التجاري إضافة إلى ما سبق فهذه الدراسة ستسهم في إثراء أدبيات الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

إن أهم الأهداف التي نسعى للوصول إليها من خلال دراستنا تكمن فيما يلي:

- التعرض للنظريات التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية.
- تبيان آثار سياسات التجارة الخارجية المتبعة على الاقتصاد.
- عرض أهم العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات.
- عرض مسار تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
- تبيان هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.
- تحليل وضعية رصيد الميزان التجاري من خلال التطرق لتطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أهم الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار هذا الموضوع دون غيره فيما يلي:

أولا: الأسباب الموضوعية:

وتتمثل فيما يلي:

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي.
- معرفة مختلف العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية في الجزائر خاصة في ظل الظروف الراهنة والتي خلقت آثار متباينة على الاقتصاد المحلي.
- التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا: الأسباب الذاتية:

وتتمثل في الميل للخوض في مواضيع ذات صلة بالاقتصاد الدولي.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني:تم إجراء هذه الدراسة في الجزائر.

الإطار الزماني: لقد تم تحديد الفترة على مدى سبعة وعشرون سنة(1990-2017)كون هذه الفترة شهدت تغيرات نوعية في الاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع هذا البحث على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسات التجارية والعوامل المؤثرة على التجارة الخارجية كما اعتمدنا على المنهج التحليلي بغرض تحليل تطور التجارة الخارجية وحركة الميزان التجاري في الجزائر.

أدوات الدراسة:

استخدمنا عدة مصادر للحصول على المعلومات وبيانات الدراسة حيث استعنا بالعديد من المراجع تتمثل في الكتب إضافة إلى البحوث السابقة والمقالات العلمية المنشورة في المجلات الاقتصادية وكذلك مختلف الإحصائيات المتعلقة بحالة الجزائر.

صعوبات الدراسة:

صادفتنا في هذا البحث بعض الصعوبات منها اختلاف الإحصائيات والبيانات من مصدر لآخر.

الدراسات السابقة:

تزخر الأدبيات الاقتصادية بالدراسات التي تناولت الموضوع ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

- محددات التجارة الخارجية دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، مقدمة من طرف صلاح بوقرورة، جامعة باتنة، 2015.
- تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير مقدمة من طرف عبد الرشيد بن ديب، جامعة الجزائر، 2003.
- محددات التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية للفترة 1990-2017 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة من طرف برقون مريم، جامعة البليدة 2، 2017.

هيكل الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول متكاملة هادفة إلى تبيان وتوضيح الخطوط العريضة لموضوعنا.

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية،حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية، المبحث الثاني النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والمبحث الثالث سياسة التجارة الخارجية.
- **الفصل الثاني:** محددات التجارة الخارجية، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات أما المبحث الثاني تناولنا فيه العوامل الأخرى المؤثرة على التجارة الخارجية.
- **الفصل الثالث:** تحليل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث خصصنا المبحث الأول إلى تطور التجارة الخارجية أما المبحث الثاني إلى هيكلة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وأخيرا المبحث الثالث تطرقنا إلى الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

وفي الأخير ختمنا الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد:

إنّ التطور الحاصل في مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية أدى إلى التوسع في التعاملات التجارية الدولية وتضاعفها، وقد تعددت الأفكار والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية ودوافعها باعتبارها الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية وهي الشكل الأقدم والأكثر تطوراً لهذه العلاقات نتيجة للتقسيم الدولي للعمل ومبدأ التخصص الدولي، فهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة.

وقد شهدت الآونة الأخيرة تعزز وتائر نموها وتحولات جدرية في بنيتها نتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية، ما نتج عنه قيام الدول بتنظيم علاقاتها التجارية وفق مجموعة من التشريعات والإجراءات. والتي تتباين حسب اختلاف النظم الاقتصادية لكل بلد.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية.

المبحث الأول:ماهيّة التجارة الخارجية

مع تطور دور الدولة تطورت التجارة الخارجية وتطور مفهومها كونها تعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية وبسبب الحاجة للتخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل بالعوائق التجارية والركود الاقتصادي ممّا أدى إلى ظهور اتفاقية برتن وودز التي دعت إلى ضرورة بلورة الأطر الجماعية للدول المشتركة في التجارة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

يمكننا أن نورد عدّة تعاريف للتجارة الخارجية كما يلي:

" تمثل التجارة الخارجية أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات "[1].

" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].

فعلى اختلاف النظم السياسية بين دول العالم المختلفة فإنه لا يمكن لأي دولة تحقيق سياسية الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن رغم الميل لعيش هذه السياسة إلا أن الظروف الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك.

وعليه لا تستطيع العيش منعزلة، وعليه يقتضي الأمر منها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع

---

[1] - **حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص13.

[2] - **حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، ، مصر، 1996، ص13.

إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا[1].

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها: " تمثل حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال[2].

إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية " هو أن التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية الدولية"[3].

الفرع الثاني: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

يمكن ذكر الفوارق بينهما كالآتي[4]:

- أن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية ففي التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط، أما الخارجية فتتم بعدة عملات تمثل الدول المشتركة في التجارة.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة بينما، التجارة الداخلية تحدث في ظل نظام اقتصادي وسياسي موحد.
- اختلاف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية.
- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعوامل المؤثرة في التجارة الداخلية.
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج في التجارة الداخلية وصعوبة انتقالها في التجارة الخارجية.
- اختلاف طرق وأساليب التمويل.

---

(1) - **محمود يونس،أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ، مصر، 1993، ص12.

(2) - **حسام علي داود وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص14.

(3) - نفس المرجع والصفحة سابقا.

(4) - **حمدي عبد العظيم**، مرجع سبق ذكره، ص14.

- اختلاف درجة التأثير بمراحل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي لكل من التجارة الداخلية والخارجية.

- توفر الفرص الملائمة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية بينما تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلعة المنتجة والسوق المحلي في حالة التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي[1]:

الفرع الأول: المجال الاقتصادي

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

- تعتبر منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حين يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وا نشاء البنية الخاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية.

- نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء اقتصاديات الدول النامية.

---

[1] - **موسى سعيد مطر، باسم اللوزي، حسام داود، توفيق عبد الرحيم وطارق الشبلي، التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص ص14 - 16.

- تعتبر مؤشر على قدرة الدول النامية الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس كل ذلك على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية.

الفرع الثاني: المجال الاجتماعي

-تحقيق الرغبات وا إشباع الحاجات.

- إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية نتيجة للتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية.

- زيادة رفاهية الأفراد بسبب تعدد خيارات الاستهلاك.

- إمكانية الحصول على أخر ما توصلت إليه التكنولوجيا بأسعار رخيصة نسبيا.

الفرع الثالث: المجال السياسي

- إقامة علاقات صداقة مع الدول الأخرى.

- الاستفادة من التكنولوجيا ومسالك التجارة الخارجية من خلال العولمة السياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود وتقصير المسافات.

- تعزيز البنية الدفاعية للدول من خلال استيراد آخر ما توصلت له العلوم في ذلك المجال.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بالندرة النسبية ويمكن أن نعد الأسباب على النحو الآتي[1]:

[1] - **فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص ص3 - 5.

الفرع الأول: وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية لكل دولة على تخصصها في إنتاج بعض السلع الوسيطة أو النهائية الزراعية أو الصناعية، حيث تتوفر لدى بعض الدول مواد خام في باطن الأرض كالبترول في دول الخليج مما يجعلها تتخصص فيه، وقد تمتاز بعض الدول ببيئة زراعية (تربة خصبة، مياه. ..) فتتخصص في إنتاج سلع زراعية.

وكما هو معلوم أن تنوع المناخ يؤثر على طبيعة النشاط ونمط الإنتاج وعليه مثلا لا يمكن إنتاج التمور في المناطق الباردة وعند إنتاجه بالجزائر تكون لدينا وفرة منه في حين سيكون ناذرا في بريطانيا وعليه تقوم بريطانيا بشراء التمور الجزائرية مقابل قيام الجزائر بشراء منتجات تلك الدول كاللحوم مثلا.

الفرع الثاني: التفاوت في عرض رأس المال والعمل

ويقصد به المعروض من اليد العاملة ومدى توفر رأس المال فكما هو معلوم هناك دول ذات كثافة سكانية كبيرة وأخرى منخفضة وعليه فكلما كان حجم العمالة كبير كلما انعكس ذلك على مستويات الأجور بالانخفاض وبالتالي تدفق للشركات على ذلك البلد للاستفادة من كبر الحجم للتوزيع وكذلك للأجور المنخفضة والكل مستفيد، كما تجدر الإشارة إلى أن ندرة عنصر العمل الماهر SkilledLabor يؤدي لبلدان ذات المصانع و التي لا تتوفر على المهارات اللازمة إلى استقطابها من دول أخرى، بالإضافة إلى أن هناك دول تتوفر على اليد العاملة وينقصها رأس المال اللازم لقيام الصناعة، وبالتالي تتجه إلى الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

الفرع الثالث: اختلاف الأذواق

ويقصد به اختلاف الميول والأذواق الناجمة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة.

الفرع الرابع: توافر التكنولوجيا

اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لأخر فالدول التي تتوفر على التكنولوجيا حديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل: الآلات والمعدات والسيارات وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لها أحدث التكنولوجيا وعليه تتخصص في إنتاج سلع رأسمالية في حين أن هذه السلع لا تتاح للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم تستوردها من الدول المتقدمة وعليه فالتقدم التكنولوجي سببا أساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدول.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

توالت محاولات تقديم تفسير مقنع للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية والدول النامية فكانت كما يلي:

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة.

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

بين أدم سميث في كتابه ثورة الأمم **the weath of nations** لنظريته حول التجارة الدولية، أن ثورة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة ولكن تقاس بقدرتها على الإنتاج وعليه فإن أي جهود تبدل لزيادة ثروة الأمة يجب أن كل الدول تستفيد من التجارة الخارجية وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة **Avantage Absolu** بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلع في البلدان الأخرى، كما أوضح أن التجارة تتيح للبلد الإفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، كما بين أنه على الدولة ان ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي حيث تعتبر

الدولة من وجهة نظره منتج سيء وأنه يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية، ويرى أن وظيفة الدولة هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية، وأوضح أنه يكفي وجود فرق بين تكلفة الإنتاج في بلدين مختلفين حتى تقوم التجارة بينهما[1].

ولتوضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة نقدم المثال التالي والذي يوضح تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وامتلاكها للميزة المطلقة في إنتاج القمح مقارنة بالمملكة المتحدة ونفس الشيء بالنسبة للمملكة المتحدة في إنتاج القماش مقارنة بالولايات المتحدة.

الجدول رقم(1): تكلفة إنتاج سلعتي القمح والقماش في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

المنتوج	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
القمح-وحدة / الساعة	6	1
القماش-يارد/الساعة	4	5

المصدر: فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص06.

من خلال الجدول نرى أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح واستيرادها للقماش من المملكة المتحدة، ما يعني مبادلتها ل 6 وحدات من القمح مقابل 5 وحدات من القماش المستورد من المملكة المتحدة وبالتالي ستستفيد من وحدة زائدة عما يمكن إنتاجه من القماش مقابل القمح وللمملكة المتحدة أن تربح 5 وحدات من القمح زائدة عما يمكن لها إنتاجه داخل أرضيتها مقابل القماش.

الفرع الثاني: نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو

تعود نظرية المزايا النسبية إلى المفكر الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية، ولقد بين أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن تتمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة، ولكن قد تقوم تجارة بين

[1] - **يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ، الجزائر، 2010، ص ص22 - 26.

دولتين بالرغم من أن إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى، وبعبارة أخرى فقد حاول ريكاردو أن يثبت أن كل دولة ستتجه إلى التخصص في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبيّة بالمقارنة بالدول الأخرى وليس في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة مطلقة[1]. وقد اعتمدت نظريته على عدة فرضيات منها:

- المنافسة التامة.
- استخدام المقايضة.
- ثبات الغلة.
- وجود بلدين.
- وجود سلعتين.
- عدم وجود تعريفة جمركية وتكاليف النقل.
- العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

ولتوضيح النظرية نقدم المثال الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يصور إنتاج كل من إنكلترا والبرتغال لسلعتين هما النبيذ والقماش كما يلي:

الجدول رقم (2): تكاليف إنتاج وحدة النبيذ ووحدة القماش بعدد العمال في السنة.

الدولة	النبيذ	القماش
البرتغال	80	90
إنكلترا	120	100

Source: MichelRainelli,Le commerce international, La Découverte 7 édition, paris,p43

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ ريكاردو افترض (لأغراض التبسيط في التحليل) وجود بلدين في التجارة الدولية، وأنّ كل منهما يسخر جميع موارده الاقتصادية في إنتاج سلعتين فقط (لأغراض التبسيط فقط) وكما في الجدول أي أن وحدة النبيذ تحتاج إلى عمل 80 عاملا في السنة في البرتغال

[1] - **محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 98 - 104.

و120 عاملا في إنكلترا في حين وحدة القماش تحتاج إلى عمل 90 عاملا في السنة في البرتغال و100 في إنكلترا.

ومنه يتضح أنّ البرتغال تمتلك ميزة مطلقة على إنكلترا في إنتاج كلا السلعتين، لأنّ إنتاج وحدة من كلا السلعتين في البرتغال يكلف عدد من العمال أقل منه في إنكلترا، أي أنّ العمل في البرتغال أكثر كفاءة من العمل في إنكلترا، ولكن من الممكن أن تحقق البرتغال مكاسب أكبر فيما لو تخصص بإنتاج النبيذ (لأنّها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه) وتركت إنتاج القماش إلى إنكلترا (لأنّها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه أيضاً) وقامت بتصدير النبيذ الفائض عن حاجاتها واستوردت من إنكلترا حاجتها من القماش، وهذا يعود أنّ البرتغال وإن كانت تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين إلاّ أنّ لها تفوق نسبي في إنتاج النبيذ أكثر من القماش لأنّ التكاليف النسبية لإنتاج وحدة النبيذ فيها تساوي (90/80 =0،89)، أي أنّ تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال تعادل 0،89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.

أمّا التكلفة النسبية للنبيذ في إنجلترا هي: تكلفة النبيذ / تكلفة النسيج 100/120 =1،2 أي أنّ تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في إنجلترا تعادل 1،2 من تكلفة إنتاج وحدة من النسيج.

وبناء على ذلك تكون تكلفة إنتاج النبيذ بالنسبة للنسيج في البرتغال أقل مما هي عليه في إنجلترا (0،89 > 1،2) ومن ثم تكون مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وتصدير النبيذ لأنّها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه في إنجلترا، وبنفس الطريقة يمكن توضيح أنّ من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج لأنّها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه النسبية في البرتغال، وحسب " ريكاردو " فإذا قامت البرتغال بمبادلة وحدة واحدة من النبيذ تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من النسيج كانت ستكلفها 90 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا ستربح 10 ساعات عمل، وإذا ما قامت إنجلترا بمبادلة وحدة من النسيج تكلفها 100 ساعة عمل بوحدة من النبيذ كانت ستكلفها 120 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا، وتربح بذلك 20 ساعة عمل رغم ما قدمته نظرية ريكاردو إلاّ أنّها تعرضت لانتقادات عديدة وتتمحور حول:

- بالغت النظرية في التبسيط حيث افترضت دولتين وسلعتين للتبادل فقط، وهذا بعيد عن الواقع.

- اهتمت بتكاليف العمل عند حساب تكاليف الإنتاج وأهملت بقية تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة في إنتاج السلعة.

- النظرية افترضت صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج لذلك اكتفت بدراسة تبادل السلع، في حين الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر (خصوصا رأس المال) للتنقل عبر الحدود.

- تفترض ثبات النفقة وهذا الافتراض يتناقض مع الواقع.

- اعتبر منتقدوالنظرية أنّ من الأجدى الاهتمام بأسعار السلعة وليس بنفقاتها وذلك لتعذر معرفة كلفة إنتاج السلعة نفسها في الدول الأخرى خصوصا في ظروف المنافسة الاحتكارية حيث تتحدد الأسعار بعيدا عن النفقات الفعليّة، كما أنّ الذي يحدد الإقبال على السلعة هو الطلب عليها وبالتالي ثمنها والربح المتوقع منها وليس نفقة إنتاجها.

- تهمل النظرية تكاليف النقل.

تتجاهل أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنيّة أو التكنولوجيا مع أنّ التغيرات التكنولوجية ينجم عنها تغيرات في عرض السلع ليس فقط في السوق المحلية وبل حتى في السوق الدولية، وأخيرا فإن ريكاردو فسر التجارة الخارجية بافتراض معطيات معينة مفيدة للدول التي يجري التبادل فيما بينها ولكنه لم يدرس القوى التي تحكم نسب التبادل الدولي، وبعبارة أخرى بين ريكاردو الحدود التي تجعل التجارة الدولية مثمرة لكل من الدولتين، ولكنّه لم يوضح كيف يرسو سعر التبادل الدولي ضمن الحدود.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدوليّة لجون ستيوارت ميل

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ولذلك فإن " جون ستيوارت ميل " حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع، وكذلك الكيفية التي تتنوع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبيّة في إنتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبيّة، وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابة مبادئ الاقتصاد السياسي[1].

[1] - **يوسف مسعداوي**، مرجع سبق ذكره،ص 40.

ويشرح جون ستيوارت ميل نظريته بافتراض أنّ هناك دولتين إنجلترا وألمانيا وأنّهما تنتجان المنسوجات والكتان وأنّ إنتاج 30 وحدات من المنسوجات يكلف إنجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 40وحدة من الكتان وفي ألمانيا، فإنّ إنتاج 30 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 60 وحدة من الكتان وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): إيضاح نظرية القيم الدولية.

الدولة	المنسوجات	الكتان
إنجلترا	30 وحدات	40 وحدة
ألمانيا	30 وحدات	60 وحدة

المصدر: يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص40.

ومن خلال هذا الجدولبيّن أنّ المنسوجات في كل من إنجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبيّة عن إنجلترا في إنتاج الكتان، في حين تتمتع إنجلترا في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا، وذلك لأنّ كمية العمل التي تنتج 30 وحدات من المنسوجات 40 وحدة من الكتان في إنجلترا، بينما نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا 60 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا، وتختص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من إنجلترا.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

رغم أنّ النظريات الكلاسيكية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، إلاّ أنّها لم توفق في إيضاح السبب في أنّ التكاليف أقل أو أنّ العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.

الفرع الأول: نظريةهكشر– أولين (نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية)

يرجع ظهور هذه النظرية إلى الاقتصاديين السويديين" **إيلي وهكشر**" في كتاب بعنوان " **آثار التجارة الخارجية على التوزيع** " الذي صدر سنة 1919 وا لى تلميذه " **برتل أولين** " والذي قام بتطوير

وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان "**التجارة الإقليمية والتجارة الدوليّة** " وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية [1]،وتعتبر فرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج في أنّ :

- البلدان تنتجان سلعتين.
- حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية.
- المنافسة الحرة.
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج داخل البلد.
- الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد.
- أذواق المستهلكون معطاه.
- التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

على غرارالتقليديين الذين يرون أنّ النفقة تحتسب بالنقود، لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر- أولين –إلى أنّ التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبيّة لعوامل الإنتاج، فهناك أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات وأنّ ما يؤثر على نفقة الإنتاج أي سعر عناصر الإنتاج يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو في الخارج لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات.

كما أضافت أنّ الأسعارالنسبيّة لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبيّة لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية ولكن ما يؤخذ على هذه النظرية هو أنّ :

[1] - **أشرف أحمد العدلي،التجارة الدولية**، مؤسسة رؤيا، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص ص31 - 33.

-اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج ونسب مزجها عند عمليّة الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي.

- أهملت هذه النظرية على غرار " ريكاردو" انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج، فإنّه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول.

وتنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بمعنى أنّ إنتاج سلعة معيّنة في دولة ما يحتاج إلى عمل وفير ورأس مال قليل، هذه السلعة لا يمكن إنتاجها في دولة أخرى برأس مال وفير وعمل قليل حقيقة حيث أنّ النظرية قررت أنّه بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة، ولكن في حدود ضيقة إلاّ أنّ هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع وعلى الأخص في ظل التقدم الدولي الذي يشهده العالم حاليا.

وفي الأخير فإنّ مساهمة هذين المفكرين ما هو إلاّ امتداد لنموذج **دافيد ريكاردو** لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

الفرع الثاني: نظرية ليونتيفLEONTIEF

ظهرت هذه النظرية عندما ظهرت عدة محاولات لاختبار نظرية **هكشر-أولين**، حيث قام ليونتيف عام 1953 بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع، الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبيّة في عامل رأس المال وندرة نسبيّة في عامل العمل، مقارنة مع دول أخرى[1].

[1] - **رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر،2010، ص52.

حسب هكشرفإن ّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل ولاختيار ذلك استعمل " ليونتيف" الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من رأس مال العمل، لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947.

الجدول رقم (04): الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947).

لما قيمته 1 مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182.313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14 ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر: عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، ، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص127.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ّ إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947يتطلب استخدام كمي ّة من رأس المال تقدر بحوالي 2.6مليون دولار إلى كمي ّة من العمل تقدر بحوالي 182ألف عامل، أم ّا إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات فإن ّه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3.1مليون دولار وا إلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل، من ذلك نجد أن ّ وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

ومن الجدول أعلاه نستنتج أن ّ وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مم ّا تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن ّ وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع

المنافسة لوارداتها، وهذا ما يدل على أنّ صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، ومن هذه الحقيقة استنتج ليونتيف أنّ اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال وهذا عكس ما هو شائع، من أنّ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل فإنّ العكس هو الصحيح.

وعليه فإنّ محاولة " **ليونتيف**" فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بنيت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

ظهرت عدة توجهات حديثة تعني بتفسير التجارة الخارجية وهذا بعد أن عجزت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير حقائق العالم التي تتميز بالتغير المستمر وسنذكر البعض منها.

الفرع الأول: نظرية ليندر للتجارة الخارجية

هذه النظرية تعطي دوراً فعالا لجانب الطلب، حيث يعتبر الاقتصادي السويدي " **إستيفان ليندر**" من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية،كما أنّه اهتم بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي.

وتستند نظريته على افتراضين هما أنّ احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة، وأنّ مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد، ويرى " **ليندر**" أنّه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة، تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقاً بالأسواق المحلية، ولهذا فإنّ العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، ويؤكد تحليل منحنى التعلم هنا

نموذج ليندر حيث أنّ المراحل الأولى لنمو مشروع ما تعطيه ميزة من النفقات جعله يمتاز على منافسيه.

ومع أنّ الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية، فإنّ المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لديهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد، ومن هنا تنشأ الصادرات مع اكتشاف أسواق مماثلة في الخارج، وهذا ما يفسر فكرة ثانية من أفكار ليندر ألا وهي أنّ التجارة تبدأ بين دول متشابهة في هياكل أسواقها واحتياجاتها، وغالبا ما تكون العمالة في هذه الدولة مرتفعة النفقات بينما لا تكون نفقة رأس المال كذلك، ولهذا تميل إلى طلب السلع الاستهلاكية ذات المستوى التكنولوجي المرتفع أو المعقد وإلى طلب السلع الرأسمالية التي تقتصد في استخدام العمالة، وقد لاحظ ليندر أنّ الدول المستوردة تعتبر من الناحية المنطقية أول من يدخل بعد ذلك في سوق التصدير ما دام يتوفر لديها سوق كبيرة لاستيراد سلعة فإنّه يتوافر لديها أيضا الظروف الملائمة لإنتاج أنواع متعددة من السلع المستوردة، فمن الأمور المعتادة بالنسبة للسلع التي تنتج للسوق أن يبدأ الإنتاج المحلي عقب الاستيراد وغالبا ما يبدأ التصدير بعد الإنتاج المحلي[1].

وكخلاصة لهذه النظرية فإنّ التجارة الخارجية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل أنّه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما وعلى قدر المجهودات المبذولة لم يستطع ليندر تقديم تفسير متكامل لكل قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية.

الفرع الثاني: نموذج الفجوة التكنولوجية

أطلق على هذه النظرية عام 1961 اسم " نموذج الفجوة التكنولوجية " لذلك يعتبر **ميشال بوسنر**المؤسس لهذه النظرية لدى تحليل التبادل بين البلدان ذات البنية الاقتصادية المتشابهة ويركز أصحاب هذه النظرية الانتباه للفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان، فالدولة

[1] - **عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

التي تبدأ بإنتاج سلعة جديدة قبل غيرها، تحوز على أفضليات نسبيّة بالمقارنة مع الآخرين نتيجة احتكار سوق هذه السلعة، فتؤمن تلبية الاستهلاك الداخلي وكذلك الطلب الخارجي.

إنّ ظهور سلعة جديدة في هذا البلد أو ذاك سببه الفوارق في القدرة العلميّة –التكنولوجيّة ومستوى مهارة اليد العاملة (وكذلك فوارق في حجم الأجرة) وفي درجة استيعاب الجهاز الإداري للتقدم العلمي والتكنولوجي، وهكذا فإنّ هذه النظرية تركز في تفسيرها لنمط التجارة الدولية على إمكانية حيازة هذه الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدماً من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلع جديدة أوسع ذات جودة عالية أفضل مما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل ممّا يجعل هذه الدول تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في مستوى التكنولوجيا تحقق اختلافا مماثلا في المزايا النسبية المكتسبة، وبالتالي قيام التجارة الخارجية بين الدول، وفي حال ظهور إنتاج السلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة التي ابتكرت فيها السلعة ميزتها النسبية، ويزول الاحتكار المؤقت ويتلاشى التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، ولقد اعتمد بوسنر على فجوتين لتفسير نموذجه[1].

الشكل رقم (01): نموذج الفجوة التكنولوجية.

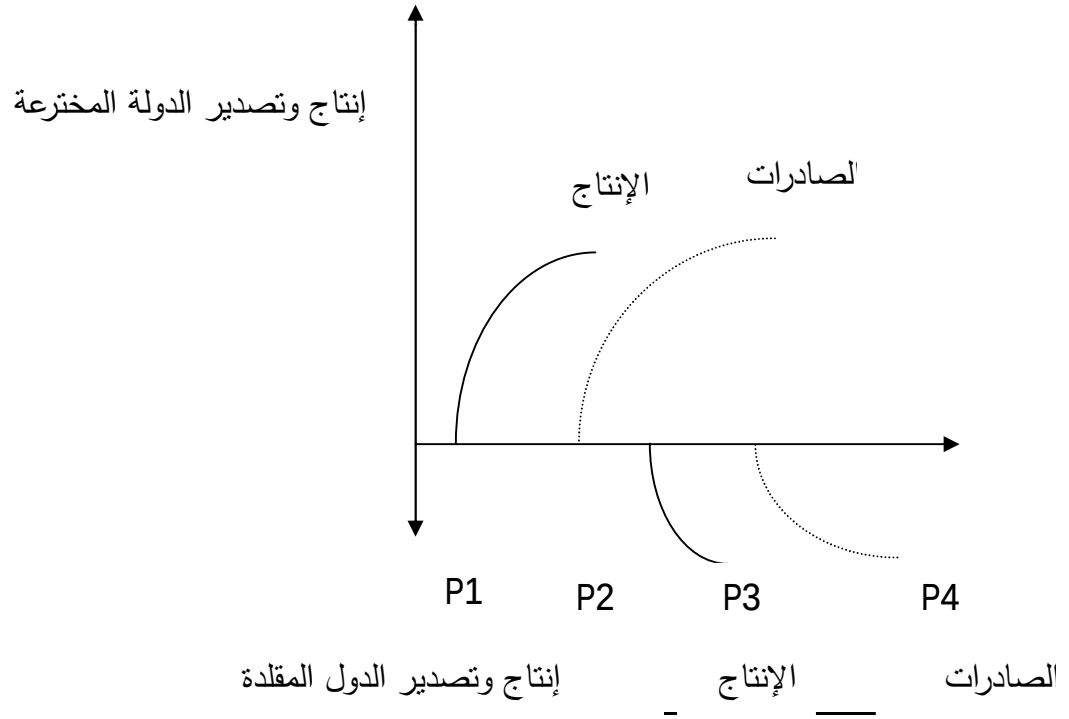

[1] - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 - 126.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2005، ص240.

من الشكل أعلاه نلاحظ وجود فجوتين هما:

- **فجوة الطلب:** وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية الاستهلاك لهاته السلعة في الخارج أيP_1وبداية P_2.

- **فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار P_1 وبداية إنتاجها في الخارج (دول مقلدة)P_3.

ويعرّف بوسنر تجارة الفجوة التكنولوجية أنّها تلك التجارة التي تتم خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج الجديد وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة أي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب $(P_3 - P_1)$.

ورغم ما قدمته هذه النظرية إلاّ أنّها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر فيه قبل تلاشيها وعجزها عن فحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها.

الفرع الثالث: نموذج دورة حياة المنتج

هذه النظرية تفسر تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استنادا إلى مراحل حياتها في السوق، وقد قدمها **VERNON** سنة 1966 حيث تمر بثلاث مراحل: الظهور، نمو (توسع الطلب)، إشباع الطلب (النضوج)، الركود أو الانحطاط (الأفول) إنّ انتقال السلعة من مرحلة إلى مرحلة أخرى يخلق إمكانيات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة،. ..الخ[1].

وفي الشكل الموالي سنتناول بالتحليل للمراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج.

[1] - نفس المرجع، ص ص 127، 128.

الشكل رقم (2): مراحل دورة المنتج.

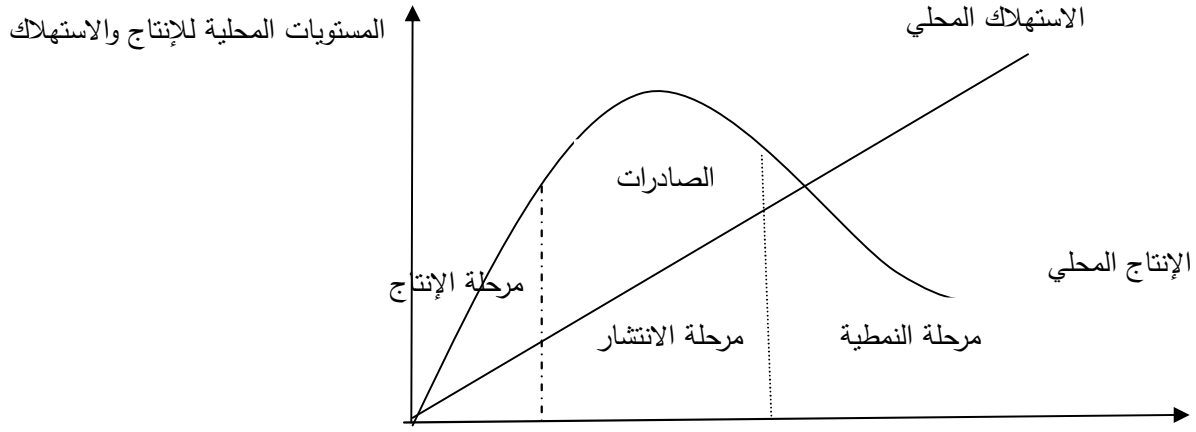

المصدر: **زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، ، مصر، 1992، ص 82.

أولا: مرحلة الإنتاج

تنتج السلعة بكميات قليلة وتكاليف إنتاجها مرتفعة يصاحبه عدم التأكد من تسويقه في السوق المحلي.

ثانيا: مرحلة الانتشار (النمو، التوسع)

يرتفع الطلب على السلع التي تلقى طلباً متزايدا فيزداد إنتاجها وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها ويزداد الطلب عليها في الخارج ففي البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع، وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية-التكنولوجية.

ثالثا:مرحلة النمطيّة الشديدة

أي أنّ المنتج يصبح نمطيا بدرجة كبيرة، كما أنّ سوقه أصبحت معروفة بالكامل وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية، وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع

تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة، وعليه نستنتج من خلال المراحل السابقة الذكر أنّ إنتاج منتوج جديد يبدأ في الاحتفاظ بالميزة النسبية لهذا المنتوج ثم يبدأ في انتشار تقنيات إنتاج هذا المنتوج الجديد وبعدها تقوم المنافسة بين الدول، وبالتالي تدفع الشركات صاحبة التجديد في التفكير في استثمار هذا المنتوج في الدول النامية وذلك للاستفادة من انخفاض تكاليف اليد العاملة.

إنّ نظرية دورة حياة المنتج وا ٍن كانت تعكس حقائق معينة في تطور إنتاج الكثير من السلع، إلاّ أنّها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الخارجية فثمة العديد من السلع (منها على سبيل المثال ذات دورة حياة قصيرة أو تلك التي تتطلب نفقات نقل عالية، أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو دائرة المستهلكين الضيقة)، لا تندرج ضمن سياق نظرية حياة المنتج.

الفرع الرابع: نظرية رأس المال البشري (فيندلي، كرزكو فسكي)

ركزت الدراسات في السنوات الأخيرة بصفة خاصة على الاستثمار في رأس المال البشري كتفسير لتدفقات التجارة من ناحية، وكتبرير للغز ليونيتف من ناحية أخرى، ورأس المال البشري، إنّما هو نتيجة الاستثمار في تدريب اليد العاملة ممّا يترتب عنه ارتفاع في مستوى إنتاجية ومهارة العاملين[1].

فالعمالة الماهرة هي نتيجة ائتلاف عاملين أساسيين: هما العمل ورأس المال والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافرا نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث اليد العاملة الماهرة، في حين أنّ البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

الفرع الخامس: نموذج اقتصاديات الحجم

نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أسلوب الإنتاج الكبير، وتعتبر هذه النظرية تطويرا لنموذج **هكشر- أولين** لنسب عناصر الإنتاج فمع زيادة عائد

[1] - **يوسف مسعداوي**، مرجع سبق ذكره، ص54.

الحجم فإنّ التجارة الخارجية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى ولو كانت كل من الدولتين متطابقتين في كل النواحي، وهذا النوع من التجارة لم يشرحه نموذج **هكشر وأولين**[1].

ترى هذه النظرية أنّ الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبيّة مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

في حين أنّ الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايانسبيّة مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

الفرع السادس: نظرية التبادل اللامتكافئ

تعتبر هذه النظرية حديثة بدأت في الخمسينات وظهرت في الستينات وهي من أكثر النظريات التي وصفت الواقع وحللته، حيث طبقا لنظرية العمل في القيمة هناك قيمة واحدة، لكن هناك قيم استعمال مختلفة وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال هي الأساس بالنسبة لطرفي المتبادل، وبالتالي فإنّ التبادل اللامتكافئ، يعني أنّ المنتجات لا تتبادل عند قيمتها، وقد قامت هذه النظرية على الفروض التالية:

- عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان ولكن رأس المال قادر على ذلك.

-إنّ رأس المال ليس عنصر إنتاج أولي ولكن ينتج من خلال عنصر العمل.

-إنّ الأجر يتحدد بناء على عوامل إنسانية وتاريخية، وهنا يكون معدل الأجر في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول الناميّة.

إنّ قيم الاستهلاك لا تتوقف على الأسعار النسبيّة للسلع.

ولتوضيح النظرية فقد ميّز الاقتصادي **إمانويل** بين صورتين للتبادل الدولي:

---

[1] - نفس المرجع، بتصرف.

- الأجر واحد في البلدين ولكن الاختلاف في التركيب العضوي لرأس المال في البلدين، ويقصد هنا بالتركيب العضوي لرأس المال هو الاختلاف بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير.

-الدخل أو الأجر مختلف والتركيب العضوي لرأس المال متساو حيث أنّ طرق الإنتاج متشابهة ولكن معدلات الأجور مختلفة حيث يكون معدل الأجر في الدول النامية أقل منه في الدول المتقدمة وبالتالي قيام التجارة تؤدي إلى تحويل فائض القيمة من البلد ذو الأجر المنخفض إلى البلد ذو الأجر المرتفع (التبادل اللامتكافئ)[1].

أمّا سمير أمين (مفكر واقتصادي مصري) فقد ترجم ما يقصده إمانويل بالتبادل اللامتكافئ إلى لغة الأرقام المأخوذة من عالم الواقع، حيث قام بتحليل إجمالي صادرات الدول النامية وهي 35 مليار مقسمة إلى (26 مليار دولار في قطاع البترول والمعادن – 9 مليار دولار صادرات تقليدية سلع زراعية)كما قام بإعادة تقويم الأموال وجد أنّ 26 مليار دولار لو تم إنتاجهم بالدول المتقدمة كان أصلهم 34مليار دولار، ووجد أنّ 9 مليار دولار أصلها 22مليار دولار أي أنّ هناك فرق 21 مليار دولار.

ومن هذه قال **سمير أمين**أنّ الدول المتقدمة تستنزف الدول النامية وتسحب منها القيمة المضافة بل تأخذ الدول المتقدمة الصادرات وتعطي واردات الدول النامية.

الفرع السابع: نظرية تشجيع الصادرات

هذه النظرية تتطلب من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف مقابلمنتجات المركز المتقدم، لأنّ الأجور في الدول النامية ضعيفة، فتفضل الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع معدل الربح.

[1] - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية مشكلة ضيق السوق، ويبقى اللجوء إلى السوق الخارجي ضروري لاستيراد التكنولوجيا الجديدة وتلبية النمط الاستهلاكي المستورد من الدول المتقدمة[1].

الفرع الثامن: نظرية إحلال الواردات

وتعني هذه النظرية أن ننتج محليا ما نحتاج من سلع كانت تستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي من خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، ليصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريفة إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية فينشأ محلياً فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل[2].

الفرع التاسع: معدل التبادل الدولي

هو أحد أهم الأسعار النسبية في الاقتصاد المفتوح وهو يعكس الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات، ويعبر عنه بخط السعر الدولي ويتحدد بتفاعل منحنى الطلب المتبادل للدولتين[3]، ونميز في معدل التبادل ما يلي[4]:

أولا: معدل التبادل الصافي

وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات والواردات ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

---

(1) - www.startimes.com /?t =17430096,Le03/02/2019 à19: 16.

(2) - نفس المرجع.

(3) - www.blog.issfb.com /2014/01/the - rate - of - the - international - exchange. Html ,Le 03/02/2019 à18: 39

(4) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 141 - 146.

N = PX / PM

حيث:

Px: أسعار الصادرات

PM: أسعار الواردات

إذا كان:

-N<1: المعدل في صالح الدولة.

-N>1: المعدل في غير صالح الدولة.

-N=1: لا يوجد تغير نسبي في أسعار الصادرات والواردات.

ثانيا: معدل التبادل الإجمالي

وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكميّة الواردات، ويعطى بالصيغة التالية:

G = QM / QX

- QM: الرقم القياسي للصادرات.

- QX: الرقم القياسي للواردات.

- G: كبير يدل على تحسن وضع الدولة في مضمار التبادل الدولي.

ثالثا: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط

هو معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات ويحسب حسب العلاقة التالية:

S = N × ZX

- N: معدل التبادل الدولي الصافي.

- ZX: الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.

- S: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط.

رابعا: معدل التبادل الحقيقي المزدوج

وهذا المعدل يشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلا من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي:

$$S = N \times (ZX / ZM)$$

-N: معدل التبادل الدولي الصافي.

- ZX: الرقم القياسي للصادرات.

- ZM: الرقم القياسي للواردات.

إنّ من أكثر التعريفات استخداما في التجارة الخارجية هو معدل التبادل الصافي، والذي يمثل العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات، أمّا فيما يخص بالعوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي هي الكمية المطلوبة والمعروضة ومرونة العرض والطلب.

الفرع العاشر: نظرية أسعار الصرف

سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبيّة، أمّا سوق النقد الأجنبي عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل أموال (أو قدرة شرائية /من دولة ما (أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يتطلب الطلب على العملات أساسا على واردات السلع والخدمات

وعمليات الاستثمار والاقراض في حين أنّ عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض[1].

وتتمثل نظريات تحديد أسعار الصرف فيما يلي[2]:

أولا: نظرية الكميّة

تتلخص هذه النظرية في أنّ الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ممّا يؤدي إلى التغيير في معامل التبادل الدولي، وعليه نقص الصادرات يؤدي إلى ميزان حسابي غير متوازن.

ثانيا: نظرية الأرصدة

القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

إذا كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنيّة ممّا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أمّا في حالة العكس فهذا يدل على زيادة العرض في العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.

ثالثا: نظرية سعر الخصم

إنّ دفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لأنّه يؤدي إلى الزيادة في سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد ممّا يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، وعلى العكس فيما يخص انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملة فيعجز ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعملة.

---

(1) - www.startimes.com /?t=17430096,le 03/02/2019 à 19: 54.

(2) - نفس المرجع.

رابعا: نظرية تعادل القوى الشرائية

القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنّما تتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

خامسا: نظرية الإنتاجية

تتلخص هذه النظرية في أنّ القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

سادسا: الرقابة على الصرف

وتتلخص أغراض الرقابة في:

- محاولة منع هروب رؤوس الأموال.

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور، وتهدف الرقابة إلى حماية العملة من الانخفاض والتقلب ممّا يؤدي إلى التضخم.

- حماية الاقتصاد الوطني من المؤثرات والتبعية الخارجية.

الفرع الحادي عشر: نظرية مهارة العمالة والتخصص (كيسينج)

يرى " **كيسينج** أنّ العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى فئات مرتبطة بأنواع النشاط (العلماء، المهندسون، التقنيون والمصممون الصناعيون، الإطارات الأخرى، القيادات، عاملي الآلات والكهرباء، العمال اليدويين ذوي المهارة، الموظفون بالمكاتبالعمّال غير الماهرين ويشير " كيسينج إلى أنّ نموذج " **هكشر - أولين** " قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات

بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا[1].

(1) - www.startimes.com / ?t=17430036,le10/02/2019 à 18: 36.

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية

نظرا للدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي ككل، كان لا بد العمل على تنظيمها باستخدام أداة هامة هي السياسة التجارية وهذا حتى تتحقق الأهداف المرجوة من التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال علاقتها الخارجية مع الدول الأخرى وفي التبادل التجاري الدولي سياسات معيّنة وهي تختلف من دولة لأخرى حسب التوجهات السياسية والاقتصادية لكل دولة.

الفرع الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية: "بأنّها عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة "[1].

- " برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أساسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة "[2].

- كما تعرف بأنّها: " مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنّها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار قيمة عملتها الوطنيّة "[3].

---

(1) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص299.

(2) - **عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، ، القاهرة، مصر، 2000، ص12.

(3) - **يوسف مسعداوي**، مرجع سبق ذكره، ص70.

الفرع الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية

وتتلخص هذه الأهداف في[1]:

أولا: الأهداف الاقتصادية

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها.

-العمل على إصلاح العجز من ميزان المدفوعات وا ٍعادته إلى التوازن.

- تحقيق موارد مالية للدولة واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش.

ثانيا: الأهداف السياسية والاستراتيجية

- توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية، العسكرية والغذائية مع توفير أكبر قدر من الاستقلال.

- تأمين الاكتفاء الذاتي.

- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

[1] - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 300،301.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين أو المنتجين الصغار، أو بعض منتجات سلع معينة ذات أهمية حيوية للدولة.

- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

- حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد سلع مضرة أو مخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالسجائر، الكحول، الخ.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجيّة

تتأثر سياسة التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل نذكر منها[1]:

الفرع الأول:مستوى التنميّة الاقتصادية

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه أي دولة من أهم العوامل المحددة لسياسة التجارة الخارجية، فالدول صاحبة الاقتصاد الضعيف الجامد تكون أكثر حرصا على وضع سياسة خاصة معقدة للتجارة الخارجية على عكس الدول ذات الاقتصادالمتقدم، فإنّ سياسة تجارتها الخارجية تتسم بالمرونة نظرا لكونها توصلت إلى قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية أو على الأقل ليست بحاجة إلى تدعيمها.

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة

تتأثر سياسة التجارة الخارجية بالأوضاع السائدة سو اء على مستوى الاقتصاد المحلي أو العالمي.

أولا: على مستوى الاقتصاد المحلي

إنّ ازدياد الصناعة المحلية وحاجتها للسلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطية يحتم على الدولة إتباع سياسة تجارية أكثر ملائمة بهدف توفير هاته المواد أو محاولة الارتقاء ببدائل محلية، بالإضافة

(1) - https: // djelfa.info / vb/ showthread. Php ?t=832821, le 10/02/2019 à19: 39.

إلى أنّ الطلب المحلي للاستهلاك يتحكم في التحديد الكمّي للمنتجات، كما أنّ الحالة الاقتصادية (التضخم، أو الركود والبطالة) تلعب دورا كبير في تحديد سياسة التجارة الخارجية فمثلا الدولة التي تعاني من التضخم الجامع تلجأ إلى تطبيق الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق توازن الأسعار ورفع معدلات التشغيل.

ثانيا: على المستوى الدولي

الطلب الدولي يعمل على تحديد سياسة التجارة الخارجية، فزيادة الطلب يشجع الدولة على اتباع سياسة تشجيع وزيادة حجم الصادرات ومن جهة أخرى ضغط استهلاكها المحلي.

المطلب الثالث: أنواع سياسةالتجارة الخارجيّة

ثمة اتجاهين رئيسيين للسياسات التجارية الخارجيّة للدول وهما، سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية.

الفرع الأول: سياسة الحرية في التجارة الخارجية

أولا:تعريف سياسة الحريّة

يقوم هذا المبدأ على أساس حريّة انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل[1].

وقد ساهم المفكرين الاقتصاديين التقليديين في انتصار مبدأ " دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أنّ التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم.

وبعبارة أخرى هي: عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية وخفض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعيق تطور العلاقات التجارية الخارجية.

[1] - **جاسم محمد،التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2008 ، ص126.

ثانيا: مبررات مبدأ حرية التجارة

يرى أنصار سياسة حرية التجارة الخارجية الحجج التالية لتدعيم وجهة نظرهم[1]:

-إنّ تحرير التجارة الخارجية يتيح للدولة الاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل، فتقسيم العمل يزداد فاعلية كلما اتسع نطاق السوق وإذا كان التبادل التجاري الخارجي حراً فإنّ السوق تتسع لتشمل عدد أكبر من الدول، ومنه يستنتج أنصار التحرير بأنّ تحرير تيارات التبادل التجاري الدولي يجعل كل واحدة منها متخصصة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية ولتوافر عناصر الإنتاج الضرورية لديها ممّا يجعل تكاليف إنتاجها منخفضة وهذا يؤدي إلى استغلال موارد الدولة نفسها وكذلك على المستوى العالمي.

- تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي، فالحرية تعزز التنافس بين الدول وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحفيز التقدم وتحسين وسائل الإنتاج، فالمنتج تحت ضغط السوق والمنافسة يسعى إلى تطوير منتجاته وتحسينها وزيادة الكثافة المعرفية والتكنولوجية في السلعة من خلال الابتكارات والأبحاث العلمية.

- الحد من نشوء الاحتكارات فحسب أصحاب هذا المبدأ فالحرية تجعل من قيام الاحتكارات أكثر صعوبة فسياسة الحماية التي تؤمنها الدولة تؤدي إلى انعدام المنافسة ممّا يتيح للمؤسسات إنتاج سلع بتكاليف عالية وبيعها بسعر مرتفع والسيطرة على السوق المحلية سيطرة احتكارية دون مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة والتي يمكن أن تباع بأسعار أقل.

- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، وهذا انسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإنّ حريّة التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلاّ بتكاليف عالية، وهذا يعود بالوفر على الدولة وزيادة دخلها الحقيقي، وتكون المنفعة للمستهلك والمنتج على حد سواء، فالمنتج يصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر، أمّا المستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف.

---

[1] - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 302 - 306.

- تؤدي إلى توسيع نطاق السوق والإنتاج ووصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير.

-الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير وأساس هذه السياسة هو أنّ الرسوم الجمركية العالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموما، فتقليص الواردات يؤدي عادة إلى تقليص حجم الصادرات، بث أنّ التجارة الدولية ما هي إلاّ تبادل للسلع والخدمات بين الدول، فإذا اعتمدت كل دولة سياسة حماية صناعاتها المحلية وأحجمت عن الاستيراد أو حتى قلصت إلى الحد الأدنى وارداتها ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فوائض إنتاجها،ومع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من ركود اقتصادي وتراجع مستوى الرفاهية الاقتصادية فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصورة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج الدول الأخرى.

وما يلاحظ من حجج أنصار سياسة التحرير أنّها تبرز إيجابيات هذه السياسة، لكن الواقع لا يعكس ذلك حيث أنّ مبدأ تقسيم العمل ليس هو السائد دائما، إذ تتنافس عدة دول في فرع واحد للإنتاج إلى جانب أنّ الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير والتطور، كما أنّ الاهتمام بمصلحة المستهلك على حساب مصلحة المنتج المحلي يضر بمصلحة المنتوج المحلي والمنتج، ورغم ذلك فأنصار هذه السياسة توجت آراءهم بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تدعو إلى تحرير التجارة من القيود المعيقة لحركتها.

الفرع الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية

أولا: تعريف السياسة الحمائية للتجارة الخارجية

" هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمّية أو غير كمّية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"[1].

[1] - **يوسف مسعداوي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 73، 74.

وقد انتشرت في النصف الأول من القرن العشرين في كل مكان خاصة خلال الانهيار الكبير في الثلاثينيات[1].

ثانيا: مبررات أنصار حماية التجارة الخارجية

ويمكن تلخيص حجج المنادين بالحماية في النقاط التالية[2]:

-حماية الصناعات الناشئة حيث أنّ نفقات الصناعة في مراحلها الأولى مرتفعة ولذلك يجب حمايتها حتى تنخفض في المرحلة الثانية، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.

الحماية من الإغراق يطالب البعض بحماية الصناعة من الإغراق والذي يعرّفه بعض الكتاب بأنّه بيع السلعة في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية. وعليه فالإغراق يضر بالمنتجين ويحملهم خسائر كبيرة لأنّ هدف المغرق هو القضاء على الصناعة المحلية عن طريق البيع بسعر منخفض ممّا يؤدي إلى تدهور الصناعة المحلية.

الحماية بغرض تنويع الإنتاج إذ أنّ تنوع الإنتاج يؤدي إلى تقليل أثر الكساد، لأنّ الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها وفي الحصول على بعض حاجياتها، وعليه تقلل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية التي قد تكون شديدة على النشاط الاقتصادي عموماً.

- الحماية بغرض الحصول على موارد مالية حيث تلجأ الدول في الكثير من الحالات إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على المداخيل.

- الحماية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض السلع وخاصة الكماليات، وبالتالي نقل الواردات فيقل طلب الدولة على العملات الأجنبيّة.

---

(1) - **محمد أحمد السريتي،التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 149.

(2) - **يوسف مسعداوي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 74 - 76.

- الاستقرار الاقتصادي فقد أخذت بعض الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين، فوجدتأنّه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.

- تحقيق الأمن الوطني، فالتخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب، وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.

- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، فحماية الأسواق المحلية تشجع الشركات الأجنبيّة على الاستثمار في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه، كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي تفرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل وبالتالي ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها، وهذا بحد ذاته عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة.

معالجة مشكلة البطالة، ففرض الرسوم الجمركية على الواردات يرفع أسعارها ممّا يحول الطلب الوطني إلى السلع المنتجة محليا، التي يمكن إحلالها محل الواردات، كل ذلك يمكن أن يساعد على زيادة التوظيف وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل.

-الحفاظ على الهوية الوطنية، إذ يرى البعض أنّ العلاقات التجارية بين الأمم تؤدي إلى كثرة اختلاطها وذوبان الفوارق بينها، ومن ثم فقدان الهوية الوطنية والحضارية لهذه الأمم، لذا فمن الضروري تقييد العلاقات للحفاظ على الطابع والهوية الوطنية للمجتمعات.

ورغم هاته التبريرات إلاّ أنّه وجهت انتقادات لهاته الحجج ومن أهمها[1]:

[1] - نفس المرجع، ص76.

-حجة أنّ الحد من الواردات لزيادة الصادرات حجة واهية،لأنّ تخفيض الواردات من الدول الأخرى سينتج عنه المعاملة بالمثل باستخدام نفس الوسيلة ممّا يؤدي إلى الإضرار بقطاع التصدير للدولة محل الدراسة.

إنّ سياسة الإحلال محل الواردات لمعالجة البطالة تبقى مكلفة بالنظر إلى أنّ هذه الصناعات لا تتمتع فيها الدول أصلا بمزايانسبية ممّا يجعلها تنتج هذه السلع بأسعار أكبر من أسعار الاستيراد.

المطلب الرابع: أدوات سياسة التجارة الخارجية وآثارها الاقتصادية

تستخدم التجارة الخارجية مجموعة من الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وسنتطرق في هذا المطلب لهاته الأدوات مع الآثار الاقتصادية المترتبة عنها.

الفرع الأول: الأدوات السعرية لسياسة التجارة الخارجية

يمكن التمييز بين هذه الأدوات المؤثرة في التبادل التجاري الخارجي بطريقة مباشرة عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات من خلال الرسوم الجمركية، الإعانات، وتغيير سعر الصرف.

أولا:الرسوم الجمركيّة

وهي عبارة عن ضرائب تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الدولية للبلاد (ما عدا السلع العابرة والسلع المعاد تصديرها)، وتسمى رسوما على الصادرات[1].

فالرسم على الصادرات يتمثل في رغبة الدولة الذي تفرضه إمّا في توفير السلعة في الداخل حتى توفر حاجة الاستهلاك المحلي، وإمّا في الحصول على مورد مالي، والغالب أن تفرض الرسوم على الواردات وهي أكثر نظم التجارة الخارجية إتباعا وهناك أنواع من الرسوم الجمركيّة:

[1] - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص320.

1-من حيث تقدير الرسم:

ويفرق عادة بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية والرسوم المركبة.

*** الرسوم القيمية:**

إذا فرضت الرسوم على أساس نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة، تسمى رسوما قيمية[1].

*** الرسوم النوعية:**

وهي عندما يحدد الرسم على أساس العدد أو الوزن عن كل وحدة سلعيّة وتكون هذه الرسوم ذات فاعلية بصورة خاصة عندما تنخفض أسعار السلع، أي في فترات الركود والأزمات[2].

*** الرسوم المركبة:**

في بعض الدول تفرض على بعض السلع رسوما قيمية ونوعية معاً، وفي هذه الحالة تسمى الرسوم نوعيّة قيمية أو رسوما مركبة[3].

2- طبقا لمعيار الحماية:

وطبقا لهذا المعيار يمكن أن نفرق بين نوعين التعريفية الاسمية والتعريفية الفعلية.

*** التعريفية الاسمية:**

ويطلق عليها أيضا الحماية الاسمية " **Nominal protection**" وهي تمثل الرسوم الواردة في جدول التعريفية المعلن عنها.

***التعريفية الفعليّة:**

ويطلق عليها الحماية الفعليّة " **Effective Protection** " وتمثل الحماية الممنوحة لسلعة معينة أو صناعة، بموجب هيكل الحماية السائد.

3- من حيث الغرض المنشود:

وتقسم الرسوم عادة إلى[4]:

---

(1) - نفس المرجع والصفحة سابقا.

(2) - نفس المرجع والصفحة سابقا.

(3) - **سهير محمد السيد حسن ومحمد محمدالبنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 181، 182.

(4) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 320،321.

***الرسوم الماليّة:**

وهي الرسوم التي يكون الغرض منها إيجاد مورد لخزينة الدولة.

***الرسوم الحمائيّة:**

وهي تلك الرسوم التي تهدف إلى حماية الأسواق المحليّة من المنافسة الخارجيّة.

ثانيا: الإغراق

يعني بيع السلعة المصدرة إلى بلد آخر بسعر أقل من السعر الذي تباع به عادة في بلد المصدر، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، كما يعرفه آخرون بأنه كل منافسة تهدد المنتوج المحلي أو تجبره على تخفيض أسعاره[1].

وينقسم الإغراق إلى ثلاثة أنواع[2]:

1- الإغراق العارض:

وهذا النوع يظهر بظروف طارئة مثل الرغبة في التخلص من فائض الإنتاج لسلعة معينة في آخر موسم من المواسم بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة،. ..

2- الإغراق قصير الأجل:

وهو يهدف إلى تحقيق غرض معين وينتهي بتحقيق هذا الغرض مثل خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبيّة، ويتميز الإغراق قصير الأجل بأنّه قد يكون على نطاق يحمل المغرق خسارة كبيرة، ولكنّه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه ثم يعود محاولا تعويض ما أصابه من خسارة.

3- الإغراق الدائم:

---

[2] - **أمل محمد شلبي، الحد من آليات الاحتكار، منع الإغراق والاحتكار من الوجهة القانونية**، الدار الجامعية الجديدة، ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 27.

[(2)] - **جاسم محمد**، مرجع سبق ذكره، ص139.

وهو عبارة عن سياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر، يفترض الإغراق الدائم بوجود احتكار في السوق الوطنية والاحتكار يعتمد على وجود حماية يتبقى بها خطر المنافسة الأجنبيّة.

ثالثا: الإعانات

يعد نظام إعانات التصدير أحد وسائل السياسة التجارية المستخدمة والمتمثلة بتقديم الدولة مزايا نقدية عينيّة للمصدرين، حتى يتمكنوا من تصدير سلعهم إلى الأسواق الخارجية وبيعها بأسعار لا تحقق لهم الربح، على أن تقدم لهم الدولة منح وإعانات تعوضهم عن الربح المفقود، وهي بذلك تدفع المصدرين للتخلي عن الربح السوقي والحصول على ربح حكومي على شكل إعانة[1].

ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات وهما[2]:

1- الإعانات المباشرة:

وتتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين وهي الشكل الأبسط والأكثر انتشارا في العالم لتسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية، وغالبا اليوم تستعمل في دعم السلع الزراعية إلاّ أنّ هذه السياسة تقابل بتدابير مضادة من قبل الدول الأخرى وتؤدي في النهاية إلى زعزعة التجارة الدولية، وعليه فإنّ منظمة التجارة العالميّة تدعو للحد من تقديم الدعم على شكل إعانات مباشرة.

2- الإعانات غير المباشرة:

وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قوته المالية مثل، الإعفاءات الضريبيّة أو تخفيض الضرائب وإعفاء جزء من الأرباح من الضرائب وتقديم التسهيلات الائتمانية، وكذلك تقديم

---

(1) **حمدية شاكر مسلم وهديل حميد محمود،أهميّة الاستثمار الأجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطيّة للعراق على وفق معطيات التجربة التركية**، العدد 103، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(24)، جامعة بغداد، العراق 2018، ص 335.

(2) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص 324.

بعض الخدمات التي تعود على المشروعات بالنفع مثل: الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك...الخ.

رابعا: تغيير سعر الصرف

يقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنيّة مقوما بالوحدات النقدية الأجنبيّة ونظام الرقابة على الصرف أحد الوسائل السعرية لتدخل الدولة في حرية التجارة الخارجية، وبمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنيّة في مواجهة العملات الأجنبيّة دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض[1].

وتهدف الدول من وراء تطبيق هذا النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[2]:

- منح تهريب رؤوس الأموال.
- الحصول على موارد مالية للدولة.
- تحصين الاقتصاد القومي من آثار التقلبات الخارجية.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.
- تنظيم الإشراف على التجارة الخارجية.
- حماية الصناعات المحلية المنافسة.

---

[1] - **عز الدين آدم ذو النون، الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية** 1997 - 2013، أطروحةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا قسم الدراسات التجارية، جامعة السودان، 2016، ص38.

[2] - نفس المرجع، ص39.

الفرع الثاني:الأدوات الكميّة لسياسة التجارة الخارجية

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص وتراخيص الاستيراد ونظام الحظر أو المنع.

أولا: نظام الحصص

هو نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميّات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدّة معينة[1]، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلاّ في حدود الكميّة المحددة ونفس الشيء بالنسبة للتصدير وأولى الأسباب التي دعت كثير منالدول إلى الاتجاه إلى نظام الحصص هو عدم مرونة عرض الواردات فإنّ فرض رسم جمركي عليها لا يؤدي إلى ارتفاع ثمنها في الداخل وإلى تطور معدلات التبادل في صالح الدولة، بمعنى أنّ فرض الرسم أدى إلى انخفاض ثمن الواردات بالنسبة للصادرات، وبذلك تحصل الدولة على فرق انخفاض الائتمان وكأن فرض ضريبة يتحملها المنتج الخارجي رغم أن هذه النتيجة في صالح الدولة إلا أن الغرض من السياسة التجارية قد لا يكون مجرد تحسين معدلات التبادل وإنما توفير دخول مناسب للمنتجين المحليين لزيادة أسعار الواردات.

ثانيا: تراخيص الاستيراد

قد تخضع الدولة الاستيراد لنظام التراخيص المسبقة فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من السلع الأجنبية إلا إذا حصل على إذن مسبق من السلطة، وعادة يكون نظام الترخيص مكملا لنظام الحصص بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص بين مختلف التجار، وتلجأ الدول إلى هذه الأداة الحمائية في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية[2].

---

[1] - **نداء محمد الصوص،التجارة الخارجية**مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، 2008، ص57.

[2] - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص331.

ثالثا: نظام الحظر أو المنع

يقصد بنظام الحظر على أنه توقيف الدولة للتبادل التجاري مع الأسواق الدولية، ويطبق الحظر على الصادرات والواردات أو أحدهما وفي جميع الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، وهو يأخذ أحد الصورتين التاليتين[1]:

1-حظر كلي:

هو أن توقف الدولة المعاملات التجارية بينهما وبين دول العالم وانعزالها على العالم الخارجي.

2-حظر جزئي:

يقصد به توقيف الدولة للمعاملات التجارية الدولية لبعض الدول أو بعض السلع.

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية لسياسة التجارة الخارجية

منذ القدم لجأت الدول إلى تنظيم علاقاتها التجارية من خلال مجموعة من الأدوات التنظيمية والتي سنتطرق إليها في هذا العنصر.

أولا: المعاهدات التجارية

المعاهدات التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور أمور يغلب عليها الطابع السياسي، ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وا نشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري[2]، وتراعي المعاهدات التجارية عادة بعض المبادئ مثل[3]:

---

(1) - **السيّد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، 2010، ص74.

(2) - **عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب**، مرجع سبق ذكره، ص241.

(3) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 332، 333.

- **مبدأ المساواة:**

والذي بمقتضاه تتعهد كل دولة بأن تساوي في معاملاتها بين مواطنيها ومواطني الدولة الأخرى، سواء من حيث حقوق الأشخاص أو تبادل المنتجات.

- **مبدأ المعاملة بالمثل:**

الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بأن تعامل منتجات ومواطني الدولة الأخرى، معاملة مماثلة لما يلقاه مواطنوها ومنتجاتها في هذه الدولة.

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:**

وهو أكثر المبادئ شهرة ويتلخص في أن تتعهد الدولة بمنح دول أخرى ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة وقد تكون هذه المعاملة متبادلة كما قد تكون من جانب واحد كما هو الأمر في المعاهدات غير المتكافئة.

ثانيا: الاتفاقيات التجارية

يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأنه يعقد لفترة قصيرة (عادة سنة) ويتناول أمور معينة ومحددة بتفصيل أكثر مما نجده في المعاهدة التجارية، التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين، وقد تعتقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة الخارجية.

وتتضمن الاتفاقيات التجارية العناصر التالية:

- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين (سجل في قوائم التصدير والاستيراد)، كما يتم تحديد أنواع السلع (كمّا أو قيميّا).

- تعهد كل من الدولتين بعدم إقامة العوائق أمام مبادلة السلع المذكورة.

- تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العمليات التجارية بين الدولتين.

- تحديد مدة الاتفاق وكمية التصديق عليه وطريقة تقدير العمل به.

- إنشاء لجنة مشتركة بين ممثلي الدولتين للإشراف على تنفيذ الاتفاق والبث فيما قد ينشأ عنه من خلافات[1].

ثالثا: اتفاقيات الدفع

اتفاق الدفع هو اتفاق ينظم كيفية أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية بين دولتين وهو قد يكون ملحقا باتفاق تجاري وقد لا يكون وهو يتضمن العناصر التالية[2]:

- تحديد العملة التي تتم على أساسها تسوية العمليات بين الدولتين.

-تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه العمليّات.

- تحديد العمليات التي تدخل في نطاق اتفاق الدفع (عمليات التصدير، أداء الخدمات...الخ).

- تحديد فترة الاتفاق وكيفية تمديده أو تعديله.

- فتح حساب أو حسابين في البنوك المركزية تقيد فيها المبالغ المستحقة لكل من الدولتين نتيجة العمليات التبادلية على أن يسوى الفرق بين الجانب الدائن والمدين في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الاتفاق.

رابعا: الحماية الإدارية

والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة أو تتقيد بها استنادا إلى المعاهدات الدولية وبعبارة أخرى هي تلك الوسيلة التي تلجأ إليها السلطات الإدارية بهدف وضع عوائق أمام السلع

[1] - نفس المرجع، ص333.

[2] - نفس المرجع، ص 334.

الأجنبية وحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة[1]، (كالتشدد في تطبيق اللوائح الصحية، خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية، خلق تعقيدات في تقدير قيمة الواردات. ..الخ).

خامسا: التكتلات الاقتصادية الدولية

تظهر نتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ عدة صور أهمها:

1- **المناطق الحرة:**

قد تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي منطقة معينة تعاملها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات ومن حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها، فالسلع تدخل إلى هذه المنطقة وتخرج منها دون أداء أي رسم ولكنّها تخضع للرسم المفروض إذا دخلت حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج[2].

2- **الاتحاد الجمركي:**

ويتفق مع ما سبقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج[3].

3- **الاتحاد الاقتصادي:**

هو التعاون بين الدول الأعضاء وا ٍلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، تحرير حركات رؤوس الأموال وا ٍنشاء مشروعات...الخ كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول[4].

4- **الاندماج الاقتصادي الكامل:**

---

(1) - **جاسم محمد**، مرجع سبق ذكره، ص143.

(2) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص336.

(3) - نفس المرجع، ص334.

(4) - نفس المرجع، ص335.

ويفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية مع إنشاء سلطة فوق قومية على صعيد أطراف الاندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف[1].

5- السوق المشتركة:

يمكن تعريفها بأنّها مجموعة من الدول يطبق فيها نظام للمساواة في المعاملة الاقتصادية[2]، ويتطلب هذا النظام إنشاء اتحاد جمركي وتعريفة جمركية، كما يتطلب حرية الحركة لعوامل الإنتاج والسلع والخدمات بالإضافة إلى درجة ملموسة من التقارب الضريبي والسياسات الاقتصادية الأخرى[3].

6- الترتيبات التجارية التفضيلية:

وهي معاملة تفضيلية بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي تنشأ لتخفيض القيود على التجارة فيما بينهم[4].

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة التجارة الخارجية

تترك سياسة التجارة الخارجية العديد من الآثار نوجزها فيما يلي:

أولا:الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركيّة

الهدف من فرض الرسوم الجمركية هو حماية المنتجات المحلية لأنّ واجب الدولة حماية صناعتها أو مواردها[5].

1- التأثير على الاستهلاك:

---

(1) - **محمد بن ناصر، المشاريعالعربيّة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008، ص18.

(2) - https: //ar.wikipedia. Org, le 01/02/2019 à13: 53.

(3) - www.alriyadh.com/ 1108094, le 01/02/2019 à14: 18.

(4) - **حمدية شاكر مسلم وهديل حميد محمود**، مرجع سبق ذكره، ص336.

(5) - www.Sciencesjuridiques. ahlamontada. net / t 1492 – topis, le 02/02/2019 à17: 09.

إنّ سعر السلعة المستورد يرتفع بعد رفع الرسم الجمركي ممّا يترتب عليه انخفاض الكلية المستهلكة منها، ويضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل إشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كليا وبالطبع فإنّ الرسم الجمركي يتوقف على مدى مرونة الطلب، كلما زادت المرونة كان الأثر على الاستهلاك أوضح والعكس صحيح، وتلجأ معظم الدول النامية إلى فرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك الترفي بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير جزء أكبر من الدخل الوطني لأغراض الاستثمار أو التنميّة[1].

2- التأثير على معدل التبادل:

تستطيع الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات تحسين معدل تبادلها مع العالم الخارجي، لأنّها يترتب على فرض هذه الرسوم زيادة حجم السلع الأجنبية للحصول على نفس القدر من السلع الوطنيّة، وهذا الغرض يعني بطبيعة الحال أنّ الرسمالجمركي تتحمله الدولة الأجنبيّة أو على الأقل تتحمل جزء منه ولا يتحقق ذلك إلاّ إذا كان عرض السلعة الأجنبية غير مرن، أمّا إذا كان العرض شديد المرونة فإنّ فرض الرسم الجمركي سيكون من شأنه تخفيض حجم التجارة مع بقاء معدلات التبادل على ما هي، فعبء الرسوم الجمركية قد يكون أكثر ثقلا على دولة دون أخرى ويتوقف الكسب على عدم المقابلة بالمثل من قبل الدول الأخرى[2].

3- التأثير على الدخلو التشغيل:

زيادة الطلب على المنتجات المحليّة يؤدي إلى خلق استثمارات جديدة لتعويض الاستيراد وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل ومنه دخل الأفراد[3].

4- التأثير على ميزان المدفوعات:

حيث أنّ فرض الرسوم الجمركية على الواردات يقلل من حجمها، وبالتالي تحسين الميزان التجاري وهو بدوره يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات[4].

---

(1) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص322.

(2) - نفس المرجع، ص323.

(3) - نفس المرجع، ص ص 322، 323.

(4) - www.scienes juridiques. Ahlamontada. net / t 1492 topis , le 02/02/2019 à 17: 18.

5- التأثير على الإنتاج:

إنّ فرض رسم جمركي على السلع الأجنبيّة يعطي مكاسب للمنتجين الوطنيين الخاضعين لمنافسة الواردات لأن سعرها يرتفع في الداخل ممّا يؤدي بالمستهلكين إلى استهلاك سلع منتجة محليا، وبالتالي يحصل المنتجين المحليين على مبيعات إضافية وتشجعهم الكميّة المعروضة من نفس السلع أو بدائل الواردات[1].

ثانيا: الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر العملة الوطنيّة

إنّ تخفيض سعر العملة الوطنيّة يعني بالنسبة للمواطنين ارتفاع سعر الواردات الأجنبيّة، حيث يضطر الداخل بعد تخفيض سعر العملة إلى دفع عدد أكثر من الوحدات النقد الوطنيّة للحصول على وحدات النقد الأجنبيّة (وهذا يعني ارتفاع قيمة الفورة الاستيرادية، أمّا بالنسبة للخارج فتخفيض سعر العملة يؤدي إلى انخفاض ثمن الصادرات المحلية فيصبح بإمكان تجار الخارج الحصول عليها بكلفة أقل بعملاتهم المحلية)أي التخفيض يؤدي عموما إلى تشجيع التصدير وتقييد الاستيراد.

- كما أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى رفع كلفة المعيشة مما يترتب عنه ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وبالتالي الأسعار، أيضا يؤدي بالمواطنين إلى فقدان الثقة بالعملة وبالتالي ضعف الميل إلى السيولة ممّا يزيد سرعة دوران النقود وتتجه الأسعار نحو الارتفاع.

- إذا كان إنتاج السلع التصديرية غير مرن فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع أسعارها دون زيادة ملموسة في حجم الإنتاج.

- إذا زادت الصادرات فذلك يعني زيادة حجم الدخل الوطني والعمالة وفي ذلك سبب لارتفاع الأسعار حسب ما تقول النظرية النقدية.

---

[1] - نفس المرجع.

-إن ّ أثر تخفيض سعر العملة على الدخل يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الاقتصاد الوطني بسبب زيادة الصادرات ونقصان الواردات وارتفاع مستوى الدخل يؤدي كما هو معروف إلى زيادة الطلب على الواردات مم ّا يدفع نحو عجز الميزان التجاري أم ّا في الخارج فيحدث العكس[1].

وسنتناول بشكل مفصل آثار سعر الصرف في الفصل الموالي.

ثالثا: الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

يترتب على نظام الحصص أثار اقتصادية على الأسعار وأخرى على الأرباح الإضافية ويمكن توضيحها كما يلي[2]:

1- الأثر على الأسعار:

ونفرق بين حالتين:

*** حالة التبادل بين الدولتين:**

أي وجود دولتين، وينحصر التداول بينهما في ظروف عادية للعرض والطلب بسعر الصرف ثابت مع إهمال نفقات النقل.

***التبادل في السوق الدولية:**

سنفترض أن الدولة المستوردة دولة صغيرة ولا يمكنها التأثير في العرض أو الطلب الدوليين، وهذا ما يجعل منحنى العرض العالمي أفقيا بالنسبة لهذه الدولة كما في الشكل الموالي:

---

(1) - **محمد دياب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 326، 327.

(2) - **نوارة دشدوشة،السياسة التجارية والقدرة التنافسية للمؤسسات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 37 - 39.

الشكل رقم(03):التبادل الدولي في السوق الدوليّة

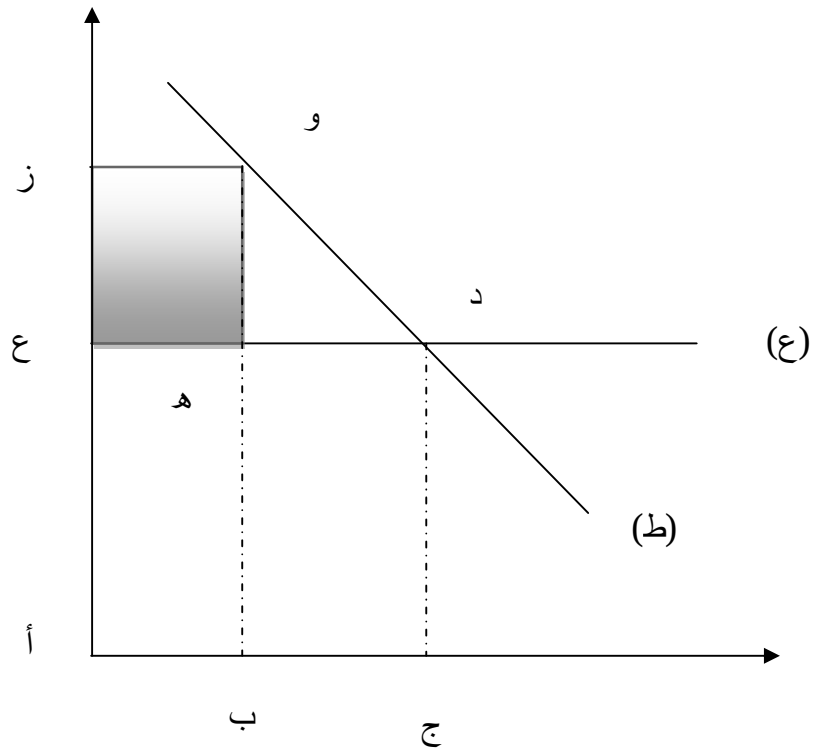

المصدر: نوارة دشدوشة، نفس المرجع، ص38.

يعبر المستقيم (ع ع) عن العرض العالمي بالنسبة للدولة، ويدل على أن الدولة يمكنها أن تستورد الكمية التي تشاء بمقدار (أع)، وعند هذا الثمن تستورد الكمية (أج)، فإذا قررت الدولة تخفيض الكمية المستوردة إلى النصف فحددتها بالكمية (أب)فإنّ الثمن العالمي يظل ثابتا أمّا الثمن في السوق الوطنيّة فإنّه يرتفع ليساوي (ب و)، حيث تعتبر النقطة "و" وعلى منحنى الطلب عن الثمن الذي يوافق المشتري على دفعه عندما تكون الكمية المعروضة (ب أ)، وبذلك يحقق المستورد الوطني ربحا إضافيا مقداره (وه* أب)، ويظهر هذا الربح في المساحة المضللة في الشكل (03).

2- الأثر على توزيع الأرباح:

إنّ فرض نظام الحصص يؤدي إلى التفاوت بين سعر السلعة في الخارج والسعر في الداخل ممّا ينتج عنه أرباح إضافية، ويميّز بين الأطراف المستفيدة من الأرباح كما يلي:

في حالة وجود تراخيص الاستيراد، فإن ّ الربح يؤدي إلى من بيده أمر توزيع تراخيص وذلك على شكل هدية (رشوة) يقدمها التاجر المستورد إلى من بيده أمر توزيع الحصة لتكون لصالحه، وفي حالة عدم وجود نظام التراخيص وكانت الإدارة فوق الشبهات فإن ّ الربح الإضافي يكون من نصيب التاجر المستورد.

- حالة قيام الدولة بتحديد سعر السلعة المستوردة بغية الحد من استغلال المستهلك.

-قد تفرض الدولة رسماً على استيراد السلعة بحيث تستولي على الربح الإضافي بدلا من تركه للأفراد.

- قد يعمل المصدر الأجنبي على استغلال الحالة فيرفع من ثمن البيع ويستولي بنفسه على الربح الإضافي.

رابعا: الآثار الاقتصادية للإعانات

تقوم الدولة بهدف دعم المنتجين المحليين وتشجيعاً للصناعات التصديرية وهذا الدعم يؤدي إلى ارتفاع السعر الذي يحصل عليه المصدرين المحليين، وكذلك السعر المحلي مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على السلعة ويتم استهلاك كميات أقل منها محليّاً، ممّا يؤدي إلى نقص رفاهية المستهلك ويتم تحويل هذا الفائض من المستهلك إلى المنتج الذي يحصل على أرباح إضافية نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة من السلعة[1].

خامسا: الآثار الاقتصادية للإغراق

ويمكن التمييز بين الآثار الناجمة عنه في كل من الدولة المطبقة للإغراق والدولة المُغْرق فيها كما يلي[2]:

[1] - نفس المرجع، ص 39.

[2] - نفس المرجع، ص ص 39، 40.

1- في البلد المطبق للإغراق:

يستفيد البلد من زيادة حجم الصادرات وبالتالي زيادة مستوى الدخل الوطني كما يستفيد المنتجون المحليون من اتساع السوق، ويمكنهم الإغراق من استغلال الطاقات المتاحة بالكامل، ولا تبقى طاقات معطلة أمّا المستهلكين المحليين فلن يتضرروا مادامت الأسعار ثابتة وفي الوقت ذاته لن يستفيدوا من زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف.

2- في الدولة المغرق فيها:

تلحق خسائر بالمنافسين المحليين إذا ما حاولوا إتباع نفس هذه الأساليب وتقلص أعمال الصناعات الناشئة جراء تقلص أعمال الصناعة الرئيسية وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة بسبب إفلاس المؤسسات الغير قادرة على مواجهة هذا النوع من المنافسة غير العادلة وهذا في حالة الإغراق المؤقت، أمّا في حالة الإغراق المستمر فإنّه يمكن الدولة من الحصول على المنتجات بأسعار منخفضة تفيد المستهلك الوطني، بل وقد تفيد المنتجين الوطنيين إذا كانت المنتجات المغرقة تساعد على قيام صناعة تحتاج إلى مثل هذه الواردات.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا الفصل حول التجارة الخارجية اتضح أنّها حظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين لدراستها وتفسير الأسباب المفسرة لقيامها من خلال مجموعة من النظريات الكلاسيكية، النظريات النيوكلاسيكية والنظريات الحديثة حيث تتميّز بتأثير ديناميكي وحيوي على مختلف الفروع الاقتصادية، لذا فكل دولة سعت إلى تنظيمها من خلال فرض سياسات تجارية تتمايز ما بين التحرير أو الحماية حسب توجه كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية وفي سبيل تحقيق كل السياسات فقد استخدمت مجموعة من الأدوات المختلفة (رسوم جمركية، إعانات نظام الحصص، اتفاقيات...الخ)، والتي كان لها عدة آثار اقتصادية على الدخل الوطني، الصناعات الناشئة، زيادة حجم التبادل الدولي...الخ. وهو ما يتطلب تحليل مختلف محددات التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: محددات التجارة الخارجية

تمهيد:

هنالك عدّة متغيرات تؤثر على التجارة الخارجيّة فهي تعتبر المرآة العاكسة للسياسة الاقتصادية لأي دولة، لدلك تولي الدول اهتماما بالغا لهدا القطاع لما يدره من عملة صعبة والتي توجه فيما بعد لتمويل اقتصاداتها الوطنية وقد ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تبين العوامل المؤثرة فيها والمحددة لهاومنها ماتكون ناتجة علىالمستوى الجزئي نابعة عن قرارات الأفراد كالدخل والأسعار يضاف إليها عوامل أخرى حسب خصوصية كل دولة ولهاته العوامل آثار متباينة على التجارة الخارجيّة.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات؛

المبحث الثاني: العوامل الأخرى المؤثرة على التجارة الخارجية.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات

تعتبر الصادرات والواردات أحد مكونات التجارة الخارجية فالصادرات هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الخارجية ودلك بعد أن تتأكد من بلوغها حالة الفائض منه أمّا الواردات فهي تطلق على ما يتم تزويده للسوق المحلي من سلع وخدمات مستوردة وسوف نتطرق في هدا البحث إلى مختلف العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: تأثير العرض الكلي والطلب الكلي على الصادرات والواردات

إن أساس نماذج الاقتصاد الكلي هي نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب الكلي فهي من تقرر المتغيرات في الاقتصاد الكلي لدراسة وتحديد المخرجات وقد حاولت عدّة دراسات للفكر الاقتصادي دراستها.

الفرع الأول: مفهوم العرض الكلي والطلب الكلي

يشير العرض الكلي إلى كميّة السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها وقد لا تتعادل بالضرورة مع الكميّة الموجودة في حوزتهم الناتج الكلي.

أمّا الطلب الكلي فهو مجموع كميّات السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في شرائها ويستطيع شرائها[1] .

الفرع الثاني: مفهوم النموذج الاقتصادي الكلي

يقصد **بالنموذج** الاقتصادي تجسيد مبسط للعلاقة بين الظواهر الاقتصادية بغرض توضيح مدى الترابط والتأثير المتبادل بينهما ويمكن أن يعبر النموذج الاقتصادي بشكل رياضي (معادلات) أو بشكل بياني أو بشكل وصفي[2] .

الفرع الثالث: أشهر النماذج الاقتصادية

تختلف النماذج الاقتصادية وفقا لطبيعة بناء وتوصيف النموذج ونذكر أشهرها وهي كالآتي:

([1])–**عنتر بوتيارة، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 09.

([2]) - **حمزة طيبي، محاضرات في تحليل الاقتصاد الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2017، ص 06.

أولا: نموذج كينز المبسط

يصور الجانب الحقيقي في الاقتصاد والمتمثل في سوق السلع والخدمات فقط لوصف الاقتصاد ويتحدد التوازن وفقا لهدا الاقتصاد بتساوي جانب الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مع جانب العرض الكلي (الدخل)، وكما سبق لنا دراسته في مبادئ الاقتصادالكلي فإنّ المستوى التوازني للدخل والذي غالبا مايتغير ويختل التوازن نتيجة لتغيرات الاستثمار أو السياسات المالية، يتغير الطلب بالارتفاع وهدا ما يعاب على هدا النموذج كونه يتجاهل جانب العرض والدي يتحدد في أسواق عناصر الإنتاج ومن أهمها سوق العمل ومن جانب آخر يقتصر النموذج على السلع والخدمات في جانب الطلب دون التعرض لسوق النقود وهو السوق الذي تتم فيه التدفقات النقدية لمواجهة الطلب على السلع والخدمات[1].

ثانيا: نموذجIS/LM

يعد هدا النموذج امتدادا لنموذج كينز المبسط مضيفا السوق النقدي إلى جانب الطلب الكلي وعليه يتحقق التوازن بتساوي بتوازن السوقين السلعي والنقدي معا، أي أنه بناء على هدا النموذج يتوازن السوق السلعي بتساوي الطلب الكلي على السلع والخدمات مع المعروض منها من خلال منحنى يعرف بمنحنى **IS**، في حين يتوازن السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع المعروض منها من خلال ما يعرف بمنحنى **LM**، ويشكل سعر الفائدة في هدا النموذج حلقة الوصل بين السوقين، ويعاب على هذا النموذج الكينزي إغفاله لجانب العرض وبالتالي عدم التعرض لكيفية تحدد السعر في الاقتصاد[2].

ثالثا: نموذج الطلب الكلي والعرض الكليDG/OG

في سبيل تجاوز الانتقادات السابقة ظهرت نماذج الطلب الكلي العرض الكلي **OFFRE GLOBAL-DEMANDE GLOBALE** التي جاءت بجملة من التصحيحات خاصة ما يتعلق بالنقد الموجه لنموذج**IS/LM**اعتبار أنّ وجود طاقات فاضة غير محقق في جميع الأوقات.

(1)– نفس المرجع والصفحة سابقا.

(2) - www.business.uababylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=article20243,le05/04/2019 à 13: 02.

نموذج الطلب الكلي العرض الكلي **DG-OG** هو نموذج الاقتصاد الكلي الذي يفسر مستوى الأسعار والناتج من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي: يركز على نظرية جون ماينارديكينز المعروضة في عمله "النظرية العامة للتوظيف الفائدةوالنقود"، ويعد أحد الشروحات الأساسية المبسطة في مجال الاقتصاد الكلي الحديث، وتمكننا دراسة نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي DG-OGمن الوصول إلى كيفية تحديد مستوى الدخل والناتج في الظروف العادية وليس في ظروف خاصة كما أنّ هذا النموذج يتفق مع الأمور الواقعية حيثيأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار، وبالتالي فإنّ كل من جانب الطلب وجانب العرض له أهمية.

يبيّن منحنى الطلب الكلي DGتوفيقات لمستوى السعر ومستوى الإنتاج التي تكون عندها سوق السلع والأرصدة متوازنة آنيا.

إنّ العوامل المحددة للطلب الكلي ماهي إلا العوامل المحددة لأوضاع منحنيات **LM**و**IS** أي هي تجميعات من الدخل وأسعار الفائدة التي تجعل الناتج يساوي الطلب الكلي، أمّا منحنى العرض الكلي **OG**فيبيّن كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها عند كل مستوى سعر معطى، يعتمد مقدار الإنتاج الذي تكون المؤسسات مستعدة لعرضه على مستوى السعر الذي يحصلون عليه مقابل سلعهم والأجور التي يدفعونها للعمال مقابل العمل ولعوامل الإنتاج الأخرى وعندها يمكن القول أنّ منحنى العرض الكلي يعكس شروط سوق العمل[1] .

([1]) - **صلاح بوقرورة، محددات التجارة الخارجية، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990 - 2011**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص 49 - 51.

الشكل رقم (4): يمثل التوازن في نموذج DG/OG

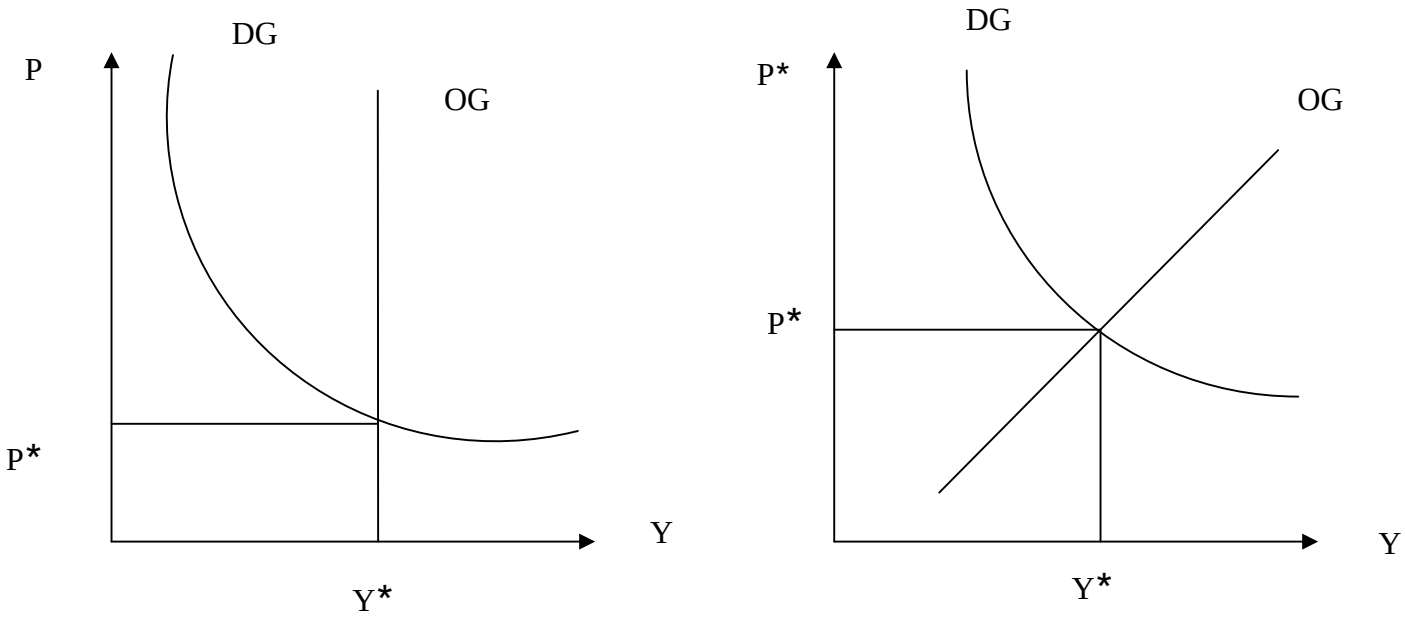

التوازن في المدى الطويل التوازن في المدى القصير

المصدر: نفس المرجع، ص 51.

فالأمر المشجع في دراسة نماذج العرض الكلي المختلفة، هو أنّ كل النماذج الحديثة تنطلق من نقاط مختلفة وتحاول الوصول إلى نفس النتيجة وهي أنّه في الأجل القصير يكون منحنى العرض الكلي ذا ميل موجب، لكنّه في الأجل الطويل يكون عموديّا.

الفرع الرابع:التجارة الخارجيّة والطلب الكلي

صافي الصادرات يمثل أحد مكونات الطلب الكلي لذلك فإنّ أي تغير في الصادرات أو الواردات سينعكس من خلال المضاعف على النشاط الاقتصادي للدولة[1] .

في حالة زيادة صافي الصادرات ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى جهة اليمين محققا زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مستوى الأسعار وهذا ما يوضحه الشكل الموالى:

(1) – **محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيمد، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، دون سنة النشر، ص 11.

الشكل رقم (05): أثر الزيادة في صافي الصادرات على الطلب الكلي

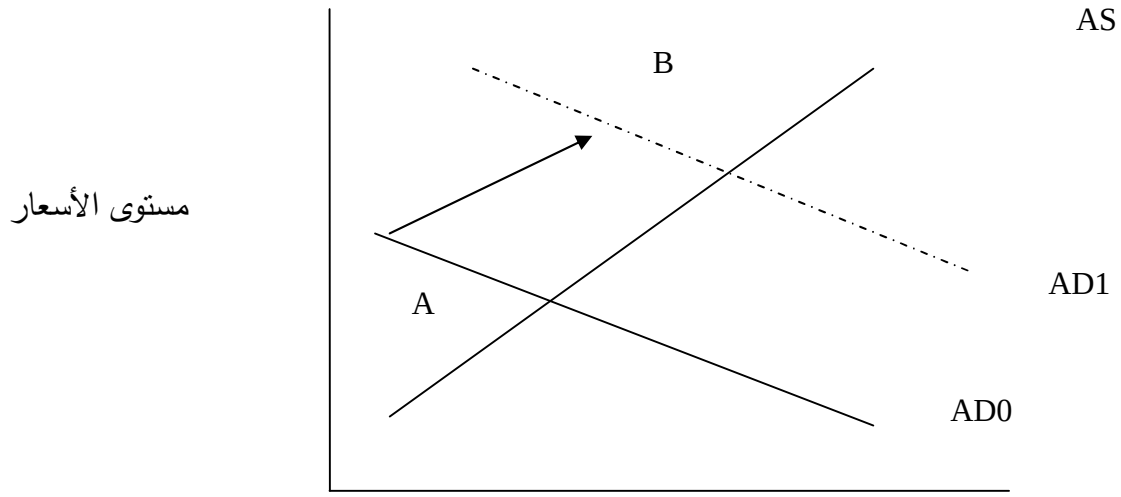

المصدر: نفس المرجع والصفحة سابقا

المطلب الثاني: علاقة الدخل الوطني بالصادرات والواردات

يعتبر الدخل محدد رئيسيّا للتدفقات، فهو يعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالدخل الوطني

أولا: الدخل الوطني والناتج الوطني

الناتج الوطني والدخل الوطني وجهان لعملة واحدة إلاّ أنّ الناتج الوطني يشكل وجه الإنتاج والخدمات أي يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أمّا الدخل الوطني فيمثل القيمة النقدية للإنتاج أي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العمليّة الإنتاجية خلال فترة معينة هي على الأغلب سنة[1] .

ثانيا: الناتج الداخلي الخام والإنتاج الداخلي الخام

يعرف الناتج المحلي الإجمالي **le PIB** على أنّه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة مقومة بأسعار السوق أي ما دفعه المستهلك النهائي ثمنا لها وليس على أساس كلفة

([1])– **محمد الخطيب نمر ومسعود صديقي، محاضرات التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 13.

إنتاجها ويتم التركيز على السلع والخدمات النهائية ولا يتم حساب السلع الوسيطة أو نصف المصنعة أو المواد الخام تجنبا لازدواجية الحساب أمّا الإنتاج المحلي الإجمالي **la PIB**فيعبر عما نتج عن العملية فقط كما أنّه يتضمن قيمة المنتجات المحصل عليها حاليّا ولا يحتوي على المعاملات التي تتم على السلع الموجودة[1] .

ثالثا: الناتج الداخلي الاسمي والحقيقي

الدخل الاسمي هو عبارة عن مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة لمساهمتهم بعناصر الإنتاج التي يمتلكونها في عملية الإنتاج والدخول هنا تكون في صورة نقدية أمّا الدخل الحقيقي فهو عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع عن طريق دخولهم النقدية، ومن هنا يرتبط كل من الدخل الاسمي والدخل الحقيقي بالمستوى العام لأسعار السلع والخدمات[2] .

رابعا: الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي

عرفنا أنّ الناتج الوطني الإجمالي يمثل قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة ويتطلب تحقيق هذا الإنتاج استخدام الأصول الإنتاجية المختلفة المتاحة في المجتمع من أرض ورأس مال وإنشاءات مختلفة وغيرها.

وللمحافظة على قيم أصول المجتمع الإنتاجية يلزم تخفيض جزء من قيمة إنتاج هذه الأصول لمواجهة النقص في قيمتها ويعرف ذلك باهتلاك رأس المال[3] .

الفرع الثاني: طرق قياس الدخل الوطني

هناك عدّة طرق تستخدم لتقدير الدخل الوطني وهي في الأخير تؤذي للحصول على نفس الرقم. وهي كالآتي[4] :

([1]) - **صلاح بوقرورة** مر جع سبق ذكره، ص 73.

([2])- www.repository.sustech.edu/bitstream/handle/123456789/13607,le 25/03/2019 a 18: 29.

([3])– **محمد الخطيب نمر ومسعود صديقي**، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

([4]) - نفس المرجع والصفحة سابقا.

أولا: طريقة الإنتاج

ويتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة ماتكون سنة ويجب الانتباه عند جمع قيم المنتجات النهائية المتحصل عليها خلال فترة زمنية معينة إلى خطر تكرار الحساب ونلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين التاليتين:

1- طريقة القيمة المضافة:

ونعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجيّة للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج _ قيمة مستلزمات الإنتاج

الناتج الوطني = مجموع القيم المضافة

2- طريقة إضافة المنتجات النهائية:

للحصول على الناتج الوطني نجمع كل البضائع والخدمات النهائية المباعة للمستهلكين إلى الحكومة وا لى العالم الخارجي ونضيف إليها السلع الوسيطة التي تزيد في المخزون بمعنى آخر نضيف فقط السلع التي تؤذي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات وما شابه.

ثانيا: طريقة الإنفاق

وتتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، والإنفاق الكلي ما هو إلا عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (سنة)، وعليه لتقدير الناتج أو الدخل الوطني لابد من جمع إنفاق كل قطاع أي:

$$Y=C + I +G + (X _ M)$$

حيث:

Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي أو قطاع المستهلكين

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (استثمار إجمالي)

G: يمثل إنفاق قطاع الحكومة وهو عبارة عن مشتريات الحكومة من البضائع والخدمات

(X _M): يمثل إنفاق قطاع العالم الخارجي (صادرات (X)_ الواردات (M))

وتجدر الإشارة أنّ الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يطلق عليه الناتج الوطني بسعر السوق بينما الناتج الوطني بسعر عوامل الإنتاج هو عبارة عن الناتج الوطني بسعر السوق مطروحا منه الضرائب غير المباشرة واهتلاك رأس المال مضافا إليه إعانات الإنتاج.

ثالثا: طريقة الدخول

إنّ البضائع والخدمات المنتجة كما هو معلوم حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، و.....) فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في العملية الإنتاجية، فإذا قمنا بجمع عوائد عوامل الإنتاج أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد إلى مجموع الريوع إلى مجموع الأرباح فنحصل على تقدير الدخل الوطني بسعر تكلفة الإنتاج وهو يتعادل مع الناتج الوطني الذي نحصل عليه عن طريق مجموع القيم المضافة بينما الناتج الوطني بسعر السوق فهو عبارة عن الناتج الوطني بسعر التكلفة مضافا إليه الضرائب غير المباشرة واهتلاك رأس المال مطروحا إعانات إنتاجيّة.

الناتج الوطني بسعر التكلفة = مجموع عوائد عوامل الإنتاج.

الناتج الوطني بسعر السوق = الناتج الوطني بسعر التكلفة + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال _ إعانات الإنتاج.

الفرع الثالث: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية

هناك الكثير من الآليات التي تتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجيّة والنّمو.

أولا: العلاقة التبادلية بين الصادرات والنمو

اختلفت النظريات التقليدية عن الحديثة في تحديد اتجاه التأثير.

1- أثر الصادرات على النمو:

تعتقد النظرية التقليدية بأنّ تحرر الصادرات يحفز النّمو أمّا النظرية الحديثة للتجارة فترى أنّ الاهتمام بالنمو وتعزيزه من شأنه أن يقود إلى تعزيز الصادرات لاحقا،يرى أنصار الاتجاهالأول أنّ حجم

الصادرات أحد أهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي، وأن هناك آليات أساسية تمارس الصادرات من خلال أثرها على النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب، تشجيع المدخرات ومن ثم التكوين الرأسمالي وكذلك من خلال حجم العرض في الاقتصاد نتيجة لزيادة المقدرة على الاستيراد.

بالنسبة للآلية الأولى فقد أثبتت من خلال دراسات مبكرة قامت بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو متوسط دخول الأفراد خلال الفترة 1953-1963 في 50 دولة باستخدام معامل الارتباط الرتبي توصلت لوجود علاقة قوية بينهما.

أما بالنسبة للآلية الثنية كانت هناك عدة دراسات قامت بتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال القدرة على الاستيراد، هذاوقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الواردات ل 20 دولة خلال الفترة 1953-1963 وأظهرت النتائج ارتباط رتبي بينهما ومن ثم أكد على أهمية الصادرات على العرض بدلا من آثار تحفيز الطلب.

ومن جهة أخرى هناك دلائل قوية تدعم فرضية أثر الصادرات الإيجابي على النمو الاقتصادي فالصادرات عامل مهم يؤثر على المدخرات ليس فقط من خلال أثرها على الناتج ولكن أيضا لأن قطاع الصادرات يتميز بميل ادخاري أعلى من القطاعات الأخرى كما أن الصادرات تعتبر مصدرا مهما للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب تؤدي عملية التوسع من الصادرات إلى ازدياد المنافسة الشديدة بين المشاريع وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة وعليه تزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفورات الحجم الكبير مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع النمو الاقتصادي [1].

2- النمو كمحدد للصادرات:

مما لا شك فيه أن الدخل من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على طلب وعرض صادرات السلع سواء كانت صناعية أو غير صناعية فمنذ أنبدأت در اسة وتحليل نماذج الطلب على الصادرات

(1) - **دليلة طالب، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**(1980 - 2013)، العدد 2، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، الأردن، 2016، ص 04.

والواردات كان الدخل بجانب الأسعار من أهم المتغيرات التي اهتمت بها الدراسات سواء كانت نظرية أو تطبيقية، كما هو معروف فإن الدخل العالمي (المحلي) له تأثير إيجابي على صادرات أي دولة، فكلما نما متوسط دخل الأفراد في الدول المستوردة لصادرات دولة ما فإن حجم صادرات هذه الدولة سوف يرتفع نتيجة ارتفاع طلب الأفراد على السلعة [1].

لكن بالرغم من أن إشارة مرونة الدخل يفترض أن تكون موجبة إلا أنه يجب أن نلاحظ أن هذا ليس بالضرورة ينطبق على جميع الصادرات فمثلا إذا كانت صادرات دولة ما عبارة عن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك العالمي فإن إشارة مرونة الطلب على الصادرات لهذه الدولة يمكن أن تكون سالبة إذا كانت زيادة الدخل في الدول المستوردة تؤدي إلى نمو سريع في إنتاج هذه السلعة بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك لنفس السلعة.

ومما لا شك فيه أن زيادة الطلب على سلع دولة ما والناتج عن نمو الدخل لدى الدول الأخرى مقيد بأمرين إمكانيات العرض المحلي لذى الدولة المصدرة والمرونة الداخلية لذى الدولة المستوردة، بالنسبة للقيد الأول تم تجاوزه في أغلب الدراسات بافتراض أن العرض لانهائي المرونة وعليه يصبح مستوى الصادرات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب أما بالنسبة للقيد الثاني وفي إطار التماثل الديناميكي لمضاعف التجارة الخارجية الذي قدمه هارود **Harrod**لأول مرة فإن معدل نمو الصادرات يتوقف على معدل نمو الدخل العالمي والمرونة الداخلية للطلب على الصادرات [2].

وعليه ومما سبق يمكن القول أن النمو في الاقتصاد المحلي يتيح زيادة العرض من الصادرات ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري وبالمثل فالنمو الاقتصادي المحقق في دول أخرى يمكن أن تكون له آثار من خلال تعزيز الصادرات في الاقتصاد المحلي كما يخلق المزيد من الضغوط التنافسية.

ثانيا: العلاقة التبادلية بين الواردات والنمو

1- أثر الواردات على النمو:

([1]) - **محمد إبراهيم النفيعي، فريد هاشم قلمبان وأحمد سعيد بامخرمة، محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية،** العدد 07، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1994، ص 21.

([2]) - **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

إن أي دولة في بداية مرحلتها التنموية بحاجة إلى استيراد وسائل الإنتاج الحديثة لتحريك العملية الإنتاجية وأيضا استيراد السلع من الأسواق منخفضة الأسعار والأحسن جودة في إطار الاستفادة من منافع التخصص الدولي، حيث يؤثر في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر ويكون عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، إذ تتم عن طريق الاستيراد توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لبناء قاعدة إنتاجية من خلال المواد التي تملكها لهذا تلجأ إلى السوق الدولية لتوفيرها والتجارة الخارجية تسمح للمجتمع بالحصول على السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان قبل قيامها أي أن مبدأ التخصص الدولي التي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة [1].

يمكن للدول استيراد التكنولوجيا الحديثة في التصنيع من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية وفعالية اليد العاملة والاستغلال الأمثل لمواردها من خلال توجهها نحو القطاعات التي لها ميزة تنافسية [2].

لابد من خطة شاملة للموازنة بين المنافع وتكاليف الواردات أي جعل الواردات تخدم أهداف التنمية أكثر من كونها عبء خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

كما ترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة في عملية الإنتاج للبلد المضيف حيث يرتبط معدل النمو بزيادة الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية والموار د الكيميائية في المجموع العام للواردات [3].

2- النمو كمحدد للواردات:

يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طرديا، وهذه العلاقة الطردية تكشف عن مدى

([1]) - **آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970 - 2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 34، 35.

([2]) - نفس المرجع والصفحة سابقا.

([3]) - نفس المرجع، ص 35.

الانعكاس السلبي الذي قد يلحق بالميزان التجاري نتيجة لزيادة الإنفاق الخارجي الناجم عن زيادة الدخل بدل من امتصاصها محليا، ويفسر الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية وتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة وأن هذه الفرضية تنسحب على طلب الواردات وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد. فإذا كانت الواردات مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك ولم يكن هناك إنتاج محلي بديل للسلعة تتحقق العلاقة الطردية، وتصبح دالة الطلب الواردات هي دالة الطلب للسلعة نفسها وخلاف ذلك في حالة وجود سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

فمن الناحية النظرية من الممكن أن تكون مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة فطالما أن الواردات فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي فإن مرونة الواردات الداخلية ممكن أن تكون سالبة إذا كان العرض المحلي له مرونة داخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الداخلية، وغالبا فالدراسات التطبيقية تؤكد عكس ذلك خاصة وأن الباحثين يفترضون أن معامل الدخل في معادلة طلب الواردات يأخذ إشارة موجبة على أساس أن الواردات هي سلع عادية في الاستهلاك وتجدر الإشارة إلى ما توصل إليه **بريبيشprebisch** بعد تطبيق مفهوم المرونات على سياق التنمية في البلدان النامية حيث خلص أن العجز لا يمكن تحمله في الحساب الجاري وينشأ عندما تكون المرونة الداخلية للطلب على صادرات سلع دولة ما في الأسواق العالمية أقل من المرونة الداخلية للطلب على السلع المستوردة التي تحتاج إليها هذه الدولة[1].

المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على الصادرات والواردات

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعات من السياسات منها السياسة المالية، والتي تحتل مكانا هاما من بين السياسات لأنها تستطيع تحقيق العديد من أهداف الاقتصاد الوطني.

(1) - **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 61، 62.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

أولا: تعريف السياسة المالية

ويمكننا بهذا الصدد الأخذ بتعريف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد في كتابة"السياسات الاقتصادية"، حيث يعرف السياسة المالية على أنها: " تلك المجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة".

ثانيا: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها[1] :

1- **التوازن المالي:**

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه كأن تستخدم القروض إلا لأغراض الإنتاجية، وأن النظام الضريبي يكون بالصفات التي تجعله يلائم الخزانة العامة من حيث المرونة وأن يلائم الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

2- **التوازن الاقتصادي:**

يقصد بالتوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والعام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ويتحقق التوازن بين القطاعين عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوجود إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3- **التوازن الاجتماعي:**

ويقصد به وصول المجتمع إلى مستوى عال من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته ولا يقتصر هدف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

([1]) - **عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص 44.

4- التوازن العام:

وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي وبين مجموع الناتج الوطني ولتحقيق ذلك تستخدم الدولة عدة طرق منها: الضرائب،القروض، الإعفاءات...الخ.

ثالثا: أنواع السياسة المالية

ونجد نوعين من السياسة المالية وهما كالآتي [1]:

1- السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي:

وهنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الانفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الانفاق الاستثماري.

2- السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي:

وهنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم الضرائب، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية ثلاث أدوات رئيسية وتتمثل فيما يلي[2]:

أولا: النفقات العامة

إن الإنفاق العام هو المرآة التي تعكس نشاط الدولة في واقع الحياة الاقتصادية لذلك يعرف الإنفاق بأنه مجموع ما تدفعه الدولة من نفقات من مختلف هيئاتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، وتنقسم النفقات العامة إلى عدة أقسام حسب عدة معايير فكل تقسيم يستند إلى معيار معين.

([1])- https: // www.djelfa.info/vbbb/showthread.p?t=94382, le 12/04/2019 à16: 09.

([2]) - نفس المرجع.

ثانيا: الإيرادات العامة

وتمثل مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها أو أملاكها الذاتية أو مصادر خارجية وذلك عن طريق القروض سواء كانت قروض داخلية أو خارجية أو عن طريق الإصدار النقدي التضخمي.

ثالثا: الموازنة العامة

هي جهاز مالي ينظم مقدما الوسائل التي تستخدم للحصول على الإيراد العام، وتحقيق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة، فالميزانية هي أداة لتوجيه الإمكانيات نحو تحقيق أهداف نابعة من نشاط الدولة ولكي تؤدي الدولة دورها في حياة المجتمع خلال الفترة القادمة والتي هي عادة سنة، يتعين عليها القيام بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بمختلف النشاطات وتقدير الإيرادات لتغطية هذه النفقات،وهي على هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العام بالنسبة للسنة المالية القادمة.

الفرع الثالث: السياسة المالية والمجال الخارجي للتوازن

إذا نظرنا إلى أهداف السياسة المالية من خلال البعد الاقتصادي فإنها إلى جانب تحقيق التوازنات الداخلية وتسعى إلى تحقيق التوازنات الخارجية فالهدف من التوازنات هو تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي الذي لا يتحقق إلا بتوازن ميزان المدفوعات بشقيه المحاسبي والاقتصادي.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

1- مفهوم ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل فيه الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ولميزان المدفوعات ثلاث أرصدة رئيسية لكل منها دلالة اقتصادية:

- رصيد الميزان التجاري يعبر عن القدرة الإنتاجية لاقتصاد ما ممثله في الصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجيات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات وبالتالي يبين درجة تنافسية صادراتها.
- رصيد العمليات الجارية وهو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والدخل والتحولات ويقيس التغير في صافي الأصول الأجنبية لاقتصاد ما.
- الرصيد الموجب يعني أن للبلد القدرة على التمويل أما الرصيد سالب يدل على احتياج التمويل.
- الرصيد الإجمالي وهو رصيد العمليات الجارية زائد رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ويعبر هذا الرصيد عن التأثيرات المطبقة على سعر الصرف[1].

2- أهمية ميزان المدفوعات:

تتجلى أهميته في أنه[2]:

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية.
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

([1]) - **حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، بتصرف.

([2])–نفس المرجع والصفحة سابقا.

ثانيا: دور السياسة المالية في معالجة اختلالميزان المدفوعات وا ٍعادة التوازن الخارجي

في حالة اختلال ميزان المدفوعات يعد مؤشر ذا خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يخص معاملات البلد الاقتصادية وتتدخل السلطات العامة لإحداث التوازن.

إن للسياسة المالية دور في معالجة الاختلالوا ٍعادة التوازن الخارجي حيث أن هدفها هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات لذلك تتبع في سياستها المالية أسلوب الاستيعاب والامتصاص.

ويركز هذا الأسلوب على دور السياسة المالية انطلاقا من تحليلات جون مينارد كينز التي وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن ويقوم هذا الأسلوب على عدة مبادئ أهمها:

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق العام عن طريق السياسة المالية.
- تأخذ معادلة الدخل في اقتصاد مفتوح الشكل التالي: $Y = C + I + X - M$
- يهتم الأسلوب بسوق السلع ويهمل سوق النقود ورأس المال فهو يهتم بالميزان التجاري والذي يعبر عن الأداة المؤثرة في ميزان المدفوعات.
- الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، ففي حالة فائض في ميزان المدفوعات جراء تزايد صادراته سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان ويحدث العكس في حالة عجز في الميزان[1].

ويتم التعامل مع الاختلال في ميزان المدفوعات وفق هذا الأسلوب حسب حالات العجز التي تميز الميزان كالتالي[2]:

([1]) - **علوان الضاوي، إنعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر، للفترة** 1990 - 2010، العدد 06، مجلة الباحث الاقتصادي جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016، ص ص 240، 241.

([2]) - نفس المرجع، ص 241.

- في حالة العجز أي الدخل أقل من الطلب الداخلي(Y<A) وهنا يكون الطلب الخارجي أقل من الصفر.

حيث:

B: يمثل الطلب الخارجي$=X-M$

A: يمثل الطلب الداخلي (الإستيعاب) ويمثل الاستهلاك الخاص والحكومي + الاستثمار أي A=C+I

Y: يمثل معادلة الدخل $Y=C+I+X-M$

حيث:

- $Y=C+I+X-M$ .....(1)
- A=C+I.....(2)
- B= $X-M$.....(3)

من المعادلات: (1)، (2)، (3) نجد:

وبالتالي:

- Y=A+B.....(4)
- B=Y-A.....(5)

لما يكون الدخل أقل من الطلب الداخلي تكون إشارة الطلب الخارجي سالبة أي عجز في ميزان المدفوعات ولمواجهة أو تصحيح هذا الوضع تتدخل الدولة عن طريق سياسة مالية تستهدف التأثير على أحد المتغيرين إما الدخل Y أو الطلب الداخلي A.

- فلزيادة الدخل عليها إتباع سياسة مالية توسعية والتي تمكن من زيارة الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم زيادة في الدخل.
- العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية انكماشية والتي تؤثر على الاستهلاك والاستثمار كأن تقوم برفع الضرائب أو الرسوم.

في حالة الفائض هنا يكون الدخل أكبر من الطلب **Y>A و B>0.**

وفي هذه الحالة يمكن التصرف كذلك من خلال المتغيرين السابقين:

- إتباع سياسة تقييدية للتأثير على الدخل الوطني من خلال تخفيض مستويات الإنتاج مما يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وبالتالي ينخفض مستوى الدخل.
- إتباع سياسة توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي وذلك بتشجيع الأفراد على الاستهلاك والاستثمار.

الفرع الرابع: السياسة المالية وسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المحددات الهامة للتجارة الخارجية.

أولا:مفهوم سعر الصرف وأنواعه

1- مفهوم سعر الصرف:

"يعرف سعر الصرف عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة آخر"[1].

وتوجد أربع صيغ لسعر الصرف وهي:

•سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة بلد ما التي يمكن تبادلها مع عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات ويتم تحديده طبقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة معينة كما قد يتغير طلبه وعرضه بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار[2] .

•سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو مقياس للقدرة على المنافسة ويعتمد عليه المتعاملين الاقتصاديين في

([1]) - **أسامة محمد الفولي ومجدى شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ، القاهرة، مصر، 1997، ص 292.

([2]) - **أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 124.

اتخاذ قراراتهم[1].

•سعر الصرف الفعلي:

هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات وبهذا يتحدد سعر الصرف الفعال بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطي لكل عملة أجنبية[2].

•سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر سلمي لأنه عبار ة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة آثار تغيرات الأسعار النسبية [3].

2- أنواع سعر الصرف:

يوجد سعر الصرف الفوري وسعر الصرف لأجل وهما كالآتي:

•سعر الصرف الفوري:

هو ذلك السعر الذي يخص التعامل بالصرف الأجنبي بمبادلة العملات أو تسليمها فورا وكأقصى تقدير يومين من تاريخ الإنفاق على العملية مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها.

•سعر الصرف الآجل:

يقصد بسعر الصرف الآجل ذلك السعر الذي يخص التعامل بالصرف عندما يتم مبادلة العملات أو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف الأجل السائد لحظة إبرام العقد ويكون

([1]) - **عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003، ص 104.

([2]) - **محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 76.

([3]) - **عبد المجيد قدي**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

تنفيذ العملية كأقل تقدير بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

سعر الصرف لآجل= سعر الصرف الفوري + ثمن التأجيل.

ثانيا: محددات سعر الصرف

ونجد عدة عوامل تتحكم في تحديد سعر الصرف وأهمها[1] :

- وضعية ميزان المدفوعات ففي حالة عجز في ميزان المدفوعات فذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية السائدة لسد العجز.
- في حين ينخفض طلب الأجانب على عملته المحلية ما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد والعكس بالعكس.
- معدلات التضخم تؤثر على سعر الصرف ففي حالة ارتفاعه في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها.
- وكذلك سعر الفائدة في حالة ارتفاعه في بلد ما مقارنة ببقية الدول يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.
- كما أن للموازنة العامة دورا في التأثير على سعر الصرف فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي سوف يترتب عن ذلك الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.
- زيادة درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي مثل حدوث تخفيض دائم في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى انخفاض السعر المحلي للواردات وبالتالي انخفاض سعر السلع القابلة للتجارة مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

([1]) - **سامية منصوري، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة 1975 - 2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص التقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص ص 15، 16.

ثالثا: أنظمة سعر الصرف

يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى[1] :

1- نظام سعر الصرف الثابت:

وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد بالرغم من كون عملية التثبيت جد مقيدة، وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة على السعر الرسمي للمحدد، فيحدث تخفيض لصرف العملة المحلية، لذا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياجات الدولة من العملات الأجنبية إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا وليس على مستوى السوق.

2- نظام سعر صرف عائم:

هنا يتحدد مباشرة صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأموال المالية الأجنبية والعكس صحيح.

3- نظام سعر وسيط:

هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر حيث يتم فيه تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضاوارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين.

رابعا: أثر السياسة المالية على سعر الصرف

ولفهم ذلك لابد من دراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ويتم ذلك من خلال ما يعرف بفرضية العجز التوأم- العجز المزدوج- وفهم العلاقة التفاعلية بين أدوات السياسة المالية وسياسة الصرف الأجنبي لعلاج ظاهرة العجز المزدوج.

([1]) - **قاسم محمد فؤاد وكبداني سيدي أحمد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول « MENA » بإستعمال معطيات** PaneL **وتقنية الإنحدار الذاتي « VAR »**، العدد 03، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، 2013، ص ص 113 - 116.

1- العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري:

هناك عدة تفاسير لظاهرة العجز المزدوج وهذا حسب توجه المدارس الاقتصادية، فمنهم من يؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي ومنهم من يرى عكس ذلك أي العجز الخارجي هو المؤثر في العجز المالي.

وحسب التحليل الكينزي لتفسير العلاقة بين العجزين فقد بين أن هناك علاقة مباشرة بينهما ويحدد هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وأن جزء من التأثير النهائي لعجز الموازنة يعتمد على الطريقة التي يتم من خلالها تمويل العجز،ففي حالة عدم قدرة الضرائب على تمويل إيرادات الدولة يتم اللجوء إلى مصادر أخرى منها الإصدار النقدي الجديد، الاقتراض المحلي الاقتراض الخارجي ولكل منها آثارها الاقتصادية.

إن أكثر هذه المصادر تأثير على سعر الصرف هو الاقتراض الخارجي ويمكن تبيان أثر هذا العجز انطلاقا من نموذج **مندل -فلمينج.**

ووفقا لهذا النموذج فإن تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع من طرف الدولة[1] .

2- أثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة:

يقوم البنك المركزي بتثبيت سعر الصرف عند مستوى معين على أن لا يتم الهبوط عنه عندما يقوم البنك المركزي بعمليتي البيع والشراء للعملة ويمكن شرح ذلك من خلال مايلي[2]:

في حالة الاقتراض من الخارج لغرض تمويل العجز فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي بدوره لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن تم تحسين حساب رأس المال للبلد هذا من ناحية الاقتراض أما عند قيام الدولة بإنفاق مبلغ القرض فإن هذا يعني أن السياسة المالية التوسعية المنعكسة في عجز الموازنة الحكومية الكبير قد وسعت الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في

(1) - **علوان الضاوي**، مرجع سبق ذكره، ص 241.

(2) - نفس المرجع، ص 242.

الداخل فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، فإذا كانت هذه الموارد المطلوبة متوفرة محليا فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي.

بينما في حال عدم توفر بعض هذه الموارد محليا فإن ذلك سيؤدي إلى تزايد الاستيراد وبالتالي يكون له أثر سلبي على ميزان الحساب الجاري، كما أن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير سلبا على المقدرة التنافسية من خلال انعكاسه على أسعار الصرف للبلد في الأسواق العالمية ومن ثم تدهور ميزان الحساب الجاري.

ويوضح الشكل البياني الموالي أثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة على الحساب الجاري في اقتصاد مفتوح يعتمد على أسعار الصرف الثابتة وفقا لنموذج **مندل- فليمنج** إذ يوضح المنحنى LM التوازن في سوق النقد كما يعبر عن التوليفات من أسعار الفائدة والناتج في سوق النقد ومنحنى IS يمثل توازن سوق السلع والخدمات والذي يعبر عن التوليفات المختلفة كذلك من سعر الفائدة والناتج في حين يوضح منحنى BP توازن ميزان المدفوعات عند أسعار الفائدة والناتج ويعتمد ميل المنحنى على حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اعتمادا على الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، وكلما زادت حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اعتماد على الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية وكلما زاد حرية رؤوس الأمو ال الأجنبية كلما كان منحنى BP أكثر انبساطا، وفي حالة الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية يكون ذات المنحنى أفقيا.

الشكل رقم (06): أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف الثابتة

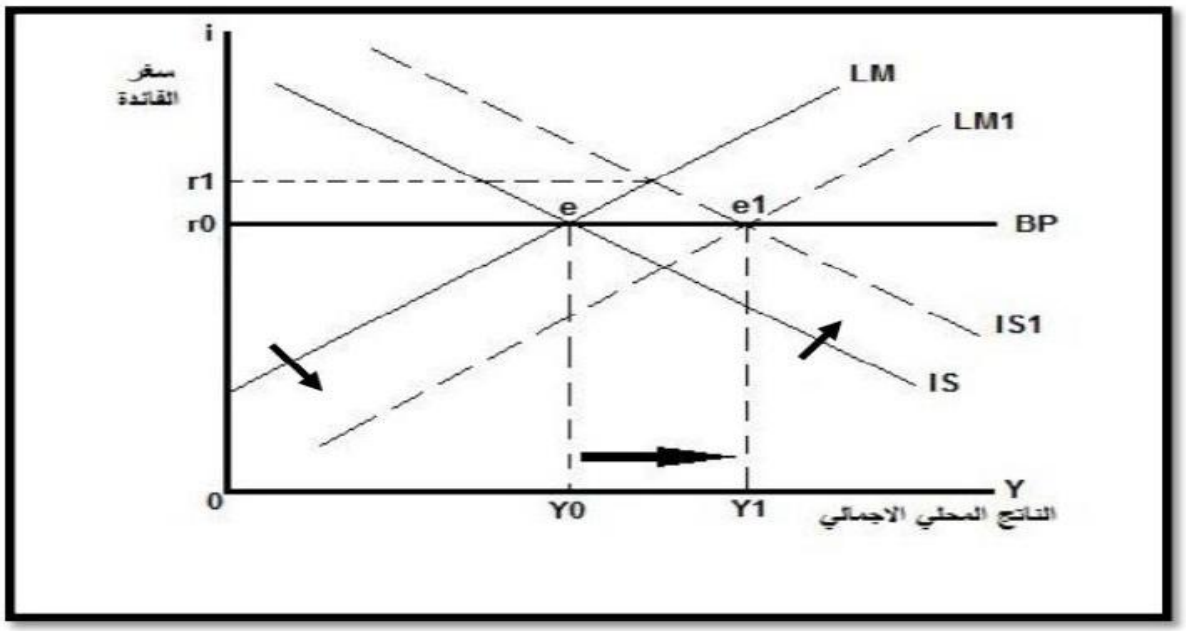

المصدر: نفس المرجع والصفحة سابقا.

من الشكل أعلاه نجد أن:

تقاطع المنحنيات (IS-LM-BP) عند النقطة (e) يحدد التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الكلي المفتوح، حيث تمثل النقطة e نقطة التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد وميزان المدفوعات، وبافتراض أن الاقتصاد في البداية يحقق التوازن عند مستوى الناتج y_0 وسعر الفائدةr_0 وفي حالة زيادة النفقات العامة وما ينجم عنها من عجز في الموازنة فإن المنحنى IS سوق ينتقل نحو اليمين إلى IS_1محققا معدل توازني جديد للناتج وسعر الفائدة (r_1,y_1) على التوالي، وأن ارتفاع سعر الفائدة إلى r_1 يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيزداد سعر صرف العملة المحلية.

ولإعادة سعر العملة الوطنية إلى المستوى المرغوب يتجه البنك المركزي إلى شراء العملة الأجنبية ضخ المزيد من العملة الوطنية وهذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة عرض النقد حتى ينتقل منحنى LMباتجاه اليمين إلى LM_1 وعند تقاطعه مع المنحنى IS_1تتحدد نقطة التوازنe_1 عند مستوى سعر الفائدة الأصلي r_0.

ومن خلال ذلك يمكن القول أنه في حالة ثبات أسعار الصرف لا توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، أي أن السياسة المالية التوسعية قد رافقتها سياسة نقدية مرنة وبالتالي لن يكون لها أثر صافي على أسعار الصرف أو سعر الفائدة.

3-أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة:

ونجد في سبيل تفسير العلاقة تغير قيمة العملة وما يؤثر على الحساب الجاري منهجان وهما الريكاردي والذي ينفي وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة لأنه يرجع سبب عجز الموازنة إلى تقليص حجم الضرائب وهذا ما يخلق آثارا مؤقتة لابد أن تتلاشى بعودة الضرائب إلى مستواها الأصلي.

أما المنهج الكينزي فقد وضح وجهة العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين إذ اعتبر الحساب الجاري متغير داخلي في حين عجز الموازنة متغير خارجي حيث أن عجز الموازنة يأتي نتيجة لتزايد النفقات العمومية مما سيخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة وبارتفاعها في ظل معدلات صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فتصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات فيشكل عجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات مما يزيد في عجز الحساب الجاري، وبالتالي يتوافق عجز الموازنة مع عجز الحساب الجاري وهذا ما تؤكده الأفكار الكينزية، لذلك يمكن القول أن السياسة المالية تعمل بصورة أكثر تعقيدا في حالة تعويم سعر الصرف إذ تؤثر بأسعار الصرف في كلا الاتجاهين اعتمادا على سرعة وحجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وعلى قوة وأثر التوسع في الطلب الكلي[1].

ونميز بين حالتين:

- **في حالة استجابة حركة رؤوس الأموال الأجنبية:**

ويمكن توضيح آثار التوسع المالي في حالة مرونة سعر الصرف باستخدام نموذج مندل- فليمينج من

(1) - نفس المرجع، ص 243.

خلال التمثيل البياني لكل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق الصرف الأجنبي FE الذي يميز بين حالتين ممكنتين من حيث اتجاه ميزان الحساب الجاري نحو الفائض أو العجز[1].

وفي الشكل الموالي نلاحظ حالة الاتجاه نحو الفائض بسبب التأثير الكبير لتدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل.

الشكل رقم (07): عجز الميزانية العامة في حالة سعر الصرف المرن مع استجابة تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

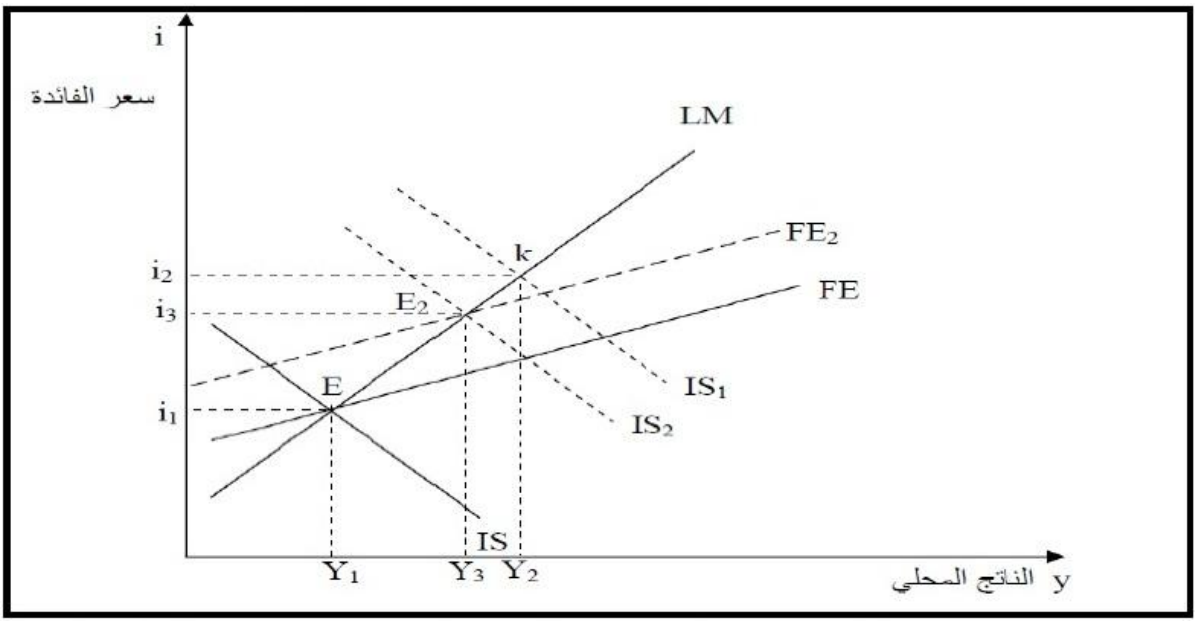

المصدر: نفس المرجع، ص 244.

إن الفائض في ميزان المدفوعات موضح بالتقاطع $LM\text{-}IS_1$ إلى يسار الوضع الابتدائي لمنحنىFE، وذلك مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف، إلا أن ارتفاع سعر الصرف جزء من الآلية التي تولد عجز الحساب الجاري، فهو يقلل الربحية في صناعات سلع التبادل ويساعد في تحويل الموارد إلى السلع اللاتبادلية، لذا فإن صناعة الصادرات FEو IS_1 نحو اليسار ويتقاطع مع منحنى LM عند النقطة E_2 فيتراجع الناتج المحلي من Y_2 إلى Y_3و ذلك بفعل أثر التزاحم الدولي الذي يقلل الدفع التوسعي للتغيرات المالية

- **أما في حالة عدم استجابة رؤوس الأموال الأجنبية:**

(1) - نفس المرجع، ص 243.

سنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): عجز الميزانية العامة في حالة سعر الصرف المرن مع عدم استجابة تدفقات رؤوس الأموال الدولية

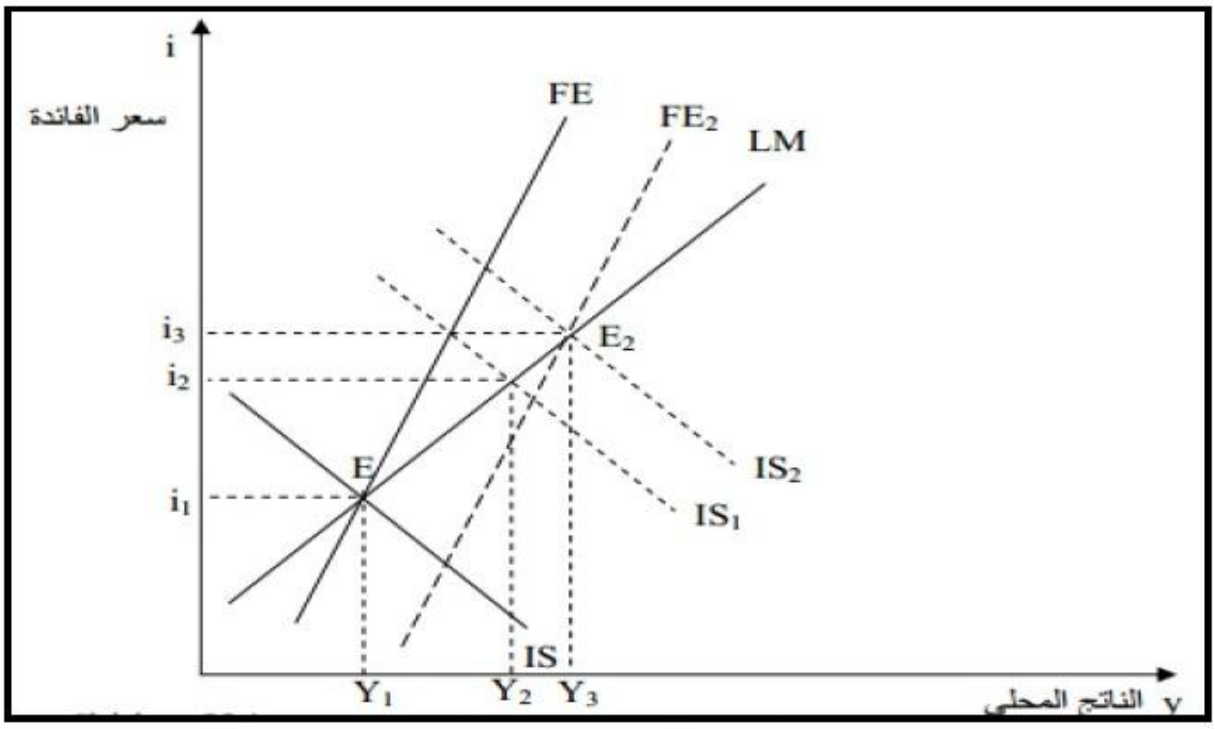

المصدر: نفس المرجع، ص 245.

حيث يوضح حالة الاتجاه نحو العجز بسبب الأثر الكبير للطلب الكلي عندما تكون الاستجابة قليلة لتدفقات رأس المال الدولي فيتقاطع المنحنيان IS_1-LM إلى يمين منحنى FE ونتيجة لذلك العجز في ميزان المدفوعات تنخفض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تحسين وضع الحساب الجاري حتى يصل الاقتصاد إلى وضع التوازن الجديد في الأجل الطويل ليتوسع الناتج المحلي مرة أخرى من Y_2 إلى Y_3 وذلك بعد أن ينتقل كل من منحنى IS_1 و FEنحو اليمين ليتقاطعا مع المنحنى LM عند النقطة E_2.

ومما سبق نستنتج أنه في حالة سعر الصرف المرن تمويل العجز المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية في الفترة القصيرة ومن جهة أخرى فإن العجز المالي سيعمل على ارتفاع مستوى الطلب الكلي والناتج المحلي ليتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار[1].

([1]) - نفس المرجع، ص 245.

وهذه التغيرات الاقتصادية على عجز الحساب الجاري وانخفاض سعر صرف العملية المحلية في الأجل الطويل.

يمكن القول أن تمويل العجز المالي بسبب عدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات في اقتصاد صغير مفتوح يؤثر على سعر الصرف أو معدل الفائدة أو كلاهما اعتماد على حركة رؤوس الأموال الدولية وعلى نظام سعر الصرف[1].

خامسا: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية

يعتبر سعر الصرف أحد المحددات الرئيسية لتدفقات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات في الدولة.

ونظرا لأهميته فقد ظهرت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو ارتفاع في قيمة العملة.

1- أثر سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي بتلاقي قوة العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) ويعكس لنا قوة سوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه

(1) - نفس المرجع، ص ص244، 245.

التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليه، ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة صادراتها داخليا وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- يسبب ارتفاع الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها على بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تحقيق قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون عادي شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

وللتوضيح نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض القيمة المحلية (الدينار الجزائري)، فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 9000.000 دج في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000دج ستنخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو إلى 100 دج مقابل 1 أورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض الأسعار المحلية.

كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عند تلاقي رغبات المصدرين والمستوردين الأجانب.

إن التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة) من الصرف الأجنبي يعتمد على درجة مرونتها (التغبير النسبي) في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدول محل الدراسة أكثر مرونة[1].

2- **أثر سعر الصرف على الواردات**:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير حجم الواردات وبالتأكيد سوف يتقلص ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة منه وبالتالي فإن الصرف الأجنبي بالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع وبتخفيض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي وعليه فالتأثير التخفيض على الاستيراد هل يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية وهذا الأمر ليس بالهين حتى وا ٍن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

([1]) - **الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 - 2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص التقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016، ص ص 14 - 16.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري، يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام. ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (طلب على الواردات).

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري، ويبقى هذا الافتراض صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف[1] .

المطلب الرابع: تأثر الميزان التجاري بالصادرات والواردات

سوف نستعرض في هذا المطلب مفهوم الميزان التجاري وأقسامه بالإضافة إلى العجز والفائض فيه من خلال استعراض كيفية تأثره بالصادرات والواردات.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

أولا: تعريف الميزان التجاري

يمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما المدفوعات وارداتها، وهو يشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، ويمكن أن يكون موجبا أو سالبا فإذا كان رصيده إيجابي فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من واردات البلد أما إدا كان رصيده سلبي فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها (العجز التجاري)[2].

([1]) - نفس المرجع، ص ص 16، 17.

([2]) - **زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجيةعلى الميزان التجار ي، دراسة حالة، الجزائر** (1980 - 2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 41.

ثانيا: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما [1]:

1- **الميزان التجاري السلعي:**

ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات ويعتبر من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية

2- **الميزان التجاري الخدمي:**

ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول.

الفرع الثاني: العجز والفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، وتعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فهي تصدر أكثر مما تستورد مما يعني حجم الإنتاج سيكون عاليا وأن بضاعتها المنافسة سعرهاموجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فهناك فترات نمو معين يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى، فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي على كل من العملة ومؤشرات الأسهم، الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلية للبلد أكثر من لتدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء

([1]) - **نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة**(2005 - 2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 25.

السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد، مما يزيد الطلب عليها ويرتفع سعر العملة ولكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف تصل إلى حد تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد، مما يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يدخل للدولة فإن كان العجز مستمرا ومرتفعا، فهذا يذل على احتمال لانخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد.

وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري فقيمة العملة في العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم ويكون تأثير الفائض إيجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا، لكن في حالة كان الاقتصاد فيه عجز فهذا لا يعني بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن وارتفاع الفائض في الميزان التجاري مما يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة، وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها[1] .

([1])–**زبير طيوح**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

المبحث الثاني: العوامل الأخرى المؤثرة على التجارة الخارجية

إلى جانب العوامل المذكورة سابقا المؤثرة على التجارة الخارجية هناك عدة عوامل أخرى نذكر منها:

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تتزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبشكل كبير على الساحة الدولية خاصة في السنوات الأخيرة إذ أصبحت من أهم مصادر التمويل فهو أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونمو ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرز له حق الإدارة"[1].

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها[2]:

1- **المشروع المشترك أو الشراكة:**

وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفين أو شخصيتين معنويتين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.

2- **الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:**

فيه تحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بإحدى

([1]) - **حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية**، الدار الجامعية، دون طبعه، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 658.

([2]) - **عبد الكريم هاجر وكمال قاسمي، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، العدد 16، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص 208.

الطرق التالية، بناء مشروع جديد تماما أو شراء مشروع قائم بالفعل أو شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل.

3- **الاستثمار في المناطق الحرة:**

الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالمناطق الحرة وتقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الجمركية.

4- **الاندماج والاستحواذ:**

يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى.

5- **مشروعات أو عمليات التجميع:**

أي إنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم.

6- **التحالف الاستراتيجي:**

قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ويقصد بها مجموعة من العوامل التي تساهم في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي وتتمثل هذه المحددات فيما يلي[1]:

أولا: الاستقرار السياسي

ويعد من أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي فوجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان يدفع المستثمرين للتوطن فمن غير المعقول الاستثمار في دولة تتميز

(1) - **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

بالاضطرابات.

ثانيا: حجم السوق واحتمالات نموه

كلما كان حجم السوق كبيرا كلما حفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك احتمالات نموه.

ثالثا: مدى استقرار الاقتصاد الكلي

تعتمد عملية جذب الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي فالبيئة الاقتصادية التي تتسم بالمرونة والوضوح وتتكيف مع التغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني والعالمي تسهم بشكل كبير في استقطابه.

رابعا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

إن وجود إطار تشريعي موحد يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالوضوح، الثبات، الشفافية وخلوه من الغموض يعد أهم العوامل لاجتذابه.

خامسا: مستوى كفاءة البيئة الأساسية

والتي تنعكس على مستويات أسعار خدمات النقل والتوزيع التي تحدد بدورها مستوى تكاليف الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

سادسا: مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي

يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وكذلك توافر عمالة مؤهلة ومدربة فنيا من العوامل المحددة لاتخاذ القرار للاستثمار في دولة معينة.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية متشابكان تشابكا يتعذر حله سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

حيث يرى البعض إلا أن العلاقة تكاملية ويرى آخرون أن الاستثمار الأجنبي بديلا للتجارة.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة

إذا كانت التجارة تعمل على توزيع الإنتاج بين الدول من خلال التخصص في إنتاج ما تتمتع فيه كل دولة من ميزة نسبية والقيام بمبادلته فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على توزيع الوحدات الإنتاجية بشكل مباشر، حيث ينتقل رأس المال من دولة لأخرى حتى يتم الإنتاج فيها لذلك فإن الدولة إما أن تصدر الإنتاج أو تصدر رأس المال أي أن تقوم بإحلال صادراتها ومثل ذلك بالنسبة لمستورداتها[1] .

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر كمكمل للتجارة

ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول في أغلب الأحيان عن طريق المؤسسات متعددة الجنسيات والتي عادة تنقل الإدارة والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى رأس المال وتعمل هذه العناصر على الإنتاج في الدولة المضيفة مما يعزز من النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويقود هذا النمو إلى زيادة في حجم الصادرات الوطنية للدولة المضيفة.

أما فيما يخص بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على المستوردات بطريقة مباشرة عن طريق ما يتطلبه من مدخلات وسلع رأسمالية قد لا تتوفر في البلد المضيف، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على النمو الذي يقود إلى زيادة متوسط دخل الفرد، الأمر الذي يقود تبعا إلى زيادة الطلب على السلع المحلية المستوردة كما قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات سلبا إذا ما عمل على إنتاج سلع محلية تحل بدلا من السلع المستوردة، على أن الإحصائيات تشير إلى أن أثر النمو على التجارة أقوى من أثر الإحلال وقد أفاد تقرير المنظمة العالمية للتجارة **OMC** الصادر سنة 1996 بأن تجارة الدولة الأم والدولة المضيفة تتأثر بعدة عوامل نتيجة الاستثمار الأجنبي وذلك على النحو التالي[2]:

1 - بالنسبة للدولة الأم:

قبل عملية التحرر وعند مستوى معين من الصادرات في السوق الخارجي، وبنفس الأنشطة

([1]) - نفس المرجع، ص 78.

([2]) - نفس المرجع، ص ص79، 80.

الإنتاجية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا لصادرات الدولة الأم، مما يخفض من صادراتها على الرغم من ارتفاع صادراتها من السلع الوسيطة والمواد الخام الضرورية لعملية الإنتاج لكن هذه الزيادة غير كافية لمنع انخفاض الصادرات (على افتراض عدم تغير حجم الإنتاج)، وعليه فإن مبرر الاستثمار الأجنبي المباشر فهو تحسن تنافسية الشركة بالقياس إلى الصناعة في الداخل والخارج والحافز للاستثمار في الخارج هو الاستفادة من العمالة الرخيصة والمواد الأولية وانخفاض تكاليف النقل من خلال الاقتراب من المستهلكين لتحسين الوضع التنافسي مما يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات مما يزيد الطلب على المواد الوسيطة من الدولة الأم، والذي يزيد صادراتها منها، على أن بعض الاقتصاديين يرون العكس أي أن الاستثمارالأجنبي المباشر لا يحل محل صادرات الدولة وا إنما يعمل على تنشيطها وهذه لعدة أسباب من أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الشركات من إيجاد قاعدة توزيعية أوسع ومن ثم يعمل على توسيع نطاق المنتجات التي تباع في الأسواق الأجنبية، ومن ثم فإن مبيعات الشركة تتمثل في مزيج من الصادرات والمنتجات التي تصنع محليا.

أما بالنسبة للمستوردات فإن جزء أو ربما كل المدخلات التي كانت تستورد قبل الاستثمار الأجنبي المباشر التي تستخدم في الإنتاج الذي انتقل للخارج لن تستورد في الوطن الأم بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن استيراد الدولة الأم من المنتج النهائي سوف يزداد لذلك ولأسباب أخرى ليس هناك سبب لتوقع العلاقة بين الاستثمار المباشر والمستوردات للدولة الأم.

2- بالنسبة للدولة المضيفة:

بالنسبة للدولة المضيفة وفيما يتعلق بالصادرات فقد أشارت الدراسات إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الدولة المضيفة مكملة بسبب الآثار الديناميكية المصاحبة له وقد بينت دراسة للبنك الدولي أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان 45% في عام 1992 كما أوضح تومسن(**Thmesen,1999**) أن تزايد الصادرات التايلاندية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30.5% إلى 39.7% في ثلاث سنوات يرجع إلى الدور الذي تقوم به الشركات العابرة للقارات وتتمثل هذه الصادرات أساسا في الأجهزة الإلكترونية وأصبحت تايلاند بذلك تاسع دولة في

تصدير أجهزة الكومبيوتر خلال التسعينات من القرن العشرين، أما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات الدولة المضيفة موجبة ولكنها أيضا ضعيفة.

وقد يرى البعض ومع إزالة كل العقبات التجارية تحت إطار منظمة التجارة العالمية في ظل نظام عالمي للتجارة الحرة أنه لا داعي للاستثمار بالخارج طالما أنه بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم والتصدير دون عقبات إلى الدولة التي اعتادت القيامبالاستثمار فيها، إلا أن الدراسات التطبيقية أثبتت أنه ومع تحرر التجارة هناك زيادة كبيرة في حجم الاستثمار وليس العكس وتفسير ذلك أنه لن تكون العقبات التجارية العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار بالخارج.

المطلب الثاني: السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية وكغيرها من السياسة المالية ذات أهمية في مسار أي دولة لما لها من آثار على عدة متغيرات اقتصادية وخاصة على قطاع التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

أولا: تعريف السياسة النقدية وأهدافها

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

- إنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد بشكل خاص والأداء الاقتصادي بشكل عام[1].
- إنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في تركيب الموجودات التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية[2].
- مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة[3].

([1]) - **هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ، دمشق، سوريا، 2010، بتصرف.

([2]) - **صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ، القاهرة، مصر، 2005، ص 98.

([3]) - **عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف**، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 1999، ص 207.

وتسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[1]:

- تحقيق العمالة الكاملة ويحدث ذلك عندما تصبح نسبة البطالة في دولة ما تساوي صفر وتعد من أهم أهداف السياسة النقدية.
- تحقيق استقرار مستوى الأسعار لأن عدم استقرار الأسعار يؤدي إلى سيادة حالة من عدم اليقين وعدم استقرار الاقتصاد.
- تحقيق النمو الاقتصادي السريع فهو العملية التي يزيد من خلالها الدخل الفعلي للفرد في الدولة على مدار فترة طويلة من الزمن.

ثانيا: أنواع السياسة النقدية

هناك ثلاث أنواع للسياسة النقدية وهما السياسة النقدية التوسعية، السياسة الانكماشية والسياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط [2].

1- السياسة النقدية التوسعية:

وهي السياسة التي يتم إتباعها من قبل البنك المركزي في حالة الانكماش والركود الاقتصادي تتلخص خطوات البنك المركزي المتبعة في هذه السياسة بقيامه بزيادة عرض النقود وذلك عن طريق تشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع أكبر من الكمية المعروضة من السلع، هذا يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتب عنه زيادة الإنتاج وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد.

2- السياسة النقدية الانكماشية:

وهي السياسة التي يتبعها البنك المركزي في حالة التضخم حيث تستوجب منه تقليص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لذلك فهو يلجأ إلى رفع معد الفائدة بهدف تقييد الائتمان وبالتالي كبح التضخم.

3-السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط:

هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج وعلى أثر هذه الخصائص فإن البنك المركزي يقوم

([1]) - **حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ**، دار الكندي اربد، ، الأردن، 2003، ص ص 143 - 146.

([2]) - **عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والبنوك**، الأكاديمية للنشر المفرق، ، الأردن، 1999، ص ص82 - 84.

بزيادة وسائل الدفع عبد بداية الزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل من حجمها عند بيع المحصول من خلال ذلك يحصر آثار التضخم.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

هي الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق الأهداف السابقة، وتنقسم إلى نوعين هما الأدوات الكمية وهي أدوات غير مباشرة تستخدم للتحكم في كمية الأموال المتداولة وحجم الائتمان المصرفي، في حين الأدوات الكيفية فتهدف إلى تخصيص الائتمان واستخدامه بين مختلف الأنشطة القطاعية والفرعية على حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية[1] .

الفرع الثالث: آثار السياسة النقدية على التجارة الخارجية

بالنظر إلى أهمية السياسة النقدية والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف المذكورة سابقا نتطرق إلى آثارها على التجارة الخارجية.

أولا: سعر الفائدة

يلعب سعر الفائدة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية لماله من آثار هامة على جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت حقيقية أو مالية كما يعتبر من أدوات السياسة النقدية.

1- **مفهوم سعر الفائدة:**

تطور مفهوم سعر الفائدة في النظريات النقدية بشكل مترافق مع تطور النظم الاقتصادية والتغيرات الدولية المتعاقبة

- **تعريف سعر الفائدة:**

يعرف سعر الفائدة بأنه السعر الذي يدفعه المقترضون لقاء استخدامهم الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يطلق عليه (سعر الائتمان)، ولكنه يختلف عن أسعار السلع والخدمات بأنه ليس سعرا مطلقا

(1) - **رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 109 – 113.

وا ٍنما هو سعر نسبي بين التكلفة النقدية للقرض والمبلغ المقترض ويعبر عنها عادة بنسبة مئوية لفترة سنة واحدة.

وعند الحديث عن سعر الفائدة يجب أن يميز بين سعر الفائدة الاسمي وهو السعر المتعارف عليه في المصارف وسائر المؤسسات المالية الأخرى، أما سعر الفائدة الحقيقي فهو سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه التضخم[1] .

- **العوامل المحددة لسعر الفائدة:**

تتحدد أسعار الفائدة بناء على قوى العرض والطلب فإذا ارتفعت معدلات الطلب على ما هو معروض سوف يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي الوقت ذاته سيعمل على تخفيض معدلات الاقتراض في الدائرة الاقتصادية تتأثر أسعار الفائدة بحجم ارتفاعه أو انخفاضها داخل أسواق المال المختلفة حيث تترابط الأسواق المالية نتيجة لحركة الأموال داخل هذه الأسواق، فالسوق المالي الذي تتسم أسعار فائدته بالارتفاع تجذب رؤوس أموال إليها بحثا عن ربحية أعلى فيزداد المعروض من هذه الأموال وهذا بدوره يقود إلى تخفيض السعر أي سعر الفائدة مستجيبا لقوى العرض والطلب وفي الوقت ذاته تطرد الأسواق ذات الفائدة المنخفضة رؤوس الأموال مما يترتب عليه تناقص في المعروض منها وهذا عامل في ارتفاع سعر الفائدة، كذلك يترتب على إزهار الحالة الاقتصادية ارتفاع في أسعار الفائدة حيث تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع في كل فترة التي تحتاج فيها المؤسسات الاقتصادية إلى تمويل كاستجابة لزيادة الإنتاج التي يتطلبه حالة الانتعاش الاقتصادي فيزداد الطلب على رؤوس الأموال مما يعمل على رفع السعر[2].

2- **سعر الفائدة كمحدد:**

يعتبر سعر الفائدة ذات أهمية بالغة نظرا لعلاقة بالمتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، العمالة والتضخم، سعر الصرف، وعلى حجم المبادلات التجارية سواء بطريقة مباشرة عن طريق التأثير على إجمالي الطلب المحلي أو بصورة غير مباشرة عن طريق التأثير على مستوى سعر صرف العملة المحلية

([1]) - **لخضر بن فليس، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2011 دراسة تحليلية قياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص التقنيات الكمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص 03.

([2]) - https: //arwikipedia.org, le 01/04/2019 à 18: 05

وتكون آثارها كما يلي[1] :

فبالنسبة للأثر الأول والوارد في وصفات العلاج التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية تلعب السياسة النقدية باستخدام الفائدة باعتبارها أداة رئيسية دورا هاما في تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي، مثلا عند زيادة عرض النقود عن الطلب عليها يلجأ أفراد المجتمع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ولما كانت بعض الدول خاصة النامية منها تتسم بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق نطاق سوق المال، فإن الأفراد يتجهون إلى شراء السلع المعدة للتصدير مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وفي مقابل ذلك فإن السياسة النقدية تستطيع أن تلعب دورا هاما في معالجة هذه الاختلالات في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يستطيع البنك المركزي أن يتدخل برفع سعر إعادة الخصم فتلجأ البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليص حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات وهو الأمر الذي سوف يقود إلى انخفاض الأسعار الداخلية، وهذا الانخفاض في الأسعار سوف يؤدي إلى تشجيع الصادرات مما يقلل من إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية وتقليل الواردات.

أما الأثر الثاني غير المباشر المرتبط بدور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين لسعر الصرف فيعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة التي تشغل بال الكثير من الاقتصاديين الذين يبحثون خاصة في آليات السوق وفي موضوع الإصلاح الاقتصادي والجدير بالذكر أنه لا يوجد تفسير بسيط لهذه العلاقة ذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف قد تكون قوية في بعض الأحوال. وفي ظروف أخرى قد تنفرط هذه العلاقة وذلك إذا تدخلت متغيرات أخرى مؤثرة في الاقتصاد الوطني والدولي ومع ذلك يمكن إعطاء صورة بين سعر الفائدة وسعر الصرف حيث أن ارتفاع سعر الفائدة لنوع معين من العملات يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملات الأخرى ذات الفائدة المنخفضة مما يؤدي إلى خفض سعر الصرف لهذه العملة مقابل العملة التي ارتفع سعر فائدتها سواء الفعلي أو المتوقع، ومن ثم انخفاض الواردات مع زيادة في الصادرات.

([1]) - **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 73، 74.

ثانيا: الائتمان المصرفي

أصبح للبنوك دورا فعالا في إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات وذلك من خلال منح الائتمان التي تقوم بها

1- **مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه:**

- **مفهوم الائتمان المصرفي:**

هناك العديد من التعاريف للائتمان المصرفي نذكر منها:

- "الائتمان المصرفي هو تلك الثقة التي يوليها البنك لعملية في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل عائد متفق عليه"[1].
- " الائتمان المصرفي هو عبارة عن قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا"[2].

ومن خلال التعريفين السابقين للائتمان المصرفي نلاحظ أنه رغم اختلافها في التعبير والصناعة إلا أنها تتفق على أن الائتمان المصرفي عبارة عن علاقة اقتصادية تجمع بين طرفين هما: البنك المانح للائتمان والعميل الطالب للائتمان. وقد جاء الائتمان المصرفي كفاعل رئيسيا لهذا الهدف من خلال منح العملاء السيولة اللازمة لهم سواء للاستمرار بأنشطتهم أو للنمو فيها بالإضافة إلى المحافظة على الطبقة الوسطى التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

- **أنواع الائتمان المصرفي:**

ويمكن تقسيمه وفقا لشيوع عرضه في المراجع العلمية وطريقة استخدامه من قبل المصارف إلى[3] :

- **الائتمان النقدي المباشر:**

([1]) - **عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، ، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 143.

([2]) -**خالد أمين عبد الله وا إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 167.

([3]) - **إيمان أنجرو، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرف الصناعي السوري نموذجا**، مذكرة ماجستير في المحاسبة تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص ص 24 - 28.

ويعد الأكثر شيوعا وهو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ويتشكل من القروض المصرفية، الحساب الجاري، المدين وخصم الأوراق التجارية.

- **الائتمان المصرفي غير المباشر:**

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما أنه لا يمثل دينا مباشرا على العميل تجاه المصرف إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان تعهداتها إيفائها لالتزاماته المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف ويشمل الائتمان المصرفي غير المباشر بطاقات الائتمان، خطابات الضمان،الاعتماد المستندي.

- **الائتمان الدولي:**

تعتبر المصارف التجارية قلب نظام التمويل الدولي وهي تمارس دورا فريدا في تسهيل التجارة الخارجية وتدعيم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

- **الائتمان المشترك:**

ظهر هذا النوع بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من مصرف.

- **الائتمان الإيجاري:**

ويعرف بأنه تلك العملية التي يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقدة عليها ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار.

2- **أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية:**

نظرا للدور المهم للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال استيراد ما يحتاجه الأفراد من سلع وخدمات وتصدير ما تحتاجه الدول الأخرى ولدعم هذه العملية وفر الجهاز المصرفي خدمة الائتمان المصرفي للمساعدة في الاستثمار ولتحقيق النمو الاقتصادي، فالتجارة الدولية تتطلب توفر تمويل قصير الأجل من أجل تسهيل الأنشطة التجارية، فالمصدرون يحتاجون للتمويل من أجل إنتاج السلع المعدة للتصدير قبل استلام مدفوعات التصدير، لأن المشترين الأجانب يحجمون عن الدفع قبل استلامهم للسلع، ونظرا لوجود بعض العوائق لتمويل الصادرات في بعض الدول خاصة منها الدول النامية نظرا لعدم وجود نظام مالي وسوق نقذي متطورين، فالحكومات تعتمد على تحفيز الصادرات في استراتيجياتها التنموية حيث تقوم بالإشراف المباشر على تمويل التجارة أو ضمان القروض أو تقديمها، أو بطريقة غير مباشرة مثل المعلومات لمؤسسات الإقراض، أما بالنسبة للمستوردين يحتاجون للتمويل لأجل شراء السلع الأجنبية لبيعها في داخل أوطانهم ونظرا لكون انعدام التمويل الكافي للواردات أحد معوقات التجارة الخارجية، كما تؤثر الأزمات المالية سلبا على الواردات قد يؤدي إلى توقفها تماما، وقد تسبب القاعدة الإنتاجية الضعيفة لبعض الدول وعدم قدرة الناتج المحلي على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات إلى أن تصبح الواردات من السلع الأجنبية ضرورية لتلبية الطلب المحلي وتقوم البنوك التجارية بدور رئيس في تمويل الواردات.

كما تقوم الدول المصدرة دعما لصادراتها بتمويل واردات الدول المستوردة التي تعاني عجز في العملات الصعبة وتعد البرازيل من أهم الدول المتلقية لائتمان الواردات من الدول الصناعية نظرا لمديونيتها العالية، أما كوريا الشمالية منذ منتصف السبعينات وبسبب مشكلة الديون الخارجية فقد فقدت قدرتها الائتمانية مما أدى إلى صعوبة حصولها على قروض من خارج الدول الاشتراكية وبسبب ذلك لم تتمكن من الحصول على التمويل اللازم لوارداتها من الدول[1] .

المطلب الرابع: تحويلات رؤوس الأموال

تعتبر التحويلات للمهاجرين من الناحية الاقتصادية مفهوما متشابكا بسبب تنوع أشكال التحويلات والقنوات المستعملة له.

([1]) - **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفرع الأول: مفهوم التحويلات

تعرف التحويلات المالية بأنها: "تحويلات تجارية خاصة تمنح الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذي يقوموا بتحويله إلى داخل دولهم الأم بهدف مساعدة أقاربهم أو إنشاء مشاريع محلية صغيرة"[1].

كما تعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة، لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم، في دولهم الأصل، أما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في دول المهجر، فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة (في دولهم الأصل)، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات [2].

الفرع الثاني: أثر تحويلات رؤوس الأموال على التجارة الخارجية

تؤثر التحويلات على متغيرات الاقتصاد الكلي حيث تؤدي التحويلات إلى زيادة الطلب الكلي من خلال مضاعف الإنفاق وبالتالي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبما أن تأثير المضاعف من التحويلات وقدرته على رفع مستوى الإنتاج المحلي ومستوى النشاط الاقتصادي يتوقف على ما إذا كانت الزيادة في الطلب سوف تمول من الإنتاج المحلي أو من خلال زيادة الاستيراد حيث تسهم التحويلات في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد ويطلق عليه عملية استيراد بدون تحويل عمله، وتلعب التحويلات دورا في تدعيم قطاع الصادرات من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لتوسيع طاقة هذا القطاع[3].

ومن الجانب الآخر تلعب التحويلات دورا رئيسيا في التخفيف من التقلبات التي تصيب الصادرات، أي التخفيف من حدة الآثار السلبية للصدمات الخارجية كأزمات الطاقة والأزمات المالية، فضلا عن

(1) - https//ara.yekiti - media.org, le 03/04/2019 à 19: 17..
(2) -https: //www.amf.org.ae, le 03/04/2019 à 19: 34 .
(3) - stv4eulc.edu.egleulv5/libraries/thesis/browsethesispâges.aspx ?fn=publicDrawthesis&bibls= 12345653 ,le03/04/2019 à 20: 06 .

كونها تمكن من تحقيق الاستقرار في مستوى معيشة المستفيدين وتحسين توزيع الدخل ومن ثم فالاعتماد عليها بشكل كبير كما في عديد البلدان يعد أحد أعراض العلة الهولندية التي سيترتب عليها انخفاض في حجم الصادرات في وقت لاحق بسبب ارتفاع تكلفتها، وهو الرأي الذي يدعمه تقرير البنك الدولي حول أمريكا اللاتينية، حيث اعتبر تحويلات العمال إلى هذه الدول تدفقات لرؤوس أموال من شأنها أن تنتج ما يعرف بالعلة الهولندية. والواقع ليس هناك إجماع بين الاقتصاديين حول الأثر الصافي للتحويلات فهي من جهة يمكن اعتبارها إضافة يتم حقنها في الاقتصاد، لكن ومن جهة أخرى فهي من أهم مصادر تمويل الواردات وبالتالي تعتبر عاملا مساعدا على التسرب وعلى هذا يرى العديد من الاقتصاديين أن أثر تحويلات رؤوس الأموال في الاقتصاد لا يجب أن تنحصر في كونها أداة هامة لتمويل الواردات، بل يجب أن ينظر إليها على أساس أنها أداة هامة للعملية التنموية [1].

وينتقدها آخرون بأن تدفقات التحويلات الكبيرة والمستدامة قد تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة وما لذلك من عواقب ضارة على الصادرات [2].

([1])–**صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

([2])https: //www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009H2/pdfratha.pdf,le 03/04/2019 à 18: 45. -

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى محددات التجارة الخارجية من خلال مختلف العوامل المؤثرة فيها، انطلاقا من الدور الكبير للعرض الكلي والطلب الكلي في تحديد حجم المبادلات التجارية، حيث يعالج نموذج العرض والطلب معا وكيفية تحديد السعر والدخل في الاقتصاد، وقد حاولنا إبراز حدود العلاقة بين الدخل الوطني، الميزان التجاري والتجارة الخارجية إذ هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو فزيادة الصادرات من شأنه تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل والأجور وبالتالي تعظيم فرص النمو ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، أما الميزان التجاري فهو مؤشر على مدى صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية لكنه أحيانا غير كاف لذلك، وبإمكان الحكومات من خلال السياسات المالية وسعر الصرف تحريك عجلة الاقتصاد والحفاظ على المستويات المرغوبة.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أعطى دفعة هامة لمسيرة التجارة الخارجية من خلال نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة. كما تبين أن السياسة النقدية من خلال الائتمان المصرفي والفائدة تعتبر عوامل محددة للمبادلات التجارية مع تباين آثارها على التجارة الخارجية، إلى جانب تحويلات رؤوس الأموال فهي أداة هامة للعملية التنموية وكمتغير محدد للمبادلات التجارية بين الدول.

الفصل الثالث: تحليل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

تمهيد:

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم في مجال المبادلات التجارية ومع المكانة الهامة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية، فقد شرعت الجزائر وبعد أزمة أسعار النفط 1986 وما نتج عنها من عدم استقرار صلاداتها في تطبيق إصلاحات هامة لتنظيم التجارة الخارجية والخروج من التطبيق الأحادي للنفط وتبني سياسة اقتصادية مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية حيث أصدرت مجموعة من القوانين والنصوص.

وقد شملت هذه الإصلاحات كل القطاعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، وفي سبيل ذلك سعت الجزائر إلى الانخراط في تكتلات اقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة الأزمات والنهوض بعملية التبادل التجاري.

لقد كان لتلك الإصلاحات مجموعة من الآثار على مختلف العوامل المحددة للتجارة الخارجية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا الفصل حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؛
- المبحث الثالث: الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

ورثت الجزائر غداة الاستقلال اقتصادا مرتبطا ارتباطا كليا مع فرنسا المستعمرة ومن أجل التخلص من هذه النتيجة اتبعت منذ السنوات الأولى للاستقلال سياسة تنموية تعتمد على التخطيط وحماية المنتجات الوطنية ثم انتقلت إلى مرحلة الاحتكار أواخر السبعينات للتحكم في المواد الأولية الوطنية واستغلالها بعقلانية إلا أن هذه السياسة المتبعة لم تجعل الاقتصاد الوطني ينتعش لأنه كان منصبا على قطاع المحروقات نتيجة لذلك اتجهت الجزائر إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية أين خضعت الجزائر إلى شروط صندوق النقد الولي والتي من بينها اندماج الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل.

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1962-1970

اتبعت الجزائر حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير لعلاج اختلال التوازن الداخلي والخارجي وهذا للعمل على استقرارالاقتصاد وا إحداث تصحيحات هيكلية وقد تخللت هذه المرحلة فترات عديدة.

اتصفت الجزائر في هذه الفترة بالسكون وتابع بسبب السياسة الفرنسية خلال 130 سنة فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها ضمن منطقة الفرنك وفي الاتحاد الجمركي ولم تكن هناك حواجز جمركية تعيق حركة رؤوس الأموال أو السلع بينها وبين فرنسا مما خلفت وراءها مشاكل اقتصادية كثيرة أبرزها العجز الهيكلي في الميزان التجاري والتبعية المطلقة للسوق الفرنسية سواء منة من حيث الصادرات أو الواردات [1].

وقد سعت السلطات آنذاك إلى عقد برنامج طرابلس جوان 1962 الذي كان يهدف إلى إرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخيار أساسي واعتبار الفلاحة أساس التنمية والمضي في تطويرها وربطها بالتطور الصناعي، لذلك لجأت الجزائر سنة 1963 إلى تأميم القطاع الفلاحي وفي الفترة بين 16 و21 أفريل سنة 1961 انعقد أول ميثاق للجزائر المستقلة الذي أعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي [2].

([1])–دراز **عياش، أوكيل نسيمة، ويعلي زينب، تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة** 2000 - 2011، العدد 27، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 02 الجزائر، 2013، ص 39.

([2])–نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفرع الأول: الرقابة على الصرف

في أكتوبر سنة 1963 فرضت الجزائر نظام الرقابة على الصرف بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والتحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وكذا الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

وتعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة طبقا للمصالح الوطنية والسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج، وعادة يكون الهدف من الرقابة على الصرف في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية والتي لا تساهم في عملية التنمية للاقتصاد الوطني[1] .

إن نظام الرقابة على الصرف في الجزائر يهدف إلى:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.
- الحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

إلا أن هذه الرقابة أظهرت محدوديتها لاسيما عندما أصبح سعر الصرف مغالى فيه وارتفعت الأسعار الداخلية عنها في الخارج مما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني.

الفرع الثاني: الرقابة من خلال التعريفة الجمركية

تعرف التعريفة الجمركية على أنها القائمة المتضمنة كافة الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة على مختلف السلع عند عبورها الحدود الوطنية.

وقد تم تأسيس أول تعريفة جمركية في الجزائر من خلال الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 1963/10/28 والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01 نوفمبر 1963، هذه التعريفة تميز من جهة بين

(1) - نفس المرجع، ص ص 39، 40.

السلع المستوردة حسب طبيعتها من سلع تجهيز ومواد أولية ومنتجات نصف المصنعة ومنتجات تامة الصنع، وحسب الدولة الواردة منها ومن جهة أخرى (مصدرها أو منشأها الجغرافي).

بالنسبة للتصنيف حسب طبيعة المنتج واستخداماته قد حدد المرسوم أعلاه ثلاث مجموعات من المنتجات وهي:

- سلع التجهيز والمواد الأولية، تخضع لتعريفة جمركية قدرها 10%.
- المنتجات نصف المصنعة تخضع لتعريفة جمركية محصورة بين 5%و 20%.
- المنتجات التامة تخضع لتعريفة محصورة بين 15%و 20%.

من خلال التصنيف نجد أن السلطات الجزائرية حاولت تشجيع استيراد سلع التجهيز والمواد الأولية الضرورية لبناءالاقتصاد الوطني، بالمقابل فإن الرسوم المر تفعة المفروضة على المنتجات الاستهلاكية تعبر عن الرغبة في حماية الإنتاج المحلي[1] .

أما بالتصنيف على أساس الدول فقد ميز الأمر 414/63 بين أربع مناطق جغرافية متباينة بحسب امتيازاتها المتعاقد عليها وهي[2]:

- تعريفة تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى وتستفيد منها البضائع والتجهيزات ذات المنشأ الفرنسي ويرمز لها ب (T.F)
- تعريفة تفضيلية أعلى من الأولى وتطبق على المنتجات الواردة من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية باستثناء فرنسا ويرمز لها ب(TCEE) ومعدل هذه التعريفة في الغالب يزيد عن الأولى بالثلث.
- تعريفة الحق العام وهي عادة ما تطبق على الدول التي تمنح امتيازات تعريفية للجزائر في إطار الدولة الأكثر رعاية.
- تعريفة عامة على باقي البلدان وتقدر بحوالي ثلاث أضعاف ضريبة الحق العام.

([1])–**صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 - 128.

([2]) - نفس المرجع، ص 125.

من خلال هذا التصنيف يتضح تفضيل للشركاء التقليدين في مجال التجارة الخارجية وفي مقدمتهم فرنسا ويفسر هذا الموقف بخوف السلطة الجزائرية من حدوث اضطرابات في قنوات التوزيع التقليدية وما قد ينجر عنه من أضرار على الاقتصاد الوطني.

ونظرا لبعض النقائص التي وردت في هذه التعريفة جاء الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968 حيث تم إصدار تعريفة جمركية جديدة لمراجعة السابقة تتضمن مفهومين أساسين: الانتقاء عند الاستيرادوا إحلال الواردات في محاولة لبناء اقتصاد مستقل وتوجيه الواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطنية، تشجيع الإنتاج الوطني التحويلي وحماية القدرة الشرائية للطبقة الكادحة.

ويقصد بنظام الحصص فرض قيود الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، حيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها وقد تكون الحصص كمية أو قيمية ولكل منها مز اياه وعيوبه حيث يخص هذا النظام كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، وقد طبق هذا بموجب المرسوم الرئاسي 188/63 الصادر في 16 ماي 1963 ويعتبر بمثابة إجراء انتقالي يتوسط الحظر المطلق وحرية الاستيراد حيث كانت قائمة وكمية المنتجات المقرر استيرادها تحدد تبعا للاتفاقيات التجارية الموقعة من طرف الدولة، هذه الحصص تكون متضمنة في ما يسمى بالبرنامج العام للاستيراد لكل سنة والذي يتم نشره في الجريدة الرسمية.

الفرع الثالث: الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء

تمارس الدولة رقابتها على التجمعات المهنية للشراء على مستويين، المستوى الإداري بحضور ممثلين دائمين للوزارة الوصية للسهر على التطبيق الجيد للبرنامج العام للاستيراد المعد من طرف الحكومة بمشاركة التجمعات المهنية للشراء وعلى المستوى المالي عن طريق عون محاسب معين من طرف السلطة الوصية توكل له مهمة القيام بجميع العمليات المالية. وقد أنشئت بمقتضى المرسوم المحدد للنظام الأساسي للتجمعات المهنية للشراء شركات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الخواص والدولة بأغلبية عمومية وتهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنفيذ برامج استيراد سنوية للمنتجات.
- تسويق هذه المنتجات بين المتعاملين وذلك حسب حصته التي تقدمها له وزارة التجارة.
- تنظيم وتكوين مخزون للمنتجات بعد موافقة وزارة التجارة.

لقد تميزت هذه المرحلة بتسجيل الميزان التجاري لرصيد إيجابي في أغلب السنوات حيث فاقت نسبة تغطية الصادرات للواردات ل 100%.

لكن خلال 1965 و1966 ظهر عجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض الصادرات وهذا راجع إلى تعثر العلاقات الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية بعد قيام الجزائر ببعض عمليات التأميم، ورغم انتعاش الصادرات وتحسن وضعية الميزان التجاري في 1967 و1968 إلا أنه عاود الرجوع إلى الوضعية السالبة خلال 1969 و1970 [1].

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور الميزان التجاري خلال الفترة: (1962-1970)

الوحدة: مليون دج

	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الصادرات	3781	3746	3588	3145	3080	3572	4097	4611	4980
واردات	3602	3437	3472	3312	3153	3154	4023	4981	6025
الميـــزان التجاري	179	309	116	-167	-73	418	74	-370	-1045
%التغطية	105	109	103.3	95	98	113.5	102	93	83

المصدر: نفس المرجع، ص 42.

لقد عرفت مرحلة الرقابة عدة مشاكل ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني سياسة احتكار التجارة الخارجية.

(1)–**دراز عياش وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية خلال الفترة 1971-1989

بعد 1970 تم حل التجمعات المهنية للشراء فأصبحت التجارة الخارجية محتكرة من طرف المؤسسات العمومية كل حسب نوع نشاطها وهذا في إطار المخططات الرباعية، وقد تجسد هذا الاحتكار على ثلاث مراحل أساسية.

الفرع الأول: المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار

لقد كانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية مزودة بصلاحية احتكار المبادلات الخارجية بهدف احترام التنظيم الاقتصادي المتبع من قبل السلطات الجزائرية واستمر هذا الوضع إلى غاية 1973 حيث لم تشهد هذه الفترة صدور تشريع موحد يتناول تنظيم التجارة الخارجية.

إن صلاحيات الاحتكار الممنوحة للمؤسسة الجزائرية محددة صراحة في نص قانوني يوكل لهذه المؤسسة مسؤولية الاحتكار، ونص آخر يتضمن مجموعة من السلع التي تعود لتلك المؤسسة سلطة استيرادها وعليه كانت هناك القائمة الأولى وتسمى بالقائمة "A" وتتضمن مجموعة السلع التي تمارس عليها المؤسسة عملية الاحتكار بصورة مباشرة بمعزل عن تدخل أي مؤسسة عمومية أو خاصة وهنا يتعلق الأمر بالاحتكار الخاص، أما القائمة الثانية فتسمى بالقائمة "B" وتخص مجموعة السلع التي تمتلك المؤسسة بصورة رسمية حق احتكارها مع إمكانية التنازل عن هذا الحق على الأقل بصفة مؤقتة لصالح مستوردين عموميين آخرين، لكن بشرط أن تدخل هذه المواد في الاحتياجات الداخلية لنشاط تلك المؤسسات المستوردة.

وقد أدى فرض الاحتكار دون إصدار نصوص تشريعية تحدد الشروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات من طرف المؤسسات المستفيدة من الاحتكار أو غيرها من المؤسسات الأخرى إلى ما يلي:

- ظهور مشاكل بين المؤسسات المحتكرة بسبب الخلط بين الاختصاصات إذ قد يحدث فوضى في الأسعار في السوق المحلية بسبب غياب التنسيق وعدم وجود برامج موحدة بين المؤسسات ما انجر عنه التعامل الفردي لكل مؤسسة مع المتعامل الأجنبي.
- حدوث فائض في السلع المستوردة وبالتالي تبذير في الموارد أو حدوث ندرة بسبب غياب برامج محكمة للواردات مما يؤدي إلى تقديرات أقل للاحتياجات.

- إن مرحلة الثلاث سنوات الأولى إلى غاية 1973 هي مرحلة مطبوعة بغياب رؤية شاملة ومنسجمة لتنظيم التجارة الخارجية فالإجراءات الأولية لنظام الاحتكار كانت حلول جزئية ظرفية وفقط[1] .

الفرع الثاني: التراخيص الإجمالية للاستيراد

نظرا للنقائص السابقة الذكر تم إنشاء نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد بموجب الأمر 02/74 المؤرخ في 11 فيفري 1974 والتي تعد بمثابة منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل التخفيض من حدة الاحتكار وتسهيل عمليات الاستيراد وتنسيقها مع الاحتياجات المحلية للمؤسسات العامة والخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة لإدراج القطاع الخاص في العملية التخطيطية المتبعة من طرف الدولة وتم تأكيد هذا الشكل بصدور الأمر 14/74 الصادر في 30 جانفي حيث تأخذ هذه التراخيص ثلاث أشكال وهي[2] :

أولا: التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية

وهي خاصة بالمؤسسات التي تحصل رسميا على احتكار الواردات والتي لها الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أو الإنتاجي والاستثماري.

ثانيا: التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاص بالنشاط

وهي تراخيص تمنح للمؤسسات العمومية الإنتاجية والخدمية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بهدف إنجاز برامجها الإنتاجية والاقتصادية مع الإشارة إلى أنه يحضر عليها بيع ما لا تستورده من سلع على حالها.

ثالثا: التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة

تقدم للمؤسسات العمومية بغرض تموين المشاريع الاستثمارية المخططة وذلك من خلال استيرادها للسلع والخدمات اللازمة لذلك، وتعطي الدولة لهذه المؤسسات الحق في استيراد بعض السلع والمنتجات

(1) - **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

(2) - **درار عياش وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 43 - 45.

التي تتطلبها عمليات إنجاز وتنفيذ المشاريع المخطط لها مباشرة دون اللجوء إلى المؤسسات الاحتكارية.

رابعا: التراخيص الإجمالية للاستيراد بدون تسديد

توجه هذه الرخص للمؤسسات الأجنبية التي لها سوق بالجزائر وذلك من أجل استيراد المواد اللازمة لتحقيق مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية وتكون هذه الرخص سنوية وبدون تسديد كما أنها غير قابلة لتحويل العملة ولا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية.

خامسا: التراخيص الإجمالية للاستيراد بدون تحويل

تتعلق بالاستيرادات الموجهة للتمويل في إطار شروط العقد وتخضع للتنظيمات والتشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبالأخص فيما يتعلق بالتوظيف كونها تؤثر على ميزان المدفوعات، وهي تسهل عملية الدفع بعد تطبيق الاتفاق وتسليم المنتجات في نفس الوقت.

ومن خلال الجدول الموالي سنوضح رصيد الميزان التجاري خلال الفترة: 1971-1977.

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1971-1977)

الوحدة: مليون دج

	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الصادرات	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410
الواردات	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475
الميزان التجاري	-1820	-840	-1397	1840	-5192	-22	-5065
نسبة التغطية	%69.81	%87.45	%84.26	%110.3	%78.14	%99.90	%82.82

المصدر: نفس المرجع، ص 44.

من خلال الجدول نجد أن رصيد الميزان التجاري على طول الفترة سالبا ما عدا سنة 1974 نتيجة لتموين السوق المحلية من السوق الخارجية بسبب الارتفاع المتزايد لمعدل الاستثمار ومستلزماته من مواد التجهيز والمواد الأولية المستوردة في إطار استراتيجية التصنع التي أتبعتها الجزائر في ذلك الوقت.

الفرع الثالث: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية

نظرا لوجود الاقتصاد الوطني في مرحلة بداية التنمية أنذلك قامت السلطات العليا باتخاذ إجراءات قانونية جديدة خاصة بطبيعة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتفادي كل الانحرافات في تموين الاقتصاد الوطني وهو ما أتضح في الصورة الجديدة للاحتكار والمتمثلة في تأميم الدولة لقطاع التجارة الخارجية(1978-1988) حيث قامت بتأميمها بموجب المرسوم رقم 02/78 المؤرخ في 11فيفري 1978 الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال حظر الاستيراد والتصدير لصالح الدولة أو هيئاتها لقد تم العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص على قوانين المالية خلال هذه الفترة وكان هذا الاحتكار يمس بالدرجة الأولى عمليات الاستيراد وكان يهدف إلي:

- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
- تنويع العلاقات التجارية الجزائرية مع الخارج.
- ضمان شروط التمويل الحسن.
- الضمان الحقيق لنقل التكنولوجيا.
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

ورغم تدهور الميزان التجاري إلا أن الدولة لم تتخل عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات وا ٍنما أضافت عليه بعض الليونة في التعامل منذ الثمانينات ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 390/84 الذي يلمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد.

أما فيما يخص الصادرات فكانت سنوات الثمانينات بداية التفكير في ترقيتها خارج المحروقات.

ومع حلول سنة 1986 دخلت الجزائر في أزمنة خانقة إثر انخفاض سعر البترول في السوق الدولي وما صاحبه في ذلك من انخفاض حاد في سعر صرف الدولار وهي العملة المستعملة في فواتير التصدير وهو ما كشف عن وضعية خطيرة للاقتصاد الوطني كونه رهينة منتج وحيد هو النفط، وضعف طاقات الجهاز الإنتاجي في تلبية الحاجات المحلية، ومن هنا أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات

ضرورية للتحضير لعهد ما بعد البترول وبذلك يعتبر تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال وذلك بالتشجيع الضريبي لعام 1986.

وقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا طول الفترة 1980-1985 حيث فاقت التغطية 100% أما سنة 1986 سجلت رصيد سالبا بسبب أزمة النفط، لكن هذا التراجع في أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية جعل السلطات تعمل على إعادة التوازن بصورة صارمة وعملت على زيادة الصادرات خارج المحروقات فزادت نسبتها ب 19.4% بين 1986 و1987 و58.4% ما بين 1988 و1989.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1978-1989)

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	25037	36505	52648	62837	60478	60722	63758	51028	34936	41736	45421	71937
الواردات	34439	32794	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43393	34153	43427	70072
الميزان التجاري	-9402	3711	12129	14057	11094	10942	12501	15073	-8459	7583	1994	1865
نسبة التغطية	%72.7	%111	%130	%129	%122	%122	%124	%130	%80.5	%122	%104	%102

المصدر: نفس المرجع، ص 47

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية إلا أن هذه العملية مرت على مرحلتين.

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1993)

وهي مرحلة اتسمت بصدور قانون النقد والقرض، حيث تم إدخال شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة حيز التطبيق مما ساعد على تفكيك الاحتكار التي كانت تمارسه المؤسسات الوطنية العمومية.

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، وقد أشار قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في المادتين 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية، وفي المقابل وكما تم عليه في اتفاق التثبيت فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى[1] .

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية (ابتداء من 1994)

قامت السلطات العمومية ابتداء من 1994 بإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشرط صندوق النقد الدولي والمتمثل في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

واستجابة لتوصيات صندوق النقدالدولي أصدر ت التعليمة الحكومية 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة المؤرخة في 12 أفريل 1994 تلغي التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، حيث نصت على أن عملية استيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد إداري وهذا انطلاقا من جانفي 1995.

وقد تزامن إصدار التعليمة الحكومية 13/94 مع إصدار بنك الجزائر التعليمة 20/94 المؤرخة في 12 أفريل 1994التي أعادت الاعتبار للبنك التجاري كمصدر رئيس لتمويل التجارة الخارجية وبالتالي تم تجسيد حرية الحصول على العملة الصعبة لكل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين لسجل تجاري في حدود الاحترام التام للتنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية والصرف، حيث يجب على البنوك الوسيطة المعتمدة التأكد من أن للمستورد القدرة المالية الكافية أو ضمانات ملائمة تسمح بتسديد الواردات مع خدمة الدين الذي قد تم التعاقد عليه لحسابه بمعنى بناء علاقة جديدة بين البنك والعميل قائمة على مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد.

كما اتخذت تدابير بموجبها تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، كما

([1]) - **فيصل بهلولي،التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، العدد 11، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2012، ص 113.

تم تحرير عشر سلعاستير ادها يخضع لمعايير فنية ومهنية، بالإضافة إلى ذلك الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين.

أما فيما يتعلق بالصادرات فقد فتح المجال لزيادتها وتنويعها فكل السلع محررة يمكن تصدريها ماعدا تلك التي نص عليها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09أفر يل 1994 والمتعلق بتحديد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها إلى جانب الأشياء التي تمثل منفعة وطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية، وقد أشار هذا القرار إلى إمكانية تصدير البضائع المشار إليها في حالات استثنائية شريطة الحصول على ترخيص بذلك مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جودة المواد المعدة للتصدير.

كما اتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات تهدف إلى دعم الصادرات خارج المحروقات فتم انطلاقا من أفريل 1994 خفض سعر صرف العملة الوطنية في سبيل زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية من السلع والخدمات، كما تم في السياق ذاته إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات والوكالات التي تعمل على تمويل وضمان الصادرات وكذا دعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية وربط علاقات مع المتعاملين الأجانب إلى جانب إجراءات ضريبية كإعفاء المؤسسات التي تقم بتصدير السلع والخدمات من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات.

هذا وقد تم تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى 50% سنة 1996 ثم إلى 45% سنة 1997 ليصل 40% سنة 2001 وهذا بموجب قانون المالية التكميلي ولأجل تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتدعيم التكامل الإقليمي، كما انخفض عدد النسب إلى أربع نسب بعد ما كان ستة خلال 1996 بعد قانون المالية التكميلي، وفي نفس السنة تأسست تعريفة جمركية جديدة بموجب الأمر 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والتي تحدد نسبها كما يلي: المعدل المنخفض 5%، الوسيط 10% والحد الأقصى 30%.

وفي سياق ذاته وتبعا لرغبة الجزائر الصريحة في الاندماج في الاقتصاد العالمي تم إصدار الأمر 40/03 المؤرخ في جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات البضائع وتصديرها.

إن التشريع الجديد يعد إطارا قانونيا مطابقا لقواعد المنظمة العالمية حيث كرس مبدأ حرية الاستيراد والتصدير فنص على أن كل عمليات التجارة مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وبصفة

منتظمة نشاطا اقتصاديا، وقد اشتمل هذا التشريع على استثناءات تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من الإغراق والدعم مطابقة تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة السارية.

وفي شهر جوان 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام الرسمي إلى المنطقة العالمية للتجارة كما وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي بتاريخ 22 أفريل 2002 والذي دخل حيز التطبيق في 01 سبتمبر 2005 إلى جانب الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جانفي 2009[1].

أولا: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

عبرت الجزائر عن رغبتها في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نهاية 1993 حيث شرع الطرفان في مفاوضات طويلة مرت بعدة مراحل وانطلقت رسميا في مارس 1997.

تم توقيع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ويسعى هذا الاتفاق من الجانب التجاري إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويمكن تلخيص مبادئ هذا الاتفاق في النقاط التالية:

- إلغاء القيود الكمية.
- لا يمكن تطبيق رسم جمركي أو قيد جديد أو رفع ما هو مطبق بعد سريان الاتفاق.
- في حالة/ عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الرسوم المطبقة على وارداتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضماها إذا حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى المنظمة فإن هذا المعدل هو المعدل الذي يطبق.

تعتمد حرية انتقال السلع ضمن اتفاقية الشراكة على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية خاصة، وفيما يتعلق بتحرير المبادلات في المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد

(1)–**صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 141 - 143.

البحري فيتم ذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[1] .

ثانيا: اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية

يندرج انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتجارة الحر في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، باستثناء قائمة المنتوجات غير قابلة للاستيراد في حالة مثلا وفرتها في السوق الوطنية أو تعرضها للغش.

تعتبر الجزائر هي الدولة الأخيرة التي أعلنت انضمامها للاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في بداية سنة2009، كما بدأت الدول العربية أعضاء المنطقة في منح السلع الجزائرية المصدرة إليها الإعفاء الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية في أول مارس 2009 في وقت تتواصل المفاوضات بشأن القائمة

السلبية ل 1260 منتوج لم تتعد واردات الجزائر 5% من بلدان منطقة التجارة العربية الحرة خلال سنة2011 في حين قدرت نسبة الصادرات 3 %وذلك يبين مدى قلة المبادلات داخل المنطقة وكذلك مدى الاهتمام العربي المشترك لتنمية المبادلات والتكتل لمواجهة التكتلات العالمية الأخرى.

ومن بين أسباب ضعف المبادلات التجارية البينية في هذه المنطقة هو تشابه المزايا النسبية للدول الأعضاء قبل وبعد إنشاء المنطقة[2] .

ثالثا: مسار الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATTلكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ، شأنها

في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987.

([1])– **قاسم قادة وسمية كبير، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، العدد 03، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 2013، الجزائر، ص ص 14، 15.

([2])–نفس المرجع، ص 18.

وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987لدراسة ملف الجزائر وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995 ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها ففي جوان 1996قدمت الطلب رسميا للانضمام إليها.

وتسعى الجزائر من خلال محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال رفع حجم وقيمة المبادلات التجارية عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من خلال الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات إذ أن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة اكبر لجلب المستثمرين الأجانب من خلال الاستفادة من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.
- التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية، وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية.

ولتحقيق هاته الأهداف انطلقت مفاوضات الجزائر الماراطونية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنذ تأسيسها فإن المجموعة المكلفة بمشروع انضمام الجزائر قد عقدت عشر اجتماعات لدراسة نظام التجارة الجزائري، تقديم تقرير عن أعمالها وبرتوكول الانضمام إضافة إلى مشروع قرار الانضمام لهيئة اتخاذ القرار التي تتمثل في المؤتمر الوزاري وكان على الجزائر الدخول في مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف.

ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ 1996 إلا أن هذه الأخيرة لم تفتح الأبواب لها رغم انضمام الكثير من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر وترجع أسباب الرفض إلى:

- **أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري:** حيث سجل عليها غياب استراتيجية واضحة وارتكاز الجزائر على النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوربي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى عدم تفويض المفوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة، كما أن البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري.
- **أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية:** حيث أن الانضمام في السابق كان بشرط أسهل أما الآن فكلما تأخرت الدول في الانضمام تصبح الشروط والالتزامات أقصى، حيث تشترط معظم الدول الصناعية أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة للمنظمة وهذا رغبة منها في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية وهو ما يزيد من صعوبات انضمام الجزائر.
- كما لا يمكن الاستفادة من التدابير التفضيلية التي تمنحها للمنظمة لصالح الدول النامية، إذ أن من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المفاوضة بهدف الانضمام هي صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نمو حيث أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا.
- وفيما يخص الجزائر فالمفاوضات الثنائية عرفت تأخرا حيث بدأت سنة2002 وهذا بسبب الشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر أنذلك ولكن انطلاقا من 2002 بدأت الجزائر تستجيب

لشروط المنظمة، إلا أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة.

- **أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري:** وتتعلق بالسياسة الأمنية في الجزائر إذ أن المشاكل التي عانت منها الجزائر منها أزمة التسعينات والتي أدت إلى التغير المستمر في الحكومات والقوانين وتضارب المعطيات المقدمة إلى المنظمة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية وا ٍعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدول لقطاع الخدمات[1] .

المبحث الثاني: هيكلة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كان الهدف الرئيسي منها هو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، والمقصود بهيكلة الصادرات والواردات هو طبيعة المواد المصدرة والمستوردة ونوعيتها وكذلك المناطق الجغرافية المتعامل معها وبالنسبة للجزائر فهي تعاني من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى وعلى ضوء ذلك سوف قوم بدراسة هيكلة الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: هيكلة الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

سوف نتعرض في هذا العنصر إلى البنية السلعية للصادرات الجزائرية وتوزيعها الجغرافي.

الفرع الأول: تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها في مادة الطاقة والمحروقات بالرغم من انتهاجها برامج كبرى للإصلاحات الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

(1)-**فيصل بهلولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 116.

الجدول رقم (08): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2017)

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	50	10865	32	211	3	76	67	11304
1991	55	11726	43	169	5	61	42	12101
1992	79	10388	32	226	2	66	44	10837
1993	99	9612	26	287	0	17	50	10091
1994	33	8053	23	198	2	9	22	8340
1995	110	9731	41	274	5	18	61	10240
1996	136	12494	44	496	3	46	156	13375
1997	37	13378	40	387	1	23	23	13889
1998	27	9855	45	254	7	9	16	10213
1999	24	12084	41	281	25	47	20	12522
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	313	71794	167	1660	1	30	16	73980
2013	402	62960	109	1458	-	28	17	64974

2014	323	60146	110	2350	2	15	10	62956
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34667
2016	327	28221	84	1321	-	54	19	30026
2017*	348	32864	73	1384	-	74	20	74763

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **سامية سرحان وكمال بوعظم، أهمية الإلتزام بالمعايير البيئية للتعبئة والتعليق بالنسبة للصادرات الجزائرية**، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 12، الجزائر، 2016، ص 26.
- المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع: www.andi-dz.
- **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص 147.
- * نتائج مؤقتة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزل تحتل أعلى حصة من الصادرات حيث لم تقل الصادرات منه عن 93%خلال الفترة (1990-2017) بالرغم من الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2.8 مليار دولار ما بين 1990 و1994 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول من 24.4 دولار للبرميل في 1990 إلى 16.30 دولار للبرميل في 1994، ثم ابتداء من سنتي 1995 و1996 شهدت هذه الصادرات ارتفاعا بنسبة 93.41 خلال سنة 1996 وعرفت ارتفاعات متجددا في سنة 1997 أي ما نسبته 96.32% من إجمالي الصادرات،ثم سجلت انخفاضا قدره 3523 مليون دولار سنة 1998 حيث قدرت ب 9855 مليون دولار الأمر الذي يعود إلى تدهور أسعار النفط بسبب الأزمة المالية الأسيوية[1].

([1]) –**علالي مخطار، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية**، العدد 08، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، 2017، ص 367.

وانطلاقا من 2002 عرفت صادرات المحروقات ارتفاعا بلغ أوجه سنة 2008 ب 77361 مليون دولار وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى زيادة الكميات المنتجة لزيادة القدرة الاستخراجية خاصة بعد تكثيف التعاون مع شركات عالمية ضخمة تنشط في المجال إلى جانب الارتفاع القياسي للنفط كما ذكرنا سابقا [1].

إلا أنه سنة 2009 و2010 عرفت تراجعا بسبب تراجع الطلب على النفط بسبب الركود المترتب عن الأزمة الاقتصادية العالمية ثم أخذت ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 62960 مليون دولار أي 96.9% ثم تراجعت إلى 60146 مليون دولار سنة 2014 [2].

أما أدنى قيمة لها خلال الألفية فهي سنة 2016 حيث بلغت 28221 مليون دولار ثم بدأت أسعار البترول في التحسن ديسمبر 2017 وأدى انتعاش أسعار البترول بعد سنتين من الانخفاض المتواصل إلى زيادة قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9% (-43.4% في 2015 و15.6% في 2016)، في ظرف انخفاض الكميات المصدرة (-2.2%) وعرفت صادرات المحروقات أعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017 [3].

وما يمكن قوله أن العلاقة بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية هي علاقة طردية فأي ارتفاع في أسعار المحروقات يقابله ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات والعكس بالعكس.

أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد كانت موزعة على أربع فئات رئيسية كما يوضحه الشكل الموالي:

([1]) –**صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكرهن ص 148.

([2]) –**بلال بوجمعة وعثمان ملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال 2001 - 2016**، مجلة الحوار الفكري، دون عدد، الجزائر، دون سنة النشر، ص 159.

([3]) –التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2017، ص 41.

الشكل رقم(09): التركيب السلعي للصادرات الغير النفطية(1990-2017)

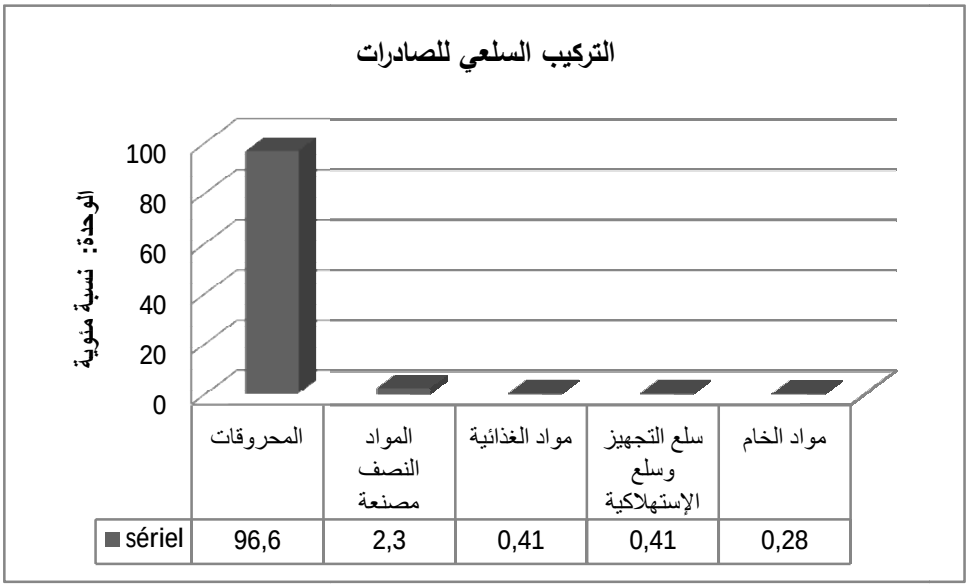

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (08)

من الشكل أعلاه نجد[1]:

- **المنتجات النصف المصنعة:** وتحتل المرتبة الثانية في المرتبة في مجموعة الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2.3%، وقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 1991 ب169 مليون دولار أي 1.4% من إجمالي الصادرات نتيجة التوجه من النظام الاشتراكي إلى اقتصادالسوق وإفلاس معظم المؤسسات الصناعية بسبب نقص التمويل الذي خلفته أزمة 1986 أما أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2014 بنسبة 3.37% من إجمالي الصادرات بسبب تصدير بعض المنتجات والتي هي عبارة عن مشتقات البترول.
- **المواد الغذائية:** احتلت المرتبة الثانية خلال فترة الدراسة بقيمة متوسطة بلغت 04.1% من إجمالي الصادرات، أما أسوء قيمة لها كانت 1994 بنسبة 0.4% نتيجة لإصلاحات التحرير التجاري والانفتاح على العالم الخارجي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي. أما أعلى قيمة

(1) –**ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والوم التجارية المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014، ص 132.

فكانت سنة 2013 بسبب ارتفاع تصدير بعض المواد الغذائية كالتمور، القصب السكري،. ..إلخ.

- **المواد الخام:** احتلت المرتبة الثالثة خارج قطاع المحروقات حيث خلال فترة الدراسة ب0.28% من إجمالي الصادرات حيث أدنى قيمة لها سجلتها سنة 1994 ب23 مليون دولار أي بنسبة 0.28 من إجمالي الصادرات بسبب إصلاحات التعديل الهيكلي وانخفاض التدفقات الأجنبية المباشرة نتيجة تدهور الوضع الأمني الذي حال دون تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات في تلك الفترة، أما أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 1937 مليون دولار أي ما نسبته 0.42 نتيجة الركود الاقتصادي في الأسواق الدولية.
- **سلع التجهيز والسلع الاستهلاكية:** احتلت هذه المجموعة من السلع المراتب الأخيرة بنسبة 0.41% من إجمالي الصادرات وتبقى هذه النسبة ضعيفة وتكاد تكون منعدمة في بعض سنوات الدراسة كسلع التجهيز الفلاحي.

في الأخير نستنتج، رغم الإصلاحات والمشروعات الضخمة التي قامت بها الجزائر إلا أن الوضع بقي كما هو ضعف الصادرات خارج المحروقات بسبب عدم توفر الإمكانات الضرورية وضعف الهيكل الاقتصادي.

ولأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات تعمل الجزائر على القيام ببعض الإجراءات من بينها: [1]

- إعادة ضبط الجهاز الإنتاجي.
- خلق نسيج صناعي يسوده التنويع في السلع.
- الصرامة في إمضاء الاتفاقيات الدولية خاصة في مجال التبادل التجاري.
- إعادة تعديل المنظومة المالية.
- معالجة الخلل في المنظومة البنكية.
- توفير القواعد اللوجيستية في عملية التصدير (التخزين، النقل، الشحن).
- تحسين جودة المنتوج الوطني.

([1]) –**خالد تومي وهجيرة معطي، أثر الإنفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2015**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2017، ص 90.

الفرع الثاني: الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017

من أجل توضيح بنية التوزيع الجغرافي في الصادرات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول الموالي والذي يوضح زبائن الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: 10^6 **دولار**

السنوات	دول الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوربي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية دون دول المغرب	دول المغرب العربي	دول إفريقية أخرى	المجموع
1990	7543	2733	311	231	185	-	29	265	7	11304
1991	8303	2433	200	831	101	-	31	180	17	12101
1992	7223	2693	202	345	153	-	02	207	12	10837
1993	6952	1929	245	519	244	-	14	176	12	10091
1994	5734	1867	140	226	118	-	7	231	17	8340
1995	6638	2521	325	299	195	-	18	226	18	10240
1996	8059	3376	740	734	186	-	16	251	13	13375
1997	8663	3702	150	897	227	-	21	215	14	13889
1998	6643	2538	109	726	34	-	22	136	5	10213
1999	8058	3095	78	903	145	-	80	127	36	12522
2000	13792	5825	181	1672	210	0	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
2002	12100	6402	130	951	456	38	248	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	0	355	260	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	686	-	521	407	26	32083

46001	49	418	621	-	1218	3124	15	14963	25593	2005
54613	14	515	591	-	1792	2398	7	20546	28750	2006
60163	42	760	479	55	4004	2596	7	25387	26833	2007
79298	365	1626	797	-	3765	2875	10	28614	41246	2008
45194	93	857	564	-	3320	1841	7	15326	23186	2009
57053	79	1281	694	-	4082	2620	10	20278	28009	2010
73489	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307	2011
71866	62	2073	958	-	4683	4228	36	20029	39797	2012
66135	91	2639	1958	-	4697	3211	52	12210	41277	2013
62959	80	3248	721	-	4851	3005	49	10482	40520	2014
34597	82	1550	572	-	2409	1683	37	5288	22976	2015
28883	51	1368	385	-	2331	1678	80	6251	16739	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة(الجزائر، مصر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، ص 157.
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.
- **سامية سرحان وكمال بوعظم**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من الجدول أعلاه نرى أن أبرز ما ميز أسواق تصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة هو النسبة الكبيرة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوربي وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث بلغت متوسط نسبها من دول الاتحاد الأوروبي إلى 60%ما بين ارتفاع وانخفاض وقد عرفت سنة 2015 أكبر تراجع لها مقارنة بسنة 2014 وتعود إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوروبي من هذه المادة، وتأتي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الدول الأوروبية في المرتبة الثانية بحصة بلغت 14.36 من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان وما يميزها هو تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر زبون للجزائر بمتوسط قدره

23.5% من إجمالي الصادرات تليها تركيا ب 48.5% أما فيما يخص باقي المناطق فلا تزال النسب تتسم بالانخفاض.

وتأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث عرفت أعلى قيمة لها سنة 2011 حيث بلغت 4270 مليون دولار لتتراجع سنتي2015 و2016 لتصل على التوالي: 1683 و1678 مليون دولار.

كما عرفت منطقة آسيا دون الدول العربية إقبالا متزايدا على الصادرات الجزائر بلغت أقصاها عام 2014 ب 4851 مليون دولار ثم انخفضت بعد ذلك.

أما التبادل مع الدول العربية فقد كان ضعيفا وبلغت أعلى قيمة له سنة 2013 ب 1958 مليون دولار وهي أعلى قيمة طول فترة الدراسة في حين عرفت صادرات الجزائر نحو دول المغرب العربي تزايدا مستمرا حيث وصلت أعلى قيمة لها في فترة الدراسة 2073 مليون دولار سنة 2012.

ونشير في الأخير لباقي الدول الإفريقية إذ سجلت الصادرات إليها أدنى قيمة لها سنة 1998 وأعلى قيمة لها سنة 2008 ب 365 مليون دولار.

أما خلال سنة 2017 فيتأكد لنا أن أهم زبائن الجزائر يتمركزون في قارتي أوروبا وأمريكا والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (10): أهم الزبائن للجزائر خلال سنة 2017.

الوحدة: مليون دولار

البلدان	القيمة	التطور مقارنة بسنة 2016
إيطاليا	4.623	+7.9%
فرنسا	3.446	+14.1%
إسبانيا	3.145	-2.3%
الولايات المتحدة الأمريكية	2.644	-9.7%
البرازيل	1.723	+29.6%
هولاندا	1639	+45.1%
تركيا	1.563	+45.1%

بريطانيا	1.420	+47.6%
بلجيكا	751	-8.6%
البرتغال	714	+2.3%
كندا	590	+49.3%

Source: https: //ana.news/economy/79.html,le 06/05/2019 à 19: 07.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن إيطاليا من أهم الزبائن للجزائر ب4.623 مليون دولار أي بما يقدر ب +7.9% مقارنة بسنة 2016 متبوعة بفرنسا ب 3.446 مليون دولار أي بنسبة زيادة 14.1% وا إسبانيا ب 3.145 مليون دولار أي بنسبة 2.3% ثم الولايات المتحدة الأمريكية ب 2.644 مليون دولار تليها البرازيل وباقي الدول الأخرى كما توضحه قيم الجدول.

المطلب الثاني: هيكلة الواردات في الجزائر خلال الفترة1990-2017

سندرس في هذا المطلب البنية السلعية للواردات والتوزيع الجغرافي لها والعوامل المؤثرة عليها.

الفرع الأول: تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017

على غرار باقي الدول النامية فالتوزيع السلعي يتشكل من السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية.

أولا: التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017

الجدول الموالي يوضح التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017

الجدول رقم (11): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

المنتجات / السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	2140	144	677	1806	78	3693	1146	9684
1991	1938	256	410	1861	153	2343	720	7681
1992	2092	120	612	1933	51	2445	1153	8406
1993	2177	125	595	2074	55	2567	1195	8788
1994	2816	56	619	2143	33	2428	1270	9365
1995	2753	118	789	2372	41	2937	1751	10761
1996	2601	110	498	1788	41	3022	1038	9098
1997	2544	132	499	1564	21	2833	1094	8687
1998	2533	126	540	1722	43	3120	1396	9403
1999	2307	154	469	1547	72	3219	1393	9164
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1466	8173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1655	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	2112	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2765	13534
2004	3604	208	803	3591	208	7020	3107	18199
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3751	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
المنتجات / السنوات	المواد الغذائية	منتجات خام	نصف منتجات	معدات التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية			المجموع
2012	6497	953	6093	10000	6497			30040

33105		6644	10720	8131	966	6644	2013
34549		7676	11093	6993	1111	7676	2014
26309		5860	8464	5148	977	5860	2015
23453		5572	6197	5348	764	5572	2016
23216		6138	5619	4765	556	6138	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018 على موقع: www.andi.dz
- **آيات الله مولحسان**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الشكل رقم (10): التركيبة السلعية للواردات للفترة(1990-2017)

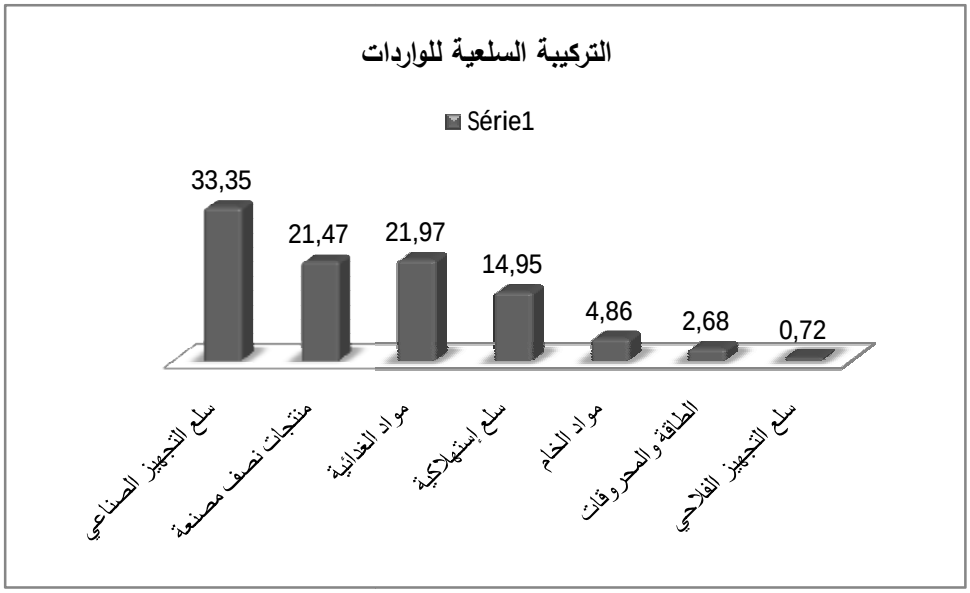

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11).

من خلال قراءة معطيات الجدول نلاحظ سيطرة أربع مجموعات سلعية على الواردات الجزائرية لال فترة الدر اسة حيث:

احتلت المراتب الأربعة الأولى على التوالي كل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة وسلع الاستهلاك غير الغذائي، بالإضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحي والطاقة والزيوت.

وعليه وبالنظر إلى الجدول يتضح أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة للفترة المدروسة باستثناء سنتي 1994و2017 أين حلت ثانيا بعد المواد الغذائية.

أما عن حصيلتها خلال فترة التسعينات فقد تأرجحت ما بين الارتفاع والانخفاض وقد بلغت أكبر قيمة لها في تلك العشرية سنة 1990 أين قدرت ب3693 مليون دولار ما يشكل 38.13% من مجموع الواردات أما أدنى قيمة لها في تلك الفترة ففي سنة 1991 بمقدار 2343 مليون دولار أي ما يعادل 30.50% من إجمالي الواردات، ويرجع السبب في ذلك إلى الأوضاع الأمنية المتردية وأعباء خدمة المديونية والتي أضعفت القدرة الذاتية[1] ، أما عام 1997 فبلغت 2833 مليون دولار بهيكل نسبته 32.62% من إجمالي الواردات وقد انخفضت بشكل معتبرا في ذلك العام بسبب حل المؤسسات العمومية وغلق بعض وحدات الإنتاج الخاصة جراء المنافسة المفروضة من طرف المستوردين نتيجة تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى مشكلة التمويل خصوصا من البنوك وكذا انخفاضا لاستثمارات من جراء الوضع الأمني [2].

وانطلاقا من سنة 2001 عرفت سلع التجهيز الصناعي زيادات متتالية بلغت أوجها سنة 2011 أين بلغت 16050 مليون دولار ما يمثل 33.97% من إجمالي الواردات للسنة ذاتها وهذا لأجل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

وما يلاحظ هو تراجع الواردات من تلك السلع للسنوات 2012 حتى 2017 مقارنة بالسنوات خاصة 2016 و2017 وهذا بسبب قانون المالية لسنة 2016 الذي نص على ضرورة تقليص الواردات من خلال فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات وفرض حقوق جمركية ب15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة[3].

أما فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية ففي سنة 1991 فقد سجلت قيمة منخفضة ويعود السبب إلى التحسن المسجل على مستوى القطاع الفلاحي أما عام 1994 فقد تصدرت قائمة الواردات

([1])– **مريم موسليم، أثر سعر صرف الدولار، الأورو على التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017، ص 116.

([2])– **آيات الله مولحسان**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

([3])– **خالد تومي وهجيرة معطي**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

بنسبة 30.07%، أما فيما يخص السنوات 2003، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011و2013 أين احتلت المرتبة الثالثة، وقد عرفت الواردات من هذه المواد انخفاضات متتالية بعد 1994 وحتى العام 2000 أين قدرت ب2415 مليون دولار أي ما يعادل 26.32% من إجمالي الواردات وهذا نتيجة السياسة الانكماشية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، في حين عرفت الكميات المستوردة منها زيادات متتالية وكبيرة من سنة 2000 حتى سنة 2008 أين سجلت 7813 مليون دولار ما يمثل 19.8% من إجمالي الواردات وهذا بسبب ارتفاع فاتورة الحبوب التي قدرت ب 4.01 مليار دولار مقارنة ب 1.95 مليار دولار للعام 2007 وهذا نتاج موسم الحصاد السيئ الذي تزامن مع الارتفاع في الأسواق العالمية بسبب أزمة الغذاء [1].

أما في السنوات 2014، 2015 و2016 فقد احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية من إجمالي الواردات، وما يمكن قوله عنها أنها تأتي من حيث الأهمية النسبية في المرتبة الثانية، أما سنة 2017 فقد احتلت المرتبة الأولى.

أما المنتجات نصف المصنعة فتأتي بعد المواد الغذائية والتي حلت استثناء المرتبة الثانية خلال الفترة 2003 إلى 2011 وقد عرفت وارداتها أقصى قيمة لها ب 10685 مليون دولار ما يمثل 22.61% امن إجمالي الواردات، وقد عرفت وارداتها زيادات متتالية انطلاقا من سنة 1991 وحتى 1995 أين قدرت قيمتها ب 2372 مليون دولار ما يمثل 22.04% من مجموع الواردات ثم تراجعت في السنوات 1996، 1997 و1999 حيث سجلت أدنى قيمة لها 1547 مليون دولار وعرفت من سنة 2000 إلى سنة 2011 زيادات متتالية، أما سنة 2013 فقد بلغت قيمتها 19.3% من إجمالي الواردات أي عرفت زيادة مقارنة بالنسبة الماضية، وتراجعت إجمالي هذه السلع من 12.30 مليار دولار في سنة 2014 إلى 11.48 مليار دولار في سنة 2015 أي بانخفاض يتجاوز 819 مليون دولار، أما سنة 2017 فقد عرفت تراجعا طفيفا في ظل ارتفاع المجموعات الأخرى أو استقرارها[2].

أما فيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد عرفت هي الأخرى تدهور وصل أوجه خلال سنتي 1996-1997 لتعرف بعدها من عام 1998 حتى نهاية فترة الدراسة زيادات متتالية

(1) – **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(2) – التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2013، 2015، و2017 على الموقعhttp: //bank - of - algeria.dz.

وأكبر قيمة لها سنة 2014 ب 7676 مليون دولار إلا أنها عرفت تراجعا طفيفا خلال السنوات (2006، 2009، 2010، 2014، 2015و 2016، لتعود سنة 2017 للارتفاع لكن بشكل طفيف أيضا.

أما فيما يتعلق بالواردات السلعية من المواد الخام الطاقة والزيوت فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي واردات سلع التجهيز الفلاحي أخيرا حيث سجلت نسبا ضئيلة قياسا بالواردات الأخرى.

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر من توجهها إلى اقتصاد السوق وما اقتضاه ذلك من تحرير للتجارة الخارجية إلا أنها لم تتمكن من تحسين شروط التبادل كون أنه وفي إطار التقسيم الدولي للعمل وكغيرها من الدول النامية فهي تعمل على توفير المواد الأولية للدول المتقدمة واستيراد الغداء والمنتجات النهائية بتكلفة كبيرة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات

توجد عدة عوامل تؤثر في التركيب السلعي للواردات نذكر منها[1]:

1- **التغيرات الديموغرافية:**

إن النمو السكاني وبمعدات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2- **التنمية الاقتصادية:**

إن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشار يع استثمارية وخدمية مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى معيشة الأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات محدودة وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي وعلى العكس

(1) - **آمال حاجي**، مرجع سبق ذكره، ص 71.

فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق إنتاج زراعية جديدة يؤدي إلى زيادة السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

3- هيكل الحماية الجمركية:

يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم يدخل التزام الدولة بالتخفيض.

4- سياسة توزيع الدخل:

تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى، فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية.

الفرع الثاني: الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017

كلما كان هناك تنويع في مصادر واردات أي دولة كلما كانت بعيدة عن الضغوط الاقتصادية ومخلفاتها المتعددة الجوانب.

أولا: التوزيع الجغرافيللواردات الجز ائرية خلال الفترة 1990-2017

بالنسبة للجزائر فإن مجموعة من المناطق تسيطر على وارداتها خلال فترة الدراسة وسنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات	دول الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوربي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية دون دول المغرب	دول المغرب العربي	دول إفريقية أخرى	المجموع
1990	7543	2733	311	231	185	-	29	265	7	11304
1991	8303	2433	200	831	101	-	31	180	17	12101
1992	7223	2693	202	345	153	-	02	207	12	10837
1993	6952	1929	245	519	244	-	14	176	12	10091
1994	5734	1867	140	226	118	-	7	231	17	8340
1995	6638	2521	325	299	195	-	18	226	18	10240
1996	8059	3376	740	734	186	-	16	251	13	13375
1997	8663	3702	150	897	227	-	21	215	14	13889
1998	6643	2538	109	726	34	-	22	136	5	10213
1999	8058	3095	78	903	145	-	80	127	36	12522
2000	13792	5825	181	1672	210	0	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
2002	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	0	355	260	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	686	-	521	407	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	1218	-	621	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	-	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	-	797	1626	365	76298
2009	23186	15326	7	1841	3320	-	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73489
2012	20704	6519	388	-	8280	-	1262	544	396	38039
2013	28724	6965	1213	3466	10623	-	2414	1029	594	55028
2014	29684	8436	886	3815	12619	-	1962	738	440	58580
2015	25485	7363	1225	2822	11850	-	1918	680	359	51702
2016	22179	6295	909	2857	11618	-	1934	697	238	46727

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **صلاح بوقرورة**، مرجع سبق ذكره، ص 159.
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.
- **سعيدة فيصل وسعيدة ناجي، انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، 2000، 2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص 48.

الجدول رقم (13): أهم الدول الممونة للجزائر خلال سنة 2017.

بلد الاستيراد	الحجم مليون دولار	الهيكل (%)	التطور مقارنة ب 2016
الصين	8309	%18.08	%1.18-
فرنسا	4295	%9.35	%10.01-
إيطاليا	3754	%8.17	%19.18 -
ألمانيا	3215	%7.00	%6.18
إسبانيا	3128	%6.81	%12.33 -
تركيا	1998	%4.35	%3.26
الولايات المتحدة الأمريكية	1816	%3.95	%20.84
كوريا الجنوبية	1675	%3.64	%53.39
الأرجنتين	1518	%3.30	%13.71
البرازيل	1374	%2.99	%13.65
روسيا	1221	%2.66	%2.66
الهند	983	%2.14	%4.57
هولاندا	702	%1.53	%5.9 -
بلجيكا	634	%1.38	%4.79
رومانيا	623	%1.36	%9.3
المجموع	35245	%76.69	

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك على الموقع:
www.andi.dz/index.php/ar/statistique

الشكل رقم (11): الشركاء الرئيسيون للجزائر في الاستيراد لسنة 2017

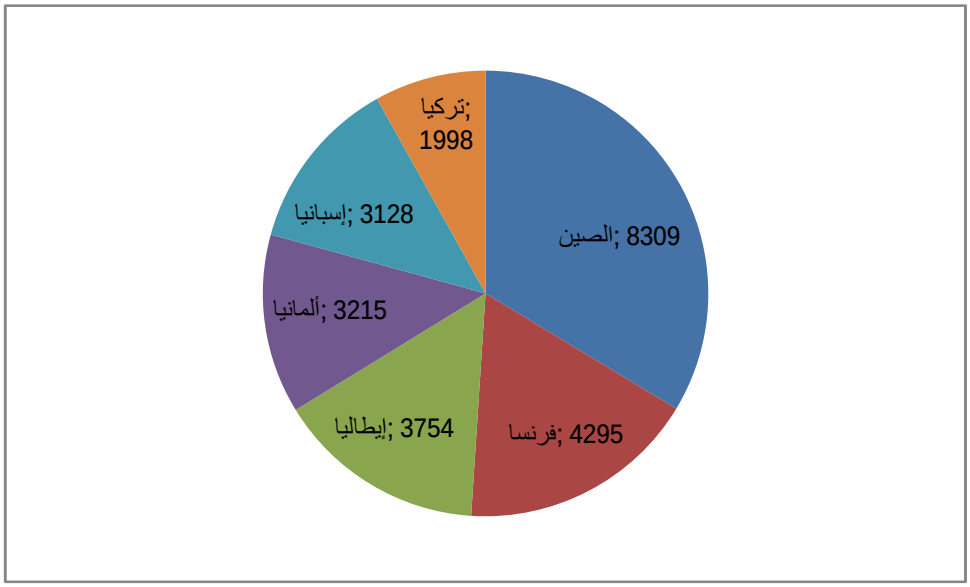

المصدر: نفس المرجع

يتضح من خلال الجدولين والشكل السابقين سيطرة ثلاث قارات على إجمالي واردات الجزائر وهي قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية وكذا قارة آسيا، حيث تحتل دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى حيث نجد أن الجزائر استوردت ما قيمته 7543 مليون دولار منه أي ما يعادل 62.5% من إجمالي الواردات مقارنة مع باقي المناطق الأخرى مع ملاحظة أنه في سنة 2000 تضاعفت ثلاث مرات وزاد الاستيراد منها بمستويات قياسية خلال 2004 و2011 ويمكن إرجاع ذلك إلى أن القارة الأوروبية تضم أهم الدول الصناعية على المستوى العالمي ضف إلى ذلك أنها تضم أكبر التجمعات الاقتصادية ذات القوة والفعالية، كما أن الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوروبية مما سهل عليها إجراء مختلف التعاملات في ظروف ميسرة، كما أن الروابط التاريخية زادت من ارتباط الجزائر بالأسواق الأوربية خاصة فرنسا.

أما المرتبة الثانية فعادت إلى منظمة التعاون والتنمية بمعدل متوسط وصل إلى 17.93 من إجمالي الواردات على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر ممون للسوق الجزائرية.

ثم تأتي دول آسيا (باستثناء اليابان والبلدان العربية) في المرتبة الثالثة، إذ تعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المجموعة حيث احتلت المرتبة الثالثة خلال سنة 2006 إلى غاية 2008.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا فهو ضعيف جدا ويرجع ذلك على عدة أسباب أهمها غياب استراتيجيات تكاملية بينهم وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاج لهذه الدول إلى جانب الصراعات السياسية والحروب [1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للواردات

انحصرت الواردات الجزائرية في فترة الدراسة في يد مجموعة قليلة من المناطق وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها[2]:

1- **التكتلات الاقتصادية:**

تعمل كل التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية حيث ومن خلال التكتل يتم تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، كما يتم تنسيق السياسات التجارية فيما بينهم، وأي دولة توطد علاقاتها الاقتصادية مع أي تكتل اقتصادي فسيترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول تلك المجموعة.

2- **تكاليف النقل:**

تعتبر تكاليف النقل عاملا مهما لتحديد التوزيع الجغرافي للواردات وبالتالي فوجود خطوط النقل المنتظمة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3- **الميزات النسبية والتنافسية للدول:**

تعتبر الميزان النسبية من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة الخارجية، كما أن الميزة التنافسية (شروط البيع والائتمان) التي تمنحها الدول للمستوردين منها تجعلهم يتجهوا للاستيراد من تلك الدولة.

4- **العادات والأنماط الشرائية:**

يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب وعاداته وطقوسه الدينية والوطنية فكثيرا ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي للواردات هو مجرد الإبقاء على التقاليد في استيراد سلعة معينة من مصدر جغرافي

([1])– **آمال حاجي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 72،73.

([2])– نفس المرجع، ص 74.

معين فهناك شعوب تكثر من اقتناء منتجات محددة في حين تفضل شعوب أخري منتجات مغايرة وبالتالي فالعادات الاستهلاكية ستؤثر على تركيبة الهيكل الجغرافي للواردات.

المبحث الثالث: الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2017 من خلال الفرق بين الصادرات والواردات.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

يتميز الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الانفتاح أنه في أغلبه رصيدا موجبا ما عدا بعض السنوات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14): رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1990	12964	8786	4178	147.6
1991	12330	6862	5468	179.7
1992	11510	8310	3200	138.5
1993	10410	7990	2420	130.3
1994	8890	9150	- 260	97.2
1995	1025	10100	-9075	10.1
1996	13210	9090	4120	145.3
1997	13820	8130	5690	170.0
1998	10140	8630	1510	117.5
1999	12320	8960	3360	137.5
2000	21650	9350	12300	231.6
2001	19090	9480	9610	201.4
2002	18710	12010	6700	155.8
2003	24460	13320	11140	183.6
2004	32217	17954	24263	179.4

2005	46334	19857	26477	233.3
2006	54741	20681	34060	264.7
2007	60590	26348	34242	230.0
2008	78590	37993	40597	206.9
2009	45186	37402	7784	120.8
2010	57091	38885	18206	146.8
2011	72889	46927	25962	155.3
2012	71736	51569	20167	139.1
2013	64713	54980	9729	117.7
2014	59996	59670	326	100.5
2015	34566	52649	-18083	65.7
2016	24487	38877	-14390	63
2017	28671	38177	-9506	75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لعدة سنوات.

من خلال الجدول رقم (14) يتضح أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه المرحلة فائضا باستثناء كل من السنوات 1994، 1995، 2015، 2016و2017الذي سجل فيها الميزان التجاري عجزا.

المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2017

بناء على معطيات الجدول رقم (14) ومن خلاله نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2017 والذي هو نتاج التذبذب في الصادرات والواردات.

كما تم ذكره سابقا فقد سجل عجز في الميزان التجاري للسنوات 1994 و1995 و2015، فمع بداية المرحلة في 1990 قدر رصيد الميزان التجاري ب: 4178 مليون دولار واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1993 حيث قدر ب 2420 مليون دولار وهي الفترة التي تغيرت بتراجع الدولة في إدارة التجارة الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص أما سنتي 1994 و1995 فعرف فيها عجزا قدره على التوالي: -260مليون دولار و9075- مليون دولار ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.3 دولار بداية من 1994 بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية وا عادة جدولتها، كما

ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة المتعلق منها بالمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي مما كان له الأثر الإيجابي على القطاع الصناعي [1].

وفي بداية سنة 1996 عرف الميزان التجاري الفائض من جديد غير أنه عرف انخفاضا نوعا ما في سنة 1998 قدر ب: 1510 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى له واستمر الميزان التجاري في حالة فائض وفي تزايد قدر سنة 2003 ب 11140 مليون دولار وقد عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا بسبب الغزو الأمريكي للعراق وفي سنة 2008 وصلت قيمة الفائض في الميزان التجاري إلى أكبر مستوى له ب: 40597 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى إلى جانب تنظيم التجارة الخارجية باستصدار قوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد والتصدير وكذا تطوير نظام الجمارك، أما سنة 2009 فقد عرف تراجعا واضحا في قيمة الفائض بنسبة 80.82% حيث قدر ب 7784 مليون دولار وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية بسبب أيضا تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك [2]، حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

سنة 2010 مرة أخرى يرتفع الفائض بمقدار أقل مما كان عليه في 2009 وذلك ب 18205 مليون دولار،إن هذه الفوائض المسجلة مكنت من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره: 194 مليار دولار في نهاية 2013.

سنة 2014 سجل شبه توازن لينتقل إلى عجز 18.083 مليار دولار في 2015 وهذا بسبب الانخفاضات الحادة لسعر البترول سنتي 2015 و2016، حيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015.

هذا وقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الجزائري ما بين 2015 و2016 ب 35.5%، حيث عرفت الإيرادات الجزائرية بدورها تراجعا فقد بلغت 9.82 مليار دولار مقابل 15.39 مليار دولار في الفترة نفسها سنة 2015 أي بنسبة تراجع قدرت ب 36.2% وفارق 5.5 مليار دولار [3].

([1])–**آيات الله مولحسان**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

([2])–نفس المرجع والصفحة سابقا.

([3]) - https: //www.elkhabar.com/press/article/107731,le 27/04/2019à18: 41.

أما سنة 2017فقد عرف عجز الميزان التجاري تراجعا والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(12): تطورات بنود الميزان التجاري(2013-2017)

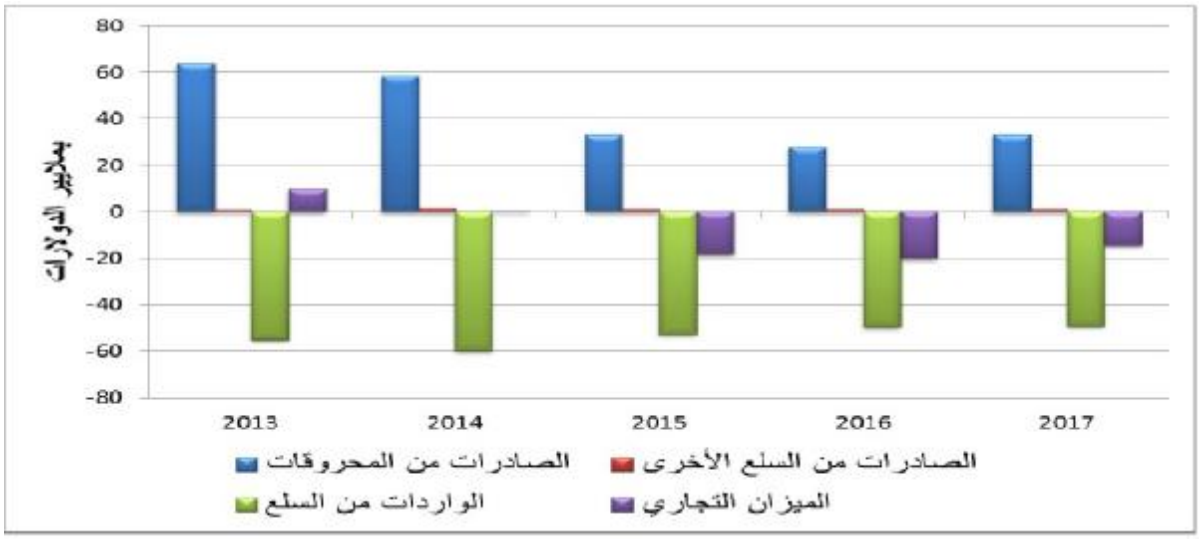

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017،ص 44.

من الشكل نلاحظ أن الميزان التجاري عرف عجزا خلال السنوات 2015، 2016 و2017 إلا أنه وفي سنة 2017 تقلص العجز بمقدار 5.96 مليار دولار منتقلا من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.7 مليار دولار في 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف للواردات وكذلك للتغير الملموس في أسعار النفط.

أما فيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات ويحسب بالعلاقة التالية **TC=X/M×100** وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن النسبة تتراوح ما بين 10.1% و264.7% وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات تارة وتراجعها تارة أخرى، وقد سجلت معدلات التغطية معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة حيث بلغت التغطية معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة حيث بلغت معدلات مرتفعة للسنوات 2000، 2005، 2006و2009 وهي على التوالي: 231.6%، 233.3% و264.7% وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية على أن النسبة المسجلة سنة 2006 تعد الأعلى منذ الاستقلال.

وبالرغم من الفوائض التي حققها الميزان التجاري إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني حيث لازال الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل عديدة أبرزها أن كل مداخيله متأتية بالدرجة

الأولى على قطاع المحروقات،أما باقي القطاعات فمساهمتها ضعيفة ولذا كان لزاما وضروريا البحث عن حلول لإنعاش الصناعات المنتجة وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

نظرا للمكانة التي تحتلها التجارة الخارجية فقد أولتها الجزائر اهتماما كبير حيث مرت بعدة مراحل ففي الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية السبعينات طبقت سياسة رقابة الدولة على التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الاقتصادية ثم مرحلة احتكار الدولة من 1971-1989 مستخدمة مجموعة من الإجراءات والتنظيمات مثل التراخيص الإجمالية للاستيراد،... إلخ، إلا أنه وبعد أزمة 1986 حاولت الجزائر انتهاج سياسة مغايرة بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي.

كما اتضح من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية أنها تعتمد على الصادرات النفطية، أما الواردات فالنسبة الكبرى منها تتمثل في المواد الغذائية وهو ما يجعلها تعاني التبعية الاقتصادية وهذا ما لاحظناه من خل التطرق إلى التوزيع الجغرافي لها حيث ترتكز مع شركائها التقليديين وبالدرجة الأولى الاتحاد الأوروبي،وهذا ما يقلل فرص الإقبال على أفاق جديدة للتبادل التجاري لتحقيق التوازن الاقتصادي. أما ما لاحظناه على الميزان التجاري هو حالة الفائض خلال معظم سنوات الدراسة وترجع الأسباب إلى الاعتماد الكلي على المحروقات إلا أن السنوات الأخيرة وما نتج من انخفاض أسعار البترول فقد حدث العجز في الميزان التجاري ما أجبر الدولة الجزائرية إلى انتهاج إجراءات للتقليل من الواردات وتشجيع وتنويع الصادرات، ولا تزال مساعي الجزائر قائمة لتدعيم طلبها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الخاتمة العامة

نظرا للدور الكبير للتجارة الخارجية إذ تعتبر عاملا حيويا في جهود التنمية الاقتصادية لذلك تعددت النظريات المفسرة لقيامها و كذا العوامل المؤثرة فيها ، ابتداء من المدرسة الكلاسيكية التي رأت بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية حيث أن كل دولة تنتج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتكملة التحليل الكلاسيكي حيث بحثت حول أسباب اختلاف النفقات النسبية و التي تتمثل في التفاوت في مدى وفرتها على عناصر الإنتاج إلى أن جاءت الاتجاهات الحديثة التي مازالت و من خلال مفكريها تحاول تفسير أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول .

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات و مر بعدة مراحل خاصة قطاع التجارة الخارجية فبعد الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة حمائية من خلال مجموعة من الإجراءات ثم مرحلة الاحتكار وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية للاقتصاد و مند التسعينات اتبعت سياسة اقتصادية مغايرة بعد فشل السياسات السابقة و كذلك أزمة 1986 حيث أطلقت إصلاحات واسعة للانتقال إلى اقتصاد السوق و هذا للحد من الاختلالات الاقتصادية الموجودة و كذلك لمواجهة الصدمات الخارجية ، هذا و قد عمدت الجزائر إلى اتفاقات شر اكة مع دول أخرى كالاتحاد الأوروبي كما تسعى جاهدة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن خلال دراسة تحليلية للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 تبين أن إجمالي صادراتها يسيطر عليه قطاع المحروقات أما حصيلة بقية الصادرات فهي لا ترقى إلى مستوى التطلعات في حين عرفت وارداتها تنوعا كبيرا مع ضخامتها كما انحصرت مبادلاتها الخارجية مع مجموعة قليلة من الدول ومن خلال تحليل وضعية الميزان التجاري لنفس الفترة باعتباره من المحددات الهامة للتجارة الخارجية لوحظ أنه يحقق فائضا مستمرا إلا في بعض السنوات أين عرف العجز.

1- اختبار صحة الفرضية:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة ببعض جوانبه يمكننا اختبار فرضياته كما يلي:

- الفرضية الأولى: "تتأثر التجارة الخارجية في الجزائر بعدة متغيرات اقتصادية"، وتم التأكد من صحتها حيث تبين أن التجارة الخارجية في الجزائر تتأثر بعدة متغيرات اقتصادية وأن هذه المتغيرات تمارس آثارها بطرق عديدة.

- الفرضية الثانية: "تتأثر المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر بالسياسة التجارية المتبعة"، وتم التأكد من صحتها من خلال الفصل الثالث على اعتبار أن الجزائر اتبعت خلال مسيرتها الاقتصادية أولا الرقابة على قطاع التجارة الخارجية من خلال مجموعة من الإجراءات التي نصت على احتكار التجارة الخارجية سعيا للتحكم في حجم المبادلات التجارية، لكن و مع أزمة البترول 1986 وازدياد عبء الدين عمدت الجزائر إلى اتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية معتمدة في ذلك على عدة إجراءات منها رفع القيود الإدارية ، تعديل السياسة الجمركية ، ...الخ و هذا التحرير أدى بالجزائر إلى الانفتاح التجاري مع عدة مجموعات اقتصادية كالشراكة الأورومتوسطية .
- الفرضية الثالثة: "تأثرت السياسة التجارية الخارجية في الجزائر بالتطورات والإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري"، وتم التأكد من صحتها حيث أن التطورات والتغيرات التي شهدتها السياسة الاقتصادية في الجزائر كان لها انعكاس على نوعية وأهداف السياسة التجارية المتبعة.
- الفرضية الرابعة: "يتأثر الميزان التجاري في الجزائر بدرجة كبيرة بأسعار المحروقات"، فقد أثبتت الدراسة صحتها من خلال الفصل الثالث حيث تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات في مجمل صادراتها وهي مصدر أساسي في دخلها على اعتبار أن حركة الميزان التجاري الموجبة تتماشى مع ارتفاع أسعار البترول إلا أنه ومن خلال الإحصائيات المقدمة خلال فترة الدراسة حقق الميزان التجاري عجزا في بعض السنوات بسبب انخفاض أسعار البترول.

وانطلاقا من تساؤلنا الرئيسي وما توصلنا إليه في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

2- نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع محددات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 توصلنا إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- تعددت النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و ظهرت عدة اتجاهات فالنظرية الكلاسيكية تركز على التباين في النفقات النسبية للإنتاج بين الدول أما النظرية النيوكلاسيكية فجاءت لتكمل النظرية الكلاسيكية حيث بحثت في أسباب اختلاف النفقات النسبية ، و نتيجة للواقع المخالف لهاتين النظريتين إذ نجد التبادل التجاري بين الدول المتقدمة جاءت الاتجاهات الحديثة التي تحاول تقديم تفسير ملائم لذلك

منها نظرية اقتصاديات الحجم التي تقوم بإدخال عنصر الزمن في التحليل، نموذج الفجوة التكنولوجية الذي يركز على الاختلاف في المستوى التكنولوجي ،....إلخ؛

- تتنوع السياسات التجارية الممكن استخدامها من طرف أي دولة (سياسة حمائية، سياسة الحرية) ولها آثار اقتصادية متفاوتة ويتم اختيارها وفقا لظروف أي دولة؛

- تتأثر التجارة الخارجية بعدة محددات تعمل على تحديد التدفقات التجارية من خلال الصادرات و الواردات حيث جاءت نماذج الطلب الكلي و العرض الكلي و التي أوضحت أن كل من جانب الطلب الكلي و العرض الكلي له أهمية في تحديد التجارة الخارجية كما بينت كيفية تحديد مستوى الدخل الوطني باعتباره من أهم العوامل المحددة للتدفقات التجارية بين الدول ، كما يمكن لأي دولة التأثير على التجارة الخارجية من خلال السياسة المالية و النقدية فسعر الصرف و سعر الفائدة يعتبرا من العوامل الهامة المحددة للمبادلات التجارية و هذا من خلال الآثار المتباينة لهما على الصادرات و الواردات إلى جانب الائتمان المصرفي ، الاستثمار الأجنبي المباشر و كدا حجم التحويلات إلى الداخل تلعب دورا هاما كمتغيرات محددة للمبادلات التجارية من خلال آثارها على قطاع التجارة الخارجية؛

- قامت الجزائر ومنذ الاستقلال بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل إحداث تكامل بين القطاعات ودعم الاستثمار وإعادة هيكلة الاقتصاد وما صاحب ذلك من تغيرات على قطاع التجارة الخارجية فمن الاحتكار إلى الحرية والانفتاح على اقتصاد السوق حيث سعت ولا تزال للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخطت خطوات لعقد اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

- الميزان التجاري يعتبر من أهم المحددات فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية كما يبين التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للصادرات والواردات؛

-هناك تحيز جغرافي كبير للمبادلات التجارية للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي سواء من ناحية الصادرات أو الواردات وهذا لعدة أسباب تاريخية، جغرافية واقتصادية وهذا ما يجعل الجزائر في تبعية لهاته الدول وفي خطر كبير في حالة تعرض المجموعة إلى أزمات؛

- تتسم صادرات الجزائر بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات أما باقي القطاعات فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب أما بخصوص الواردات فهي تمتاز بالضخامة وتتركز على المواد الغذائية والسلع الصناعية؛

- الميزان التجاري وخلال الفترة 1990-2017 حقق فائضا مستمر بسبب ارتفاع أسعار البترول واعتماد الجزائر عليه في صادراتها، إلا أنه عرف عجزا في بعض السنوات وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول والأزمة المالية العالمية وارتفاع فاتورة واردات الجزائر.

3- الاقتراحات:

من خلال تناولنا لهذا الموضوع ارتأينا أن نتقدم بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

-إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والتجاري للجزائر بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الوطنية؛

- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحرقات والعمل على تنويع هيكل الصادرات والواردات؛

- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة؛

- تنمية الحس الوطني لدى المواطنين لتشجيعهم على استهلاك المنتوج الوطني من خلال حملات توعية ومن خلال المناهج التعليمية؛

4- آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث انطلاقا لدراسات وبحوث أخرى لدا نقترح المواضيع التالية:

- مساهمة ترقية النشاط البحري التنافسي على التجارة الخارجية؛

-محددات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الشر اكة الأورومتوسطية؛

-تنمية الصادرات الفلاحية وآثارها على الميزان التجاري الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I - **الكتب:**

1. **أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، ، الإسكندرية، مصر،2000.
2. **أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ، القاهرة، مصر، 1997.
3. **أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية**، مؤسسة رؤيا، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
4. **أمل محمد الشلبي، الحد من آليات الاحتكار منع الإغراق والاحتكار من الوجهة القانونية**، دار الجامعة الجديدة، ، الإسكندرية، مصر، 2006.
5. **جاسم محمد، التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2008.
6. **حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية**، الدار الجامعية، دون طبعه،الإسكندرية، مصر، 2002.
7. **حسام علي دواد وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2002.
8. **حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ**، دار الكندي أربد، ،الأردن، 2013.
9. **حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، ، مصر، 1996.
10. **خالد أمين عبد الله وا إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2006.
11. **رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،2008.
12. **زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، ، مصر، 1992.
13. **سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البنا،الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، ، الإسكندرية، مصر، 2005.

14. **السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**،دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2010.

15. **صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية**،دار الفجر للنشر والتوزيع، ، القاهرة، مصر،2005.

16. **الطاهر لطرش، تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.

17. **عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب،العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، ، الإسكندرية، مصر،دون سنة النشر.

18. **عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، ، القاهرة، مصر، 2000.

19. **عبد الحميد عبد المطلب،اقتصاديات النقود والبنوك-الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، ،الإسكندرية، مصر،2007.

20. **عبد الله عقيل جاسم،النقود والمصارف**، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 1999.

21. **عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003.

22. **عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

23. **عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والبنوك**، الأكاديمية للنشر المفرق، ، الأردن، 1999.

24. **عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2005.

25. **محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009.

26. **محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

27. **محمد عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات**، جامعة الملك سعود، ، الرياض، السعودية، دون سنة النشر.

28. **محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

29. **محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ، مصر، 1993.

30. **موسى سعيد مطر، باسم اللوزي، حسام داود، توفيق عبد الرحيم وطارق الشبلي، التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2001.

31. **نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

32. **هيفاء غدير غدير،السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ،دمشق، سوريا، 2010.

33. **يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة، النشر والتوزيع، ، الجزائر، 2010.

II- **المذكرات و الأطروحات:**

1. **آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

2. **آيات الله مولحسان،المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة(الجزائر، مصر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2011.

3. **إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض(المصرف الصناعي السوري نموذجا)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
4. **حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2005.
5. **خالد تومي وهجيرة معطي، أثر الإنفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر،2017.
6. **الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص التقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
7. **زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجارة، دراسة حالة الجزائر (1980-2013)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
8. **سامية منصوري، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف، في الجزائر للفترة 1975-2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص التقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.

9. **سعيدة فيصل وسعيدة ناجي، انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

10. **عزالدين آدم ذو النون، الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية 1997-2013**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا قسم الدراسات التجارية، جامعة السودان، السودان، 2016.

11. **فيروز سلطاني،دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

12. **فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

13. **لخضر بن فليس ، أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 دراسة تحليلية قياسية**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص التقنيات الكمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

14. **محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2008.

15. **مريم موسليم، أثر سعر صرف الدولار- الأورو على التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.

16. **ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وا إدارة الأعمال، جامعة وهران،2014.

17. **نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة**(2005-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

18. **نوارة دشوشة، السياسة التجارية والقدرة التنافسية للمؤسسات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015.

III - **المجلات و الملتقيات:**

1. **بلال بوجمعة وعثمان ملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال** 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، دون عدد، الجزائر، دون سنة النشر.

2. **حمدية شاكر مسلم وهديل حميد محمود، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية**، العدد 103، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24 جامعة بغداد، العراق، 2018.

3. **درار عياش، أوكيل نسيمة، ويعلي زينب، تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة** 2000-2011، العدد 27، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،، المجلد 02 الجزائر، 2013.

4. **دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**(1980-2013)، العدد 2، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، الأردن، 2016.

5. **سامية سرحان وكمال بوعظم، أهمية الالتزام بالمعايير البيئية للتعبئة والتعليق بالنسبة للصادرات الجزائرية**، العدد 12، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر، 2016.

6. **عبد الكريم هاجر وقاسمي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، العدد 16، مجلة كلية العلوم والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

7. **علالي مخطار،الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجار ة الخارجية الجزائرية**، العدد 08، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، 2017.

8. **علوان الضاوي، انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010**، العدد 06، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016.

9. **فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكةالأورو متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، العدد 11، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2012.

10. **قاسم قادة وسمية كبير، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، العدد 03،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، 2013.

11. **قاسم محمد فؤاد وكبداني سيدي أحمد،تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول « MENA » باستعمال معطيات PoneL وتقنية الانحدار الذاتي** « VAR »، العدد 03،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، 2013.

12. **محمد إبراهيم النفيعي، فريد هاشم قلمبان وأحمد سعيد بامخرمة، محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية**، العدد 07، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1994.

IV- التقارير:

1- التقارير السنوية لبنك الجزائر لعدة سنوات على الموقع:
http: //bank-of-algeria.dz

V- المحاضرات :

1. **حمزة طيبي، محاضرات في تحليل الاقتصاد الكلي،** كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
2. **عنترة بوتيارة، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
3. **محمد الخطيب نمر و مسعود صديقي، محاضرات التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

الكتب:

1- Michel Rainelli,Le commerce international, La Découverte 7 édition, paris.

- ثالثا المواقع

1. www.startimes.com/?t=17430096.
2. www.blog-issfb.com/2014/01/the-rate-of-the-international-exchange.html.
3. www.startimes.com/?t=17430036.
4. https: // www.djelfa.info/vbbb/showthread.p?t=832821.
5. https: //ara.wikipai-media.org
6. www.alriyadh.com/1108094.
7. www.sciences juridiques.ahlamontada.net/t1492-topis
8. www.business.uobabylon-edu-iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=20243.
9. www.repository-sustech.edu/bitstream/handle/123456789/13607.
10. https: // www.djelfa.info/vbbb/showthread.p?t=94382
11. https: //www.argaam.com/ar/article detail/id/512583.
12. https: //ara.wikipedia-media.org
13. https: //ara.yekiti-media.org.
14. https: www.amf.org.ae.
15. www.stv4eulc.eulc.edu.eg/eulc _v5/ /libraries/thesis/browsethesispâges.aspx ?fn=publicDrawthesis&bibls=12345653.
16. https: //www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/12/pdf ratha.pdf.
17. https: //www.elkhabar.com/press/article/107731.
18. https: //ana.news/economy/79.html.

رابعا: مراجع أخرى

1- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS.

2- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018 على موقع: www.andi.dz

3- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك على الموقع:

www.andi.dz/index.php/ar/statistique

الملخص

الملخص:

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية لأي دولة لأنه ومن خلالها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين مختلف الدول فضلا عن دورها الكبير في تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية لدا فقد حظيت باهتمام المفكرين، ومن أجل تنظيمها تعمل كل دولة إلى اختيار سياسة تجارية ملائمة وفقا لظروفها الاقتصادية وما تقتضيه من متطلبات، وعلى ضوء ما سبق تأتي هذه الدراسة هادفة إلى تبيان أن حجم التدفقات التجارية يخضع إلى محددات التجارة الخارجية التي لها آثار متفاوتة على الصادرات والواردات.

ونظرا للأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية و محدداتها فقد سعت الجزائر إلى تنظميها مند الاستقلال إلى يومنا هذا فمن خلال تحليل كل من البنية السلعية للواردات و الصادرات نجد أن هذه الأخيرة يسيطر عليها قطاع المحروقات أما أهم ما نستورده فهي المواد الغذائية و التجهيزات الصناعية ...إلخ ، أما من حيث التوزيع الجغرافي نجد أن الاتحاد الأوروبي أكثر المتعاملين استيرادا و تصديرا ، و من خلال تحليل الميزان التجاري للفترة 1990- 2017 فقد حقق فائض مستمر إلا في بعض السنوات أين عرف عجزا بسبب ارتفاع الواردات ، انخفاض أسعار البترول والأزمة العالمية .

الكلمـــات المفتاحيـــة: التجـارة الخارجيةمحـددات التجـارة الخارجية،الصـادرات والواردات، الميزان التجاري.

Résumé :

Le commerce extérieur est un secteur très important dans l'économie de chaque pays. Il permet, d'échanger (exporter et importer) différents biens et services entre les pays, et de stimuler (dynamiser) les autres secteurs de l'économie, cette importance lui a permis de prendre une place prépondérante dans la pensée économique. Pour organiser ce secteur, chaque pays opte pour une politique commerciale adaptée à sa situation économique et à ses exigences. En conséquence, cette étude a pour objet de démontrer que les flux commerciaux sont soumis aux restrictions du commerce extérieur, ces dernières peuvent impacter différemment sur les exportations et les importations.

Vu la grande importance du commerce extérieur et de ses restrictions, l'Algérie a, depuis son indépendance, essayé d'organiser ce secteur. Une analyse de la structure des exportations et importations permet de constater que les exportations sont dominées par les hydrocarbures, alors que les importations sont, en général, des produits alimentaires et des équipements…etc. La plupart des échanges commerciaux de l'Algérie sont faits avec l'Union européenne et sa balance commerciale entre 1990 et 2017 est, en général, excédentaire, sauf pendant quelques années, où elle était déficitaire à cause d'une hausse des importations et d'une baisse des prix du pétrole et la crise mondiale.

Mots clés :commerce extérieur, restrictions du commerce extérieur, exportations et importations, la balance commerciale.